الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

الموضوع:

دور تبني رقمنة الإدارة الجمركية في تسهيل الإجراءات الجمركية

دراسة حالة: عينة من موظفي مفتشية أقسام الجمارك لولاية بسكرة

خصص: مالية وتجارة دولية

من إعداد الطالب (ة):

- مرزوق منى

الأستاذ (ة) المشرف(ة)

- وصاف عتيقة

لجنة المناقشة

أعضاء اللجـنة	الرتبة	الصـفـة	الجامعة
- كردودي صبرينة	- أستاذ	رئيسا	بسكرة
- وصاف عتيقة	- أستاذ محاضر أ	مقررا	بسكرة
- محدة ناصر	- أستاذ محاضر أ	مناقشا	بسكرة

الموسم الجامعي: 2022-2023

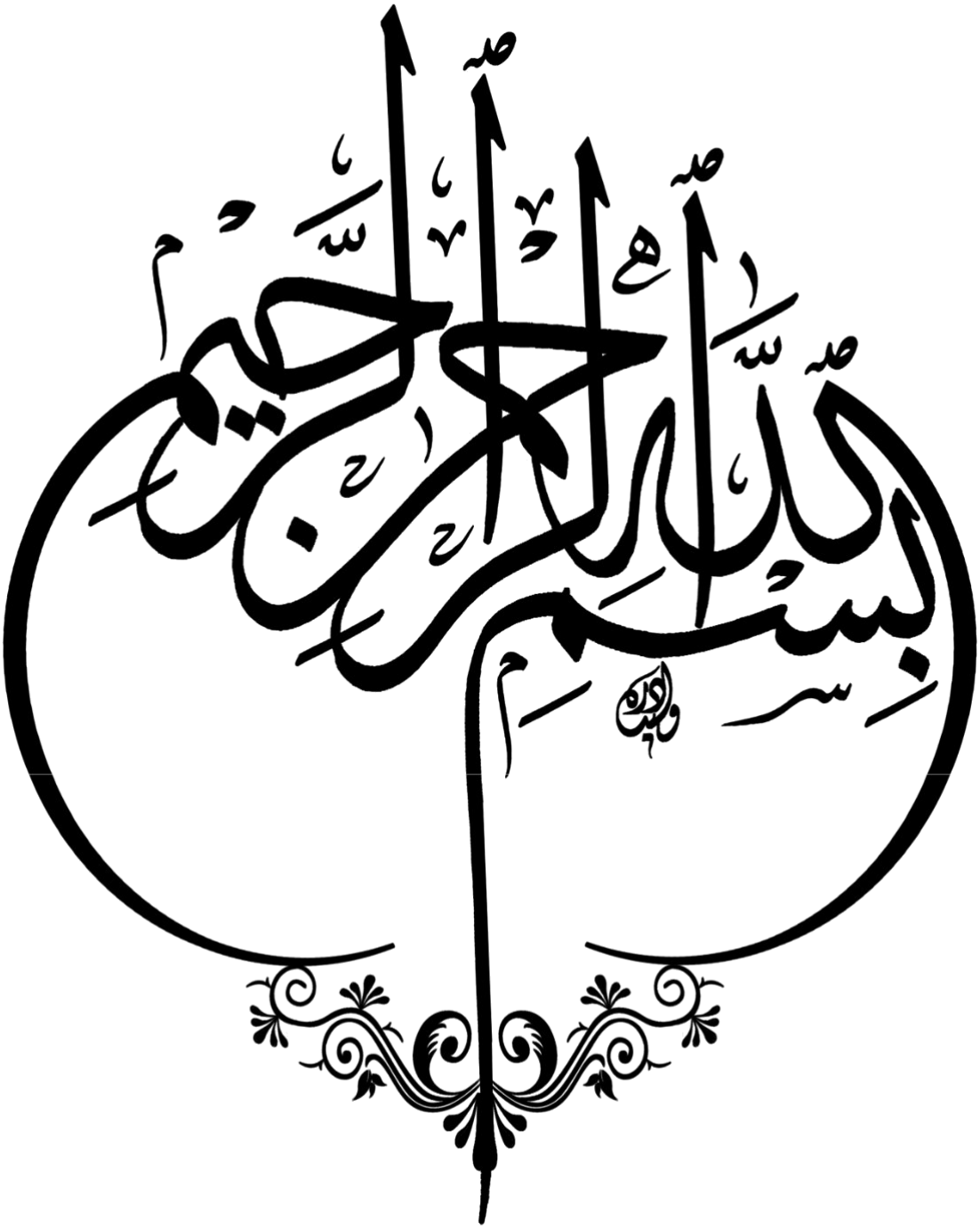
بسم الله الرحمن الرحيم

إهـــداء

الحمد لله الذي أعاننا على إتمام هذا العمل المتواضع الذي نأمل ان يكون بداية جديدة لمواضيع أخرى قادمة، وعليه أود أن أهدي ثمرة هذا العمل إلى عزيزتي أمي الغالية، متمنية لها دوام الصحة والعافية، كما أشد على الشكر والثناء وكثير من الحب والتقديرإلى المرحومة جدتي.

وأهدي عملي أيضا إلى صديقي وأخي وليد

إلى أبي وأخي أمين

إلى زملائي موظفي خزينة ولاية بسكرة

إلى صديقات الدراسة والدرب

إلى موظفي مفتشية الجمارك بسكرة

إلى الذين لهم الفضل لما نحن عليه، (يرحل الجميل ليأتي الأجمل)

إلى كل من ساهم في نجاح هذا العمل.

شكرا جزيلا لكم

شكر وعرفان

بعد حمد لله –سبحانه وتعالى–وشكره، والصلاة والسلام على نبيه "محمد –

" صلى لله عليه وسلم–

أتقدم بخالص شكري، وعظيم تقديري إلى:

إلى الأستاذة المشرفة **وصاف عتيقة** التي لم تدخر جهدا لمساعدتي في انجاز هذا العمل وعلى المجهود الذي بذلته معي خلال متابعتها للعمل.

والأستاذ **رايس عبد الحق** وكل أساتذة قسم العلوم التجارية

شكرا جزيلا لكل من ساهم في إنجاز هذا البحث من قريب أو من بعيد.

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على دور رقمنة الادارة الجمركية بأبعادها الأربعة (العتاد، البرمجيات، الاتصال، القوى البشرية المؤهلة) في تسهيل الإجراءات الجمركية، حيث قمنا بتطبيق هذه الدراسة بمفتشية أقسام الجمارك لولاية بسكرة، باستخدام استبيان تم توزيعه على عينة مكونة من 40 موظف تم استرجاع 37 منها، وتم اعتماد 30 استبانة مستوفاة لشروط التحليل.

توصلت الدراسة إلى أنه وحسب آراء الموظفين فان بعدي البرمجيات والاتصال لا يساهمان في تسهيل الاجراءات الجمركية. بينما تم تأكيد وجود علاقة بين بعدي العتاد والمورد البشري و تسهيل الإجراءات الجمركية، كما تبين أنه توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين تطبيق الرقمنة في الإدارة الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية عند مستوى المعنوية A=0.05، وهذا يعني أن الرقمنة في الإدارة الجمركية بأبعادها مجتمعة تفسر ما مقداره (64.6٪) من التباين الحاصل في المتغير التابع تسهيل الإجراءات الجمركية، حيث تعمل على تقليل أجال التخليص و توفر الأمن في وسائل التخليص المستعملة، وتقليص من تكلفة التنقل وغيرها من تكاليف الأخرى، وتحقيق الفعالية في أداء العمل.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الجمركية، الاجراءات الجمركية

Abstract

This study aimed to identify the role of digitizing the customs administration with its four dimensions (hardware, software, communication, qualified manpower) in facilitating customs procedures, Where we applied this study in the inspectorate of the customs departments of the state of Biskra, using a questionnaire that was distributed to a sample of 40 employees,37 of them were retrieved, and 30 questionnaires that met the conditions of analysis were adopted.

The study concluded that, according to the opinions of the employees, the two dimensions of software and communication do not contribute to facilitating customs procedures, while it was confirmed that there is a relationship between the dimensions of hardware and human resource and facilitation of customs procedures. It was also found that there is a statistically significant relationship between the application of digitization in the customs administration and the facilitation of customs procedures Significance level A = 0.05, and this means that digitization in the customs administration with its dimensions combined explains an amount of (64.6%) of the variation in the dependent variable facilitating customs procedures, as it works to reduce clearance times and provide security in the used clearance means, and reduce the cost of transportation and other costs, and to achieve efficiency in the performance of work.

Keywords: digitization, customs administration, Customs procedures.

فهرس

العنوان	الصفحة
الاهداء	
الشكر والعرفان	
ملخص	
فهرس الموضوعات	**I**
فهرس الجداول	**IV**
فهرس الاشكال	**V**
فهرس الملاحق	**V**
المقدمة	أ–و
الفصل الأول: آفاق التحول نحو الرقمنة	**08**
تمهيد	**08**
المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة ومتطلبات تطبيقها	**09**
المطلب الأول: ماهية الرقمنة	**09**
المطلب الثاني: أشكال وأهداف الرقمنة	**11**
المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة	**14**
المبحث الثاني: عموميات حول الاقتصاد الرقمي	**16**
المطلب الأول: الاقتصاد الرقمي	**16**
المطلب الثاني: خصائص ومجالات نشاط الاقتصاد الرقمي	**20**
المطلب الثالث: مخاطر ومشاكل الاقتصاد الرقمي	**22**
المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية والجزائر	**24**
المطلب الأول: تطبيقات الاقتصاد الرقمي في الدول العربية	**24**
المطلب الثاني: تحديات وحلول بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر	**34**
خلاصة الفصل	**38**
الفصل الثاني: تداعيات رقمنة الإدارة الجمركية الجزائرية	**40**
تمهيد	**40**
المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول الانتقال لرقمنة الادارة الجمارك	**41**
المطلب الاول: تعريف الادارة الجمارك الرقمية	**41**

فهرس

المطلب الثاني: برامج الإصلاح والتطوير الجمركي	**45**
المبحث الثاني: إجراءات الجمركية للتصدير والاستيراد	**47**
المطلب الأول: تحرير وايداع التصريح المفصل وآثاره على المصرح	**47**
المطلب الثاني: مراقبة وفحص التصريح المفصل	**54**
المطلب الثالث: إجراءات سداد الحقوق ورفع البضاعة	**62**
المبحث الثالث: مسار رقمنة الإدارة الجمركية الجزائرية وأثرها على الإجراءات الجمركية للاستيراد والتصدير	**65**
المطلب الأول: الإدارة الجمركية الرقمية	**65**
المطلب الثاني: مسار رقمنة الإدارة الجمركية الجزائرية	**69**
المطلب الثالث: دور الرقمنة في تسهيل المعاملات الجمركية	**82**
خلاصة الفصل	**87**
الفصل الثالث: دراسة ميدانية لمفتشية الجمارك لولاية بسكرة	**89**
تمهيد	**89**
المبحث الأول: تعريف لمفتشية أقسام الجمارك لولاية بسكرة	**90**
المطلب الأول: نشأة مفتشية أقسام جمارك بسكرة والتعريف بها	**90**
المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لمفتيشية أقسام جمارك بسكرة	**91**
المطلب الثالث: مصالح قباضة أقسام الجمارك	**93**
المبحث الثاني: الإطار المنهجي والدراسة	**99**
المطلب الأول: حدود الدراسة	**99**
المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة	**99**
المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة وثبات أداة الدراسة	**99**
المبحث الثالث: عرض وتحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات	**106**
المطلب الأول: الخصائص الشخصية لعينة	**106**
المطلب الثاني: تحليل نتائج متغيرات الدراسة	**111**
المطلب الثالث: اختبار الفرضيات	**125**
خلاصة الفصل	**132**
خاتمة	**135**

قائمة المصادر والمراجع	140
الملاحق	148

فهرس الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
01	الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي	18
02	تصنيف الدول العربية حسب التطور التكنولوجي للمعلومات والاتصال.	26
03	استراتيجيات بعض الدول العربية في طريق تجسيد متطلبات الاقتصاد الرقمي	32
04	مكونات نظام سيغاد	71
05	مراحل تطوير نظام سيغاد	72
06	الفرق بين نظام التبادل للبيانات EDIونظام الاستجابة السريع	78
07	اختبار التوزيع الطبيعي للعينة	102
08	صدق وثبات المتغير الأول	103
09	صدق وثبات المتغير التابع و الثاني	103
10	مقياس ليكرت الخماسي	104
11	نتائج قياس معامل الثبات (الفا كرونباخ)	105
12	توزيع أفراد العينة حسب الجنس.	106
13	توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي	107
14	توزيع أفراد العينة حسب الرتب	109
15	توزيع الأفراد حسب الخبرة	110
16	تقييم إجابة عبارات بعد العتاد	112
17	تقييم إجابة عبارات بعد البرمجيات	113
18	تقييم إجابة عبارات بعد الاتصال	114
19	تقييم نتائج عبارات بعد القوى البشرية المؤهلة	115
20	تقييم نتائج أبعاد المتغير المستقل رقمنة الإدارة الجمركية	117
21	تقييم نتائج الإجابة على عبارات بعد الزمن	118
22	تقييم نتائج الإجابة على عبارات بعد التكلفة	120
23	تقييم إجابة على عبارات بعد الأمن	121
24	تقييم إجابة على عبارات بعد الفعالية	123
25	تقييم نتائج الاجابة على أبعاد تسهيل الإجراءات الجمركية	124

26	**نتائج صلاحية النموذج لاختبار صحة الفرضية الرئيسية**	**126**
27	**نتائج تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة (العتاد، البرمجيات، الاتصال، القوى البشرية المؤهلة) على تسهيل الإجراءات الجمركية.**	**127**

فهرس الاشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
01	نموذج الدراسة	**ب-ج**
02	تمثل كثافة BIT وحدة من Pixel	**12**
03	أحد أشكال QR CODE	**77**
04	توزيع أفراد العينة حسب الجنس	**106**
05	مخطط الأعمدة لافراد العينة حسب المستوى التعليمي	**108**
06	مخطط الأعمدة لافراد العينة حسب الرتب	**109**
07	مخطط الأعمدة لأفراد العينة حسب سنوات الخبرة	**111**

فهرس الملاحق

رقم	العنوان	الصفحة
01	تصريح النزاهة	148
02	نموذج تصريح مفصل لجمارك	149
03	فاتورة	151
04	شهادة المنشأة	152
05	الاستبيان	153

مقدمة

أصبح الاقتصاد الرقمي جانبًا مهمًا بشكل متزايد في المجتمع الحديث، مع ظهور التقنيات الجديدة والتغيرات في نماذج الأعمال التي غيرت الطريقة التي نعمل بها ونعيشها، والاقتصاد الرقمي هو النشاط الاقتصادي الذي ناتج عن مليارات الاتصالات اليومية عبر الإنترنت بين الأشخاص والشركات والأجهزة والبيانات والعمليات. وهي تشمل مجموعة من الصناعات والأنشطة، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والوسائط الرقمية والإعلان عبر الإنترنت والحوسبة السحابية.

لذا شهد السوق العالمي تغيرات مستمرة وتسارعًا مما أدى إلى زيادة حدة المنافسة بين الشركات، ولتوسيع نقاط البيع والوصول إلى أبعد نقطة في العالم، اعتمدت الشركات تقنيات تكنولوجية مثل تطبيقات الويب ووسائل الدفع الإلكترونية، من خلال استخدام شبكة الإنترنت، يمكن الاتصال بسهولة بين أطراف العملية التجارية. وقد أدى انتشار استخدام تكنولوجيا إلى ظهور الاقتصاد الرقمي، الذي يستخدم أدوات الثورة التقنية للمعلومات والاتصال بهدف تحقيق التحكم في الثورة الرقمية ومواكبة التطورات.

ولطالما كانت الإجراءات الجمركية عملية مرهقة للشركات والأفراد على حد سواء. النهج التقليدي المستند إلى الأعمال الورقية مستهلك للوقت وغالبًا ما يؤدي إلى التأخير والأخطاء. في السنوات الأخيرة، كان هناك اهتمام متزايد برقمنة الإجراءات الجمركية لتبسيط العملية وتقليل أوجه القصور.

لتبسيط الإجراءات الجمركية، لجأت الحكومة إلى التقنيين وأجهزة التحويل الرقمي، ومن الجدير بالذكر أيضًا أن سلطات الجمارك الجزائرية تعتمد على تنفيذ الاتفاقيات الدولية، وتتحكم الدولة في الرسوم الجمركية لمكافحة سياسات الإغراق في السوق المحلية، وضبط معاملات الاستيراد والتصدير، وتقليص وقت التخليص الجمركي، وزيادة الدخل القومي، وحماية الاقتصاد الوطني، لتسهيل عمل سلطات الجمارك الجزائرية، بدأت السلطات المختصة المطلعة على قضايا الرقمنة في تقديم خدمات نظام المعلومات للإشراف على العمليات الجمركية

إشكالية الدراسة:

ومن هنا تكمن مشكلة الدراسة في السؤال الرئيس التالي:

هل توجد علاقة ذات أثر إحصائي لرقمنة الإدارة الجمركية على تسهيل الإجراءات الجمركية؟

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيس مجموعة من التساؤلات الفرعية التالية.

1- هل توجد علاقة ذات أثر إحصائي لبعد العتاد على تسهيل الإجراءات الجمركية؟

2- هل توجد علاقة ذات أثر إحصائي لبعد البرمجيات على تسهيل الإجراءات الجمركية؟

3- هل توجد علاقة ذات أثر إحصائي لبعد الاتصال على تسهيل الإجراءات الجمركية؟

4- هل توجد علاقة ذات أثر إحصائي لبعد القوى البشرية على تسهيل الإجراءات الجمركية؟

فرضيات الدراسة:

من خلال إشكالية الدراسة والأسئلة الفرعية المتعلقة بها يمكننا صياغة الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

-لا توجد علاقة ذات أثر إحصائي عند مستوى معنوية(a=0.05)لرقمنة الإدارة الجمركية على تسهيل الإجراءات الجمركية

الفرضيات الفرعية:

- لا توجد علاقة ذات أثر إحصائي عند مستوى معنوية(a=0.05) لبعد العتاد على تسهيل الإجراءات الجمركية

- لا توجد علاقة ذات أثر إحصائي عند مستوى معنوية(a=0.05) لبعد البرمجيات على تسهيل الإجراءات الجمركية.

- لا توجد علاقة ذات أثر إحصائي عند مستوى معنوية(a=0.05) لبعد الاتصال على تسهيل الإجراءات الجمركية

- لا توجد علاقة ذات أثر إحصائي عند مستوى معنوية(a=0.05) لبعد القوى البشرية على تسهيل الإجراءات الجمركية.

نموذج الدراسة:

في حدود إشكالية الدراسة وأسئلتها الرئيسية والفرعية، قمنا بتمثيل العلاقة بين رقمنة الإدارة الجمركية والإجراءات الجمركية كما هو موضح في الشكل 1 :

- شكل 1 نموذج الدراسة

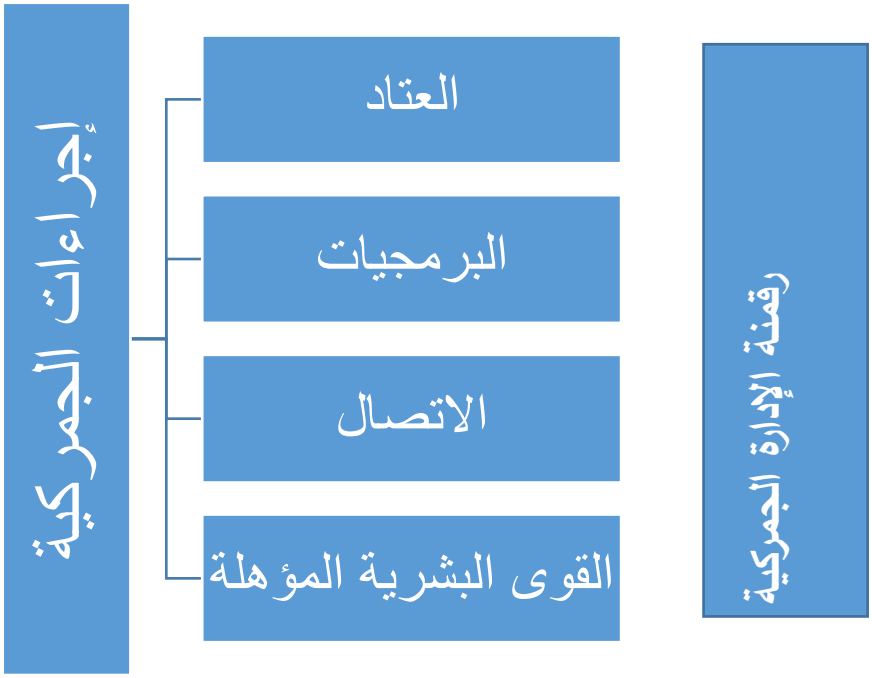

أسباب الدراسة:

تتعد الأسباب التي دفعتنا إلى هذه الدراسة، ومن أسباب اختيارنا له نجد الأسباب الموضوعية والأسباب الذاتية فنذكر أولا:

- اهتمامي الشخصي بموضوع الرقمنة والاقتصاد الرقمي.
- قلة الدراسات التي يتناولها هذا الموضوع.
- كون موضوع الدراسة ضمن التخصص، وهو التجارة الدولية
- كون موضوع الرقمنة حديث الساعة لما جاء به من تطورات وتسهيلات في مختلف المجالات.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية الدراسة في كون هذا الموضوع يعتبر حديث الساعة فرقمنة إدارة الجمارك من أولويات السطلات الجزائرية وعليه فإن موضوعنا يستمد أهميته من الأهمية البالغة للجهاز الجمركي في الاقتصاد الجزائري، لأن الموضوع رقمنة الجمارك يعد من الأدوات الإدارية الحديثة لتي تعتمد على التكنولوجيا المتطورة ووسائل الاتصال الحديثة من الانترنت والبرامج الالكترونية المتطورة باعتباره بديل الإدارة التقليدية.

أهداف الدراسة:

- محاولة التحكم في أدوات وطرق البحث العلمي كيفيا وكميا.
- تحديد مفهوم رقمنة الإدارة الجمركية
- بيان متطلبات تبني الإدارة الجمركية نظام معلوماتي جديد.
- بيان أثر رقمنة الادارة الجمركية على تسهيل المعاملات الجمركية.

حدود الدراسة:

-الحدود النظرية:

اهتمت الدراسة في القسم النظري بدراسة ماهية الرقمنة بشكل عام والرقمنة في الإدارة الجمركية بشكل خاص كأحد التقنيات الحديثة المستعملة في تبادل المعلومات وتسهيل الإجراءات الجمركية.

-الحدود الزمانية:

إن مضمون ونتائج الدراسة الميدانية مرتبطان بالزمان الذي أجريت فيه الدراسة سنة2023، بدءا من اعداد الاستبيان ثم توزيعه، ومن ثم جمع الاستمارات ومعالجتها، حيث ضمت الدراسة عينة من موظفي إدارة الجمارك وهي المفتشية العامة للجمارك بسكرة.

منهج البحث والأدوات المستخدمة:

تختلف المناهج باختلاف المواضيع ولكل منهج وظيفته وخصائصه، والمنهج أي كان نوعيته هو الطريقة التي يسلكها الباحث للوصول إلى نتيجة معينة والمنهج المناسب لدراسة موضوعنا" **دور رقمنة الإدارة الجمركية في تسهيل الإجراءات الجمركية** "

ومنه قصد للإجابة على الإشكالية المطروحة والاحاطة بجوانب الموضوع اعتمدنا على المنهج الوصفي فيما يخص الجانب النظري من الدراسة، أما الجانب التطبيقي فاعتمدنا على المنهج التحليلي، وذلك باستخدام برنامج spssv23لتحليل الاستبيان الذي تضمن مجموعة من الأسئلة المستنتجة من الجانب النظري.

الدراسات السابقة:

فيما يخص الدراسات السابقة فإن موضوع رقمنة الإدارة الجمركية من بين المواضيع التي لازالت الدراسات والأبحاث فيها محدودة، وأغالب الدراسات التي تناولته كانت في شكل تقارير وأوراق بحثية، ويمكن ذكر بعضها فيما يلي:

الدراسة الأولى: رابحي لخضر ، الإدارة الإلكترونية كآلية من آليات التنمية الإدارية ، مجلة الدراسات القانونية والسياسية ، العدد03 ،2016 .

من أهم النتائج التي جاءت بها هذه الدراسة:

- أن الإدارة الإلكترونية تستلزم وجود بنية تحتية قوية وسريعة وآمنة، وبنية معلوماتية قوية بمعنى نظم معلوماتية قوية ومتوافقة فيما بينها، وموظفين استثماريين متمكنين من استخدام التقنيات الحديثة وتطوير النظم المعلوماتية الحديثة.
- نشر الثقافة الإلكترونية بدءا من تدريس كيفية استعمال الحاسوب الآلي.
- زيادة الدعم المالي المخصص لإقامة المحاضرات والبحوث وبرامج التكوين في مجال الادارة الإلكترونية.
- وضع التشريعات والقوانين الازمة لتطبيق الإدارة الإكترونية.
- تبسيط الإجراءات المعقدة التي تؤخر عملية التحول نحو الإدارة الإلكترونية.
- الإكثار من الدورات التكوينية في مجال الإدارة الإلكترونية والتحسين من اللغة الإنجليزية ووضع الاستيراتيجيات اللازمة لذلك.

الدراسة الثاني: عبد القادر حليس، الجمارك الرقمية (دراسة حالة الجمارك الجزائرية)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد 02، 2021.

من أهم النتائج التي توصلت إلى هذه الدراسة:

- تسعى الإدارة الجمركية جاهدة نحو ترقية البنية التحتية التكنولوجية، بغرض التوجه نحو الجمارك الرقمية وتسريع وتطوير الخدمة الجمركية. وهذا بهدف تجسيد معالم التوجه الاستراتيجي من أجل الوصول الى تطوير أدائها؛
- تعمل الإدارة الجمركية إلى زيادة وترقية مستوى الاتصال، بهدف زيادة بناء جسور التواصل بين الإدارة الجمركية مع ومحيطها لشرح توجهاتها والانصات إلى انشغالات المتعاملين معها وتجسد هذا من خلال العمل الجواري الذي تقوم به الإدارات الجمركية.

الفرق بين الدراسات السابقة ودراستنا هو: اعتمادنا على الدراسة الميدانية التي وقفت إلى أي مدى وصل إليه تطبيق الرقمنة في الإدارة الجمارك على وجه الخصوص مفتشية الجمارك بسكرة. بينما الدراسات

السابقة اعتمدت على الجانب النظري وما المرجو من تطبيق الرقمنة في إدارة في الجمارك بالنسبة للدراسة الثانية وأما الدراسة الأولى فركوت على الفوائد التي سوف تعود على الحكومة والمواطن في حالة الانتقال إلى الإدارة الإلكترونية.

هيكل الدراسة:

بناء على الأهداف والفرضيات الموضوعة سابقا في حدود الإشكالية المطروحة كان الاختيار على تقسيم البحث الى ثالث فصول: فصلين نظريين وفصل تطبيقي فكان على النحو التالي:

الفصل الأول: آفاق التحول نحو الرقمنة

سوف نتطرق فيه إلى الإطار المفاهيمي للرقمنة مفهومها وأقسامها، عموميات حول الاقتصاد الرقمي، وبعد ذلك نستعرض واقع الاقتصاد الرقمي في بلدان العربية والجزائر.

الفصل الثاني: تداعيات رقمنة الإدارة الجمركية الجزائرية

ونتناول فيه مفاهيم أساسية حول الانتقال لرقمنة الإدارة الجمركية، ثم الإجراءات الجمركية لتصدير والاستيراد، وصولاً إلى مسار رقمنة الإدارة الجمركية الجزائرية وأثرها على الإجراءات الجمركية للاستيراد والتصدير.

الفصل الثالث: عرض وتحليل وتفسير نتائج الدراسة الميدانية

تطرقنا إلى تقديم عام لجمارك بسكرة ثم إلى الإطار المنهجي للدراسة وصولا إلى تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات وتفسير النتائج

صعوبات الدراسة:

- ندرة في مراجع حول موضوع الإدارة الجمركية الرقمية.
- عدم توفر الوقت للتطرق ولمس كافة جوانب الدراسة.

الفصل الأول:

آفاق التحول نحو الرقمنة

تمهيد:

تعتبر الرقمنة مصدر المعلومات، ولكنها في الواقع عملية تتضمن مجموعة متكاملة من المكونات والعناصر، بما في ذلك، اعتماد معايير لاختيار مصادر المعلومات، واختيار الطريقة الأنسب لرقمنة المحتوى الموضوعي، والهيكل والبناء الفني للأجهزة ومن مظاهر هذه التقنيات المتقدمة الحكومة الإلكترونية، والتجارة الإلكترونية، والرقمنة الإدارية، حيث بدأت الأخيرة في جميع أنحاء العالم، سواء في الدول المتقدمة أو النامية، والتي غيرت أسلوبها العملي بالانتقال من الإدارة التي تعتمد على الأوراق. لإدارة التكنولوجيا المعاصرة، من خلال عرض معلوماتها على الإنترنت، واستكمال أعمالها، واستكمال أعمالها ومعاملاتها. ووظائف ادارية بسرعة ودقة عالية وعدم وجود مستندات في العمل.

وقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث كما يلي:

المبحث الاول: الإطار المفاهيمي للرقمنة ومتطلبات تطبيقها.

المبحث الثاني: عموميات حول الاقتصاد الرقمي.

المبحث الثالث: واقع الإقتصاد الرقمي في البلدان العربية والجزائر.

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للرقمنة ومتطلبات تطبيقها

تشكل الرقمنة لغة العصر وأداته وهي التقنية الأكثر استخداما في حياتنا وبالكاد لم يتبقى شيئا إلا وغزته الرقمنة، حيث قامت هذه الأخيرة بتغيير نظرتنا إلى الكثير من أمور حياتنا وأعمالنا وتصرفاتنا تكاد تلغي كل حياتنا التقليدية، لقد جعلت العالم في وجه جديد في كل تعاملاته.

المطلب الأول: ماهية الرقمنة

لقد زاد الاهتمام بموضوع الرقمنة في الآونة الأخيرة وذلك بسبب التقدم التكنولوجي والعولمة، لأنها تعتبر من أقوى التحولات التي عرفها قطاع المعلومات منذ أكثر من عقدين من الزمن.

أولا: تعريف الرقمنة

تتنوع المفاهيم المتعلقة بمصطلح "الرقمنة"، وفقاً للإطار أو السياق الذي يستخدم فيه المصطلح.

فقد عرفها "تيري كاني" "Terry Kuny 2002"ينظر إلى الرقمنة على أنها عملية تحويل مصادر المعلومات على اختلاف أشكالها مثل: الكتب، والدوريات، والتسجيلات الصوتية، والصور الثابتة إلى شكل مقروء بواسطة تقنيات الحاسبات الآلية عبر النظام الثنائي (البيتاتBits) ، وتعتبر البيتات وحدة المعلومات الأساسية لنظام معلومات داخل الحاسبات الآلية، وتحويل المعلومات إلى مجموعة من الأرقام الثنائية" (أحمد، 2009، صفحة صفحة11).

ويقدم "دووج هود جز "2004 "Doug Hodges, مفهوم أخر تم تبنيه من جانب المكتبة الوطنية الكندية، ويعتبر فيه الرقمنة إجراء لتحويل المحتوى الفكري المتاح على وسيط تخزين فيزيائي تقليدي مثل: مقالات الدوريات، والكتب، والمخطوطات، والخرائط وغيرها إلى شكل رقمي " (أحمد، صفحة صفحة11).

وقد عرفت الرقمنة على" انها عملية استنساخ راقية تمكن من تحويل الوثيقة مهما كان نوعها ووعاؤها إلى سلسلة رقمية، يواكب هذا العمل التقني عمل فكري ومكتبي لتنظيم ما بعد المعلومات، من أجل فهرستها وجدولتها وتمثيل محتوى النص المرقم" (سهيلة، 2006، صفحة صفحة81).

وعرفت كذلك الرقمنة:" بانها هي العملية التي بمقتضاها يتم تحويل البيانات إلى شكل رقمي بواسطة الحاسوب وعادة ما يستخدم مصطلح الرقمنة في نظم المعلومات للإشارة إلى تحويل النص المطبوع والصورة إلى إشارات ثنائية يتم عرضها على الحاسب باستخدام أحد أجهزة المسح الضوئي" (أمنة، 2020،

حسب معجم(Webster)" الرقمنة هي عبارة عن اللغة والعلم التطبيقي والطريقة الفنية لتحقيق غرض عملي فضلا عن كونها مجموعة من الوسائل المستعملة لتوفير كل ماهو ضروري لمعيشة الناس ورفاهيتهم" . (الهام، ،2022، صفحة صفحة65)

ونستنتج من التعريف السابقة أن الرقمنة هي تحويل البيانات إلى شكل رقمي وذلك لأجل معالجتها بواسطة الحاسوب الالكتروني وفي سياق نظم المعلومات عادة ما تشير الرقمنة إلى تحويل النصوص المطبوعة أو الصور.

ثانيا: العوامل المساعدة على الرقمنة

هناك عدة عوامل ساهمت في تحول المؤسسات من العمل بشكل تقليدي إلى العمل بشكل رقمي وهي كالتالي: (أيوب, نور الهدى، خولة، ،2022، صفحة صفحة97)

1-توفر الإنترنت إمكانيات مهولة وخدمات متنوعة، فبفضل الإنترنت، يمكن للأفراد والشركات الوصول إلى مصادر المعلومات والتواصل مع الآخرين في أي مكان في العالم. كما يمكن للأفراد والشركات تقديم خدماتهم ومنتجاتهم عبر الإنترنت، مما يوفر لهم فرصة الوصول إلى جمهور أوسع وزيادة فرص النمو والتوسع في الأعمال التجارية.

2-الإنترنت تمكن الأفراد والشركات الاستفادة من لتحسين الإنتاجية وتوفير الوقت والجهد. فمن خلال الإنترنت، يمكن للأفراد الوصول إلى العديد من الخدمات الإلكترونية مثل التعليم عن بعد والتسوق الإلكتروني والخدمات المصرفية عبر الإنترنت والعمل عن بعد، وهذا يوفر لهم الكثير من الوقت والجهد.

3-توفر للشركات، حق الاستفادة من الإنترنت لتحسين الإنتاجية وتوفير التكاليف، فمن خلال هذه الاخيرة، يمكن للشركات توفير الوقت والجهد في التواصل مع العملاء والشركاء التجاريين والموردين، كما يمكن لها تحسين عمليات الإنتاج والتوزيع والتسويق والمبيعات.

4-يسمح الإنترنت بتحسين الحياة الاجتماعية والثقافية للأفراد، حيث يمكن لهم الوصول إلى المعلومات والموارد الثقافية والتواصل مع الآخرين في جميع أنحاء العالم، وبالتالي يمكن القول إن توفير الإنترنت يعد عاملاً مهماً لتحسين الحياة الاجتماعية والاقتصادية والثقافية للأفراد والمجتمعات.

6-اتسمح التطورات التقنية، وخصوصًا في مجال الحاسب الآلي ونظم المعلومات والاتصال عن بعد، عرفت تطورات كبيرة ساهمت في جعل المؤسسات تفكر في الرقمنة وتبنيها كأسلوب حياة وعمل. وبفضل هذه التطورات، يمكن للمؤسسات تحسين عملياتها وتسهيل الوصول إلى المعلومات وتحسين جودة الخدمات التي تقدمها.

ومما سبق نلاحظ أن التطور نظام معلومات الحاسوب وانتشار الأنترنت التأثير البليغ مسار الوصول للرقمنة.

المطلب الثاني: أشكال وأهداف الرقمنة

تعتبر الرقمنة اهم انشغالات العصر الحديث فعلى الرغم من سهولة استعمالها واستجابتها السريعة لتلبية أوامر الادخال إلا أن لغة برمجتها تتسم بالتعقيد أحيانا، وفي مايلي أساليب واهداف الرقمنة.

أولا: أشكال الرقمنة

هنالك عدة أشكال للرقمنة نذكرها كما يلي :

1-الرقمنة في شكل صورة: (مالك، ،2010، صفحة صفحة 169)

تعرف الرقمنة في شكل صورة، بنقاط الصورة أو الصورة بنقاط البكسل، حيث تتألف من شبكة من النقاط المسماة pixels[1] أو الوحدات الضوئية. يتم تجزئة كل صفحة من صفحات النص إلى عدد معين من pixels وترتبط كل pixels بنظام ترميز معين من الأبيض والأسود والتدرج الرمادي والألوان الأخرى، يمكن استخدام رموز ترميز مختلفة وعدد مختلف من Bit[2] لتمثيل كلPixels، وباتباع هذا الأسلوب يتم إنتاج نسخة صورية لكل صفحة من صفحات النص المراد رقمنته، ويؤدي ذلك إلى الحصول على نسخة مرقمنة مطابقة تمامًا للنص الأصلي.

ومع ذلك، توجد بعض العيوب في الرقمنة في شكل صورة، حيث لا تسمح بالبحث في النص وإجراء البحث، ولذلك يتعين علينا القيام بعملية وصف بيبليوغرافي كامل وعملية التكشيف للوصول إلى الصورة، كما أن الرقمنة في شكل صورة تشغل مساحة كبيرة على وسائط التخزين، حيث تكون الصورة نقطية ذات أحجام كبيرة، ومع ذلك تعتبر الرقمنة في شكل صورة أسلوب رقمنة غير معقد وسهل التطبيق.

[1] pixels: أصغر نقطة يمكن اضاءتها بواسطة الحاسب الآلي، والماسح الضوئي للشاشة.

[2] BIT: اصغر وحدة في النظام الثنائي (0-1) الذي يعتمد عليه النظام الحاسوبي، حيث 1بيكسل=8 بيت .

شكل 1: تمثل كثافة BIT وحدة من Pixel

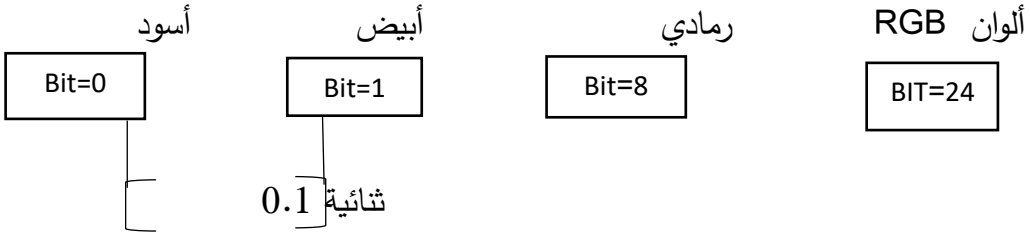

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على ما سبق

من خلال الشكل نجد أن: تمثل كثافة BIT وحدة من Pixel وتكون عبارة عن أرقام من الثنائية 0.1 مضروبة في طول الممثل بx والعرض yلوحدة واحدة من الpixels وفي حالة الصورة سوداء فانها تساوي عدد صغير من BIT وتشغل مساحة صغيرة في الحاسوب وتزداد حجم مكان الصورة كلما قمنا بانتقال للألوان الأخرة وتأثر كثافة مربعات الpixelsعلى جودة الصورة ووضوحها.

2-الرقمنة في شكل نص أووثيقة: (عبداللطيف وهبة، ،2002، صفحة صفحة42)

ترتكز اليوم الكثير من المشاريع والبرامج على استخدام (SGML[3])

(Standard Generalized General Markup Language) مثل منها أجزاء او (X ML)[4]

الهدف منها ربط الصور مع بعضها ، مع إمكانية)Markup Language Extensible(

الوصول إلى العناصر البنيوية لمفرد الكيانات، او لكل المجموعات، ان ترميز الوثيقة يمكن ان يستخدم في البرامج، حيث تؤخذ البيانات من قواعد المعلومات، ويتم تحويلها إلى تمثيل موحد للقيام بالتبادل.

كما ان هناك بعض السلبيات من استخدام SGML ، فعلى سبيل المثال هي غير مدعمة من قبل العديد من البرامج والتطبيقات، وتعتبر X ML اليوم الميتاداتا الأكثر استخداما في اللغات الترميزية، كما أن إحدى التطبيقات المعروفة في SGML وهي (ETI) (Encoding Text Initiative)، والتي طورت نسخة DTD[5] s (Definitions Type Document)وذلك لترميز النصوص الانفرادية في حقل الإنسانيات. إما لترميز

[3] -SGML.لغة أو رمز القياسي المعياري العالمي:

[4] -XMLلغة الترميز العامة المعمقة القياسية :

[5] DATA خدمة البيانات:

مجموعة أرشيف كاملة، او مجموعة من المقتنيات، يتم استخدام (Encoded Archival Description EAD(Initiative والتي طورت لترميز DTD.

وهناك منهج OCR يتمثل هذا المنهج في رقمنة نصوص المعلومات باستخدام برمجيات التعرف الضوئي للحروف ، والتي تحول النقاط المشكلة للصورة الرقمية إلى رموز وحروف، يسمح هذا المنهج بإعادة المحتوى النصي للوثائق المرقمنة في شكل صورة، ويحافظ على النسق الشكلي للوثيقة، يعد هذا المنهج مكلفًا من حيث الوقت والخبرة، ولكنه يسمح بتطبيق أشكال البحث النصي والتعامل مباشرة مع الوثيقة الإلكترونية على أنها نصاً لا صورة، يأخذ أسلوب الرقمنة في شكل نصي في الاعتبار خصائص ترميز نظام الكتابة والتي تم تعميمها على جميع النصوص، أي ترمز أنظمة الكتابة في شكل ثنائي لكي تكون مقروءة بواسطة الحاسوب يكون اما نظام ترميز معقد أو مبسط حسب الدلالات والرموز المميزة، فترميز الكتابة الاتينية على Bit8يستلزم 256 حسب نظام القياسي ASCIIأصبح معيارا دوليا يحتوي على128حرف ، وفيما بعد تم ضمه لنظام الترميز UNICODEالذي أطلق عليه فيما بعد اسم نظام UTF-8[6].

3-الرقمنة في شكل شعاعي: (منير، 2008، صفحة صفحة112)

هي تقنية تمثيل الأشكال من خلال معادلات رياضية، ويتمثل المبدأ الرئيسي للعملية في شكل شعاعي، وهي إعادة تمثيل معطيات الصورة من خلال معادلات هندسية والتي ستسمح بقراءتها من وجهة نظر رياضية، وهذا يعني عوضا من حفظ تشكيل متعدد من النقاط الأساسية، نقوم بتخزين تتابع وتوال الإجراءات والعمليات الي تقود إلى تشكيل المخطط، ويطبق أساسا هذا الأسلوب في بمجال الرسومات التخطيطية المكونة من عناصر أو رسومات هندسية الي يمكن تسييرها بواسطة برمجيات الرسم باستخدام الحاسب الآلي، ومن مزاياها هو إمكانية تكبيرها الا ما لانهاية دون ان تفقد الصور جودتها.

نلاحظ أن للرقمنة عدة أساليب في انشاء ومعالجة المعطيات ويختلف كل أسلوب عن ثاني درجة تطوره وكيفية انشاءه الدقيق عند ادخال والتطورات المتعاقبة لتطوير برامج ادخال الملفات.

ثانيا: أهداف الرقمنة

هنالك عدة أهداف وراء تبني عملية الرقمنة، تتوزع على المستويات التالية:

1-الحفظ: (هبة، 2002، صفحة صفحة10)

[6] هونظام ترميز يستخدم مابين 1-6 لتمثيل حرف من حروف اليونيكود UTF-:

عندما تتعلق عمليات الرقمنة، بالمواد المعرضة للضرر، يكون الهدف الأساسي، وبالمقام الأول، إنشاء نسخ على وسيط يحفظ هذه المواد لمدة طويلة، ولا تتم عملية الانتقاء في هذه الحالة عن طريق الطلب. وبالتالي يجب على هذه النسخ ان تلبي احتياجات المستخدمين الحاليين، والمستخدمين المفترضين في المستقبل، وان تكون على درجة عالية من الجودة، وتمتلك وجودا ماديا، يمكن المحافظة عليه مع مرور الوقت.

3-الإطلاع على المحتوى: (هبة، صفحة صفحة24)

تمكن الرقمنة ، بفضل الشبكات وخاصة شبكة الإنترنت، من إتاحة الفرصة لمئات الأشخاص للاطلاع على نفس الوثيقة في نفس الوقت، وذلك بسبب سهولة الوصول إلى المعلومات وتبادلها عبر الإنترنت.

4-سرعة الارجاع وسهولة الاستخدام: (سهيلة، صفحة صفحة73)

تتميز النظم الرقمية بسرعة كبيرة في الاسترجاع، حيث يمكن للمرء استرجاع المواد المكتبية والوثائقية الرقمية بسهولة وفي ثوانٍ معدودة، بدلاً من الوقت الطويل التي كانت تستغرقها عمليات البحث والاسترجاع في الماضي.

5- الرقمنة تزيل الحواجز الجغرافية والزمنية والهيكلية وتعمل على تحسين التعامل مع القيود التكلفية . (محمد، ،2002، صفحة صفحة9)

نلاحظ ان للرقمنة عدة أهداف أهمها التوفر المستمر وسهولة الاستخدام دون ايداء أي جهد كلها اهداف تخدم المستخدم وتعمل اختصار المسافة والزمن.

المطلب الثالث: متطلبات الرقمنة

تتمثل احتياجات أو متطلبات الرقمنة فيما يلي:

1- المتطلبات التمويلية: (مليكة، سمير، 2022، صفحة صفحة459)

تعتبر الموارد التمويلية أو المالية من النقاط الفعالة من عمر أي مشروع، وبالأخص مشروعات التحويل الرقمي، ويمكن تقدير الاحتياجات المالية للمشروع بالنظر إلى نوعية الأهداف المسطرة والمرجو الوصول إليها وتحقيقها، بحيث تتطلب عملية الرقمنة الدعم المالي القوي الذي يساعد في تنفيذ المشروع وتشغيله، وهذا ما يستوجب توفير ميزانية كافية لاقتناء التجهيزات والوسائل الضرورية وصيانة الأجهزة والآلات ومختلف المشكلات المحتملة.

2- المتطلبات التقنية: ويمكن القول أنها تتوزع على ثلاث قنوات رئيسية وهي: (علي، 2020، صفحة صفحة47)

2-1-المتطلبات التي تخص ابنية التحتية المعلوماتية، وهي التي تتعلق بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على جمع البيانات بكل سهولة من مصدرها وذات جودة.

2-2-المتطلبات المتعلقة بالبرمجيات، والكوادر البشرية المؤهلة على التعامل مع هذه البرمجيات.

3-المتطلبات الإدارية والتنظيمية: (علي، صفحة صفحة47)

وهي إجراءات التعديل التي تجر على البنى التحتية التنظيمية والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بطريقة مبسطة وزيادة فاعليتها ومرونتها.

4-المتطلبات الخاصة بالتجهيزات: (منير، صفحة صفحة104)

تمثل المتطلبات المادية لتجسيد الرقمنة وهي كالآتي:

4-1-الحاسوب: تعد الحواسيب أداة حيوية في مشروع الرقمنة، ويجب تخصيصها واستخدامها بشكل فعال. ومن السمات الأساسية التي يجب توفرها في الحواسيب المستخدمة في مشروع الرقمنة: الذاكرة الحية، نوعية القرص الصلب، وقدرة التخزين والعرض....الخ).

4-2-الماسحات الضوئية: يقوم الجهاز بتحويل البيانات المتوفرة في مصادر المعلومات المصورة والمطبوعة وغيرها إلى إشارات رقمية يمكن معالجتها وتخزينها في ذاكرة الحاسوب.

4-3-أجهزة التصوير الرقمي: تعد الكاميرا الإلكترونية آلة حديثة تستخدم في التقاط الصور وتخزينها بشكل إلكتروني، وتختلف عن الكاميرات التقليدية التي تستخدم الأفلام في التصويرية.

4-4-تقنيات التعرف الضوئي على الحروفOCR: عمل هذه التقنية على تحليل محتوى النص حرفًا بحرف وكلمة بكلمة، ثم تحويله إلى ملف نصي يحتوي على بيانات ومعلومات مشفرة.

5-المتطلبات القانونية: (منير، صفحة صفحة104)

يجب على المؤسسة التي تتبنى عملية الرقمنة مراعاة حقوق الملكية الفكرية، أي اتخاذ الترتيبات اللازمة للحفاظ على حقوق المؤلفين في الاستخدام الآلي للمشروع والنشر على الشبكات الداخلية أو النشر على الإنترنت، بحيث لا يتم التعدي على حقوق الملكية الفكرية. لتضيع في مجال الاستنساخ غير المشروع لحاويات المعلومات.

المبحث الثاني: عموميات حول الاقتصاد الرقمي

لقد أصبح للاقتصاد الرقمي مكانة هامة ضمن مختلف الاقتصاديات العالمية، لما له من دور كبير في التخفيف أو التكيف مع مختلف الأزمات والصدمات التي يشهدها العالم، كما يعتبر كأحد الركائز الضرورية لتحقيق أبعاد التنمية المستدامة للأجيال المستقبلية.

المطلب الأول: الاقتصاد الرقمي

يعتبر الاقتصاد الرقمي من مصطلحات الاقتصادية التي ظهرت مؤخرا وكان لها الكثير من الاهتمام من قبل العديد من الباحثين، نظرا لأهميته في تطور وتقدم العديد من بلدان التي بادرت إلى تطبيقه.

أولا: تعريف الاقتصاد الرقمي

الاقتصاد الرقمي يعرف على أنه" الاقتصاد الذي يعتمد بدرجة كبيرة على استعمال أدوات الثورة التقنية للمعلومة والاتصالات في القطاعات الجديدة العاملة في مجال التقنية الدقيقة، كما يعرف بأنه الاقتصاد القائم على مبدأ إنتاج ونشر واستعمال المعرفة، باعتبارها القوة الرئيسية الدافعة للنمو الاقتصادي وزيادة الثروة وتلعب فيه المعرفة والابداع والتجديد دورا رئيسيا ومتناميا في احداث النمو واستدامته، وتعد المعرفة أهم عوامل النمو في الاقتصاد الرقمي بل انها تعد سلعة قائمة بحد ذاتها، هذا وان اقتصاد المعرفة يمثل مرحلة النضوج والتطور لاقتصاد المعلومات الذي يركز على معالجة البيانات وسرعة الاتصال" (مصطفى ، 2022، صفحة صفحة445).

كما يعرف الاقتصاد الرقمي: " على أنه نمط اقتصادي متطور قائم على استخدام واسع النطاق للمعلوماتية وشبكة الانترنت في مختلف أوجه النشاط الاقتصادي وخاصة في التجارة الالكترونية، مرتكزا بقوة على الابداع والمعرفة والتطور التكنولوجي خاصة ما يتعلق بتكنولوجيات الاعلام والاتصال" (بختة، 2019، صفحة 146).

ويشير الاقتصاد الرقمي "هو الاقتصاد الذي يعتمد على تقنيات الحوسبة الرقمية، ويطلق على الاقتصاد الرقمي أحيان اقتصاد الانترنت أو الاقتصاد الجديد اقتصاد الويب". (يحي، 2021، صفحة صفحة57).

كما يمكن القول بأن "الاقتصاد الرقمي هو نمط جديد للنمو الاقتصادي حيث تتحكم المنصات الرقمية في المدخلات والإنتاج والانتشار والإعلان والتوزيع، ويمكن للأفراد والشركات والحكومات التفاعل في المنصات الرقمية لتبادل الخدمات ومشاركة البيانات والأفكار، كما يحصل مشغلو المنصات الرقمية على

معلومات حول النتائج المحتملة لتدخل في المنظومة الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والبيئية" (thomas Rapp, 2019, p. P2)

كما يعرف الاقتصاد الرقمي: "على أنه ذلك الاقتصاد المرتبط بمفهوم مجتمع المعلومات الذي يعبر عن رؤية مستقبلية لعالم تكون فيه المعلومات الركيزة الأساسية للاقتصاد والعلاقات البشرية ككل متجسدة في بنية تحتية رقمية عالية كفيلة بتحقيق ذلك في شتى مجالات الحياة ". (السيد، 2019، صفحة صفحة12)

ومما سبق يمكننا القول أن الاقتصاد الرقمي على أنه النشاط الاقتصادي الذي يتم تحقيقه باستخدام التكنولوجيا والشبكات الإلكترونية وغيرها من الأدوات الرقمية، والتي تؤثر على كيفية عمل الأعمال التجارية والمالية و الحكومية.

ثانيا: أسباب الاندماج في الاقتصاد الرقمي

لقد أضحى التحول نحو الاقتصاد الرقمي ضرورة ملحة، إلا أن ذلك يستعي بعض العوامل:

1-تكنولوجيا المعلومات والاتصال: (البشير، 2017، الصفحات صفحة165-166)

بناء بنية تحتية في الاقتصاد الرقمي، كصناعة البرمجيات ومعدات الاعلام الآلي صناعة ابتكارية تقوم على إعداد وتصميم تهدف الوصول وتنفيذ واختبار برنامج تشغيل الحاسب الآلي يعتبر صناعة ابتكارية تقوم على اعداد وتصميم تهدف الوصول وتنفيذ اختبارات برنامج تشغيل الحاسب الآلي الذي يتضمن مجموعة أوامر للقيام بمجموعة من الأعمال المتكاملة إلى نتيجة معينة، حيث يعتمد بشكل أساسي على العقل البشري، أما إنتاجها فلا يحده زمان ولا مكان وتخضع لمنظومة مرتفعة وتنافس أسواق عالمية تسويقية متكاملة ليس لها تاثير سلبي على البيئة وعائدا.

2-التعليم ومجتمع المعلومات: يعتبر الانفاق على التعليم شكلا من أشكال الاستثمار في راس المال البشري،

حيث أنه له الأثر البالغ في التنمية الاقتصادية، وفي ظل الاقتصاد الرقمي ، يعتبر التعليم النطاق الذي تبنى فيه الطاقات البشرية التي تحتاجها الصناعات في هذا الاقتصاد وقد تتجلى علاقته بتكنولوجيا المعلومات والاتصال في وظيفته الأساسية لإعداد عمال المعرفة باعتبارهم الركيزة المعتمد عليها في تطوير هذه التكنولوجيات، ويظهر ذلك خاصة في خدمة الأنترنت التي تساهم وبشكل كبير في تشجيع التعليم عن بعد وبذلك سيسهم في تجاوز الصعوبات، سواء تلك المتعلقة بالتكاليف أو المكان من أجل التعليم والتكوين، وبالتالي فإن من متطلبات الاقتصاد الرقمي تقتضي ضرورة التركيز على تكوين أفراد لهم القدرة الإبداع و الإبتكار وصناعة البرمجيات.

3-البحث والتطوير: (عاطف، 2021، صفحة صفحة28)

يتطلب التحول الرقمي نحو الاقتصاد الرقمي زيادة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير من الناتج المحلي الإجمالي، حيث تعد واحدة من أهم مؤشرات الاقتصاد الرقمي، وتكون نسبة الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير مرتفعة في الدول المتقدمة أكثر من غيرها، حيث يتقاسم القطاع الخاص والحكومات في هذه الدول دور الإنفاق على مشاريع البحث والتطوير، فتولى القطاع الخاص تمويل المشاريع التي تتوقع تحقيق أرباح خلال خمس سنوات أو أقل، بينما تتولى الحكومة تمويل المشاريع التي تتوقع تحقيق أرباح خلال فترة تزيد عن خمس إلى عشر سنوات، وفي حالة المشاريع التي تتوقع تحقيق أرباح خلال فترة تتراوح بين خمس إلى عشر سنوات، يشترك القطاعان العام والخاص في التمويل، وبهذه الطريقة يمكن لمشاريع البحث والتطوير أن تحقق مردودية كبيرة على الاقتصاد الرقمي.

ثالثا: الفرق بين الاقتصاد الرقمي والاقتصاد التقليدي

تتمثل أهم الفروق بين الاقتصاد الرقمي والتقليدي باختصار في الجدول التالي:

الجدول رقم 1: الفرق بين الاقتصاد التقليدي والاقتصاد الرقمي

الاقتصاد التقليدي	الاقتصاد الرقمي
الاستثمار في رأس المال المادي	الاستثمار في رأس المال المعرفي
الاعتماد على الجهد العضلي (الملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد التقليدي	الاعتماد على الجهد الفكري (اللاملموسات) بدرجة أساسية في الاقتصاد المعرفي
استقرار الأسواق في ظل منافسة تتحكم فيها – غاليا-البيروقراطية السلطوية	ديناميكية الأسواق والتي تعمل في ظل تنافسية مفتوحة
المكينة (Mechaisation) هي المحرك الأساسي للاقتصاد الصناعي	الرقمنة (Digitization) هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي
يهدف الاقتصاد التقليدي إلى التوظيف الكامل للقوى العاملة دون تحديد مهارات مميزة لأداء العمل	يهدف الاقتصاد المعرفي إلى وضع قيمة حقيقية لأجور والتوسع في استخدام العاملة ذات المهارات العالية التي تتفاعل مع التعليم والتدريب المستمر
إنه اقتصاد ندرة، حيث تنضب موارده بكثرة	أنه اقتصاد وفرة، حيث تزداد موارده (المعرفة) بكثرة

الاستخدام	الاستخدام
خضوع الاقتصاد الزراعي لقانون تناقص العوائد (تزايد التكاليف)، والاقتصاد الصناعي لقانون ثبات العوائد (ثبات التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام	خضوع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد العوائد (تناقص التكاليف) مع الاستمرار في الاستخدام
العلاقات بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد التقليدي تتسم بالاستقرار	العلاقة بين الإدارة والقوى العاملة في الاقتصاد المعرفي تتسم بعدم الاستقرار، إذا يتلقى مبدأ التوظيف مدى الحياة.
العلاقة بين قطاعات الاعمال والدولة غير متكافئة، إذ تفرض الدولة سيطرتها وتصدر أوامرها طبقا لمتطلبات الدولة وتوجيهاتها الاقتصادية	العلاقة بين قطاعات الأعمال والدولة في الاقتصاد المعرفي قائمة على التحالف والتعاون
مقيدة بزمان ومكان	ليس مقيدا بزمان والمكان

المصدر: شرقي يحي، توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي–دراسة حالة تجارب بعض دول المنطقة– مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، المجلد 03–العدد02، عين الدفلة (الجزائر)، 2021، ص58.

من خلال الجدول نلاحظ أن ما الفرق بين الاقتصاديين الرقمي والتقليدي هي عملية تحول تقنية، حيث يعتمد الاقتصاد الرقمي على التقنية الحديثة أما التقليدية على استغلال الموارد المتاحة.

المطلب الثاني: خصائص ومجالات نشاط الاقتصاد الرقمي

يعتبر الاقتصاد الرقمي الغاية المنشودة في عصرنا وأهم مساعي البلدان المتطورة وهو ناتج عن رقمنة مختلف القطاعات الاقتصادية والغير اقتصادية، ولهذا لابد من ذكر أهم ما يختص به الاقتصاد الجديد وماهي مجالات عمله.

أولا: خصائص الاقتصاد الرقمي

يقوم الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر المعرفة ومن ثم تشجيع بناء الحكومة الالكترونية، والمؤسسات الالكترونية والبنوك الالكترونية، والإدارة الالكترونية، ويحتاج كل ذلك إلى التطوير المستمرة مؤشر مجتمع المعرفة والمعلومات عن طريق زيادة أعداد الحواسب الالكترونية، واستخدامها في المعاملات والوظائف وزيادة عدد المشتركين في الشبكة الدولية للمعلومات (الانترنت)، وفيما يلي أهم خصائص الاقتصاد الرقمي:

1-سهولة الولوج للمعلومات: (مصطفى، ،2013، صفحة صفحة79)

يتركز نجاح ونمو الاقتصاد الرقمي على مشاركة الأفراد والمؤسسات في شبكة المعلومات ومواقع الإنترنت، ولتحقيق ذلك يتطلب الاشتراك الفعال في الاقتصاد الرقمي وتوفر البنية التحتية اللازمة، مثل شبكات الكهرباء والهواتف، ويجب تخفيض تكاليف ورسوم تلك الخدمات، كما يتطلب توفر الأجهزة والمعدات والمهارات والتعليم والتدريب، وتوفر الموارد المالية واستخدام الأدوات الإلكترونية، مثل بطاقات وكروت الائتمان.

2 -المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي: (أسامة، ،2019، صفحة صفحة14)

تكنولوجيا المعلومات تؤثر على المنافسة وأساليبها في الاقتصاد الرقمي، وتحسن المراكز التنافسية، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، ولهذا يجب أن تتكامل مع منظومات وقطاعات الاقتصاد المختلفة لتحقيق أقصى استفادة منها.

3-مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي : (رضوان، ،2018، صفحة صفحة18)

تكنولوجيا المعلومات تلعب دورًا أساسيًا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وتحسين الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية، وذلك لعدة أسباب، منها:

3-1-تحسين الاتصالات: بين الأفراد والشركات والحكومات، مما يؤدي إلى تحسين العلاقات التجارية وتسهيل العمليات التجارية.

3-2-تحسين الإنتاجية: حيث تساعد تكنولوجيا المعلومات على تحسين الإنتاجية وتقليل التكاليف وزيادة الكفاءة، مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية وتحسين الأرباح.

3-3-توسع مجال العمل: حيث تساعد تكنولوجيا المعلومات على توسيع نطاق العمل والوصول إلى الأسواق العالمية، مما يؤدي إلى زيادة الفرص التجارية وتحسين الأرباح.

3-4-تحسين جودة الخدمات: حيث تساعد تكنولوجيا المعلومات على تحسين جودة الخدمات المقدمة للعملاء وتسهيل العمليات التجارية، مما يؤدي إلى تحسين العلاقات التجارية وزيادة الأرباح.

3-4—تعمل على تحسين مستوى الأمن: حيث تساعد تكنولوجيا المعلومات على تحسين الأمن السيبراني وحماية البيانات والمعلومات الحساسة، مما يؤدي إلى زيادة الثقة في العمليات التجارية وتحسين العلاقات التجارية.

4-توافر المعلومات يسهل عملية اتخاذ القرارات: (مصطفى، ،2019، صفحة صفحة78)

يمكن السيطرة على المعلومات من خلال استخدامها بشكل فعال وتوظيفها لصالح القرارات والسياسات الاقتصادية، و تساعد مهارات إدارة المعلومات في اتخاذ القرارات الاستثمارية بدقة على المدى البعيد، كما يوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات عن طريق تحديد الاحتياجات المعلوماتية واختيار المصادر المناسبة للمعلومات الأساسية والهامة، وإدارة الصادر والوارد من المعلومات بطريقة أكثر كفاءة وتأثيرا ومنه يمكن تصنيف المعلومات إلى ثلاثة أنواع: المعلومات الإلكترونية، والمعلومات المنطوقة، والمعلومات المطبوعة، المعلومات الإلكترونية تشمل البريد الإلكتروني والإنترنت والمواد المسجلة على أشرطة الفيديو والمعلومات الموجودة على الأقراص الصلبة أو المرنةCD-ROM ، المعلومات المنطوقة تشمل المكالمات الهاتفية والحوارات، والمعلومات المطبوعة تشمل التقارير والفاكسات.

ويوفر الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة والأهمية والدقة وإمكانية التحقق من صحتها ويحقق الاقتصاد الرقمي السيادة Information Master في إقناع الآخرين ودعم القرارات.

ثانيا: مجالات عمل الاقتصاد الرقمي

تختلف أشكال المعلومات الاقتصادية في الاقتصاد الرقمي: (فريد، 2007، صفحة صفحة29)

يمكن أن يكون الاختلاف عبارة عن كلمات أو أصوات أو رسومات توضيحية، سواء كانت رقمية أو غير رقمية، ويشير مصطلح "المعلومات الأنالوج" إلى المعلومات الموجودة على أشرطة مغناطيسية أو أفلام، والتي لا يمكن تخزينها أو تعامل معها بسهولة على الحواسيب الإلكترونية، ومع ذلك يمكن تحويل الأشرطة

والأقراص الممغنطة إلى شكل رقمي، مما يسمح بتداول المعلومات الرقمية بين مراكز المعلومات والحواسيب الإلكترونية، في حالة تدعيم تلك الحواسيب بالهواتف والاقمار الصناعية.

وهو كذلك حصيلة التفاعل الناتج بين تقدم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والمنظومة الاقتصادية، والتي تشمل الاقتصاد الكلي والجزئي والقطاعات النوعية في الصناعة والزراعة والتجارة والبنوك والمال والصحة، والتعليم والعلاقات الاقتصادية الدولية، السياسات النقدية والمالية وغيرها، كما يسهل الاقتصاد الرقمي معرفة أثر الاقتصاد على المجتمع وتشخيص المشكلات الاقتصادية من حيث الأسباب والنتائج والمساهمة في اقتراح الحلول الاقتصادية المثالية والعلمية، ويؤثر كذلك الاقتصاد الرقمي في فروع الاقتصاد المختلفة بالربط بين النماذج الاقتصادية و البرمجيات الإنترنت و وذلك لتحقيق الأمثلية. (رضوان، صفحة صفحة10)

المطلب الثالث: مخاطر ومشاكل الاقتصاد الرقمي

هنالك نوعين من مشاكل ومخاطر التي تهدد الاقتصاد الرقمي وهي:

1. المخاطر التقنية: (محمود خ.، صفحة صفحة120)

مي مخاطر ترتبط بعلاقة ممارسات هذا الاقتصاد بعتاد معلوماتي عرضة للحوادث وعتاد بشري عرضة للخطأ وشبكات غير آمنة سواء كانت مفتوحة كالأنترنت أو مغلقة .

وهذه المخاطر في دراسة أجراها لمؤسسة Conseil Marsh تصنف إلى حوادث، أخطاء، أعمال تخريبية وهي كالآتي الآتي:

أ–فساد العتاد: يعني تعطيلات خطيرة في أجهزة رئيسية، وضياع المعلومات.

ب–الأخطاء: نعني بها الاستعمال الخاطئ لبرامج المعلوماتية بالإضافة لأخطاء تصميم البرامج وانجازها السرقة، الغش .

ج–أعمال تخريبية: تتمثل في إفشاء المعلومات السرية، الهجوم على الأنظمة ببرامج تخريبية الحوادث الأخطاء

ب. أخطار التوثيق: تعد من أهم المشاكل في مجال الانترنت والوثائق الالكترونية مثل رسائل Email أو العقود الالكترونية ولأجل ذلك ابتكر ما يسمى بالتوقيع الالكتروني Electronique Signature وهو مثل التوقيع بخط اليد يستعمل للتصديق وتوثيق الوثائق الالكترونية، يلتصق بهوية الموقع، وفيما يلي شرح لأهم تقنيات التوثيق الالكتروني وهي كما يلي: (سعيد وعامر، 2018)

1- توثيق الوثيقة .

لابد أن يضمن التوقيع مصداقية الوثيقة بطريقة تجعل كل تزوير غير ممكن بدون انكشافه ولهذا أبتكر ما يسمى " بالبصمة الرقمية وهي شفرة منبثقة من المحتوى الكامل لنص الوثيقة بحيث كل تغيير يجعل البصمة غير صالحة.

2-التشفير : cryptographie يرتكز التوقيع الرقمي على التشفير، حيث يتم تحويل النص إلى نص غير مفهوم بتبديل كل حرف من حروفه بحرف آخر وفق نظام معين يسمح بالرجوع للنص الأصلي، و يقوم على طريقتين أساسيتين: التشفير بواسطة المفتاح العام، والتي تستخدم مفتاحين متناظرين بينهما علاقة رياضية معينة وتعتبر أكثر أمانًا وتصديًا للقرصنة، والتشفير بواسطة المفتاح الخاص، والتي تستخدم المفتاح السري للتشفير وفك التشفير.

ب -الأخطار القانوني :(محمود خ.، صفحة 120)

يعتمد الاقتصاد الجديد على تكنولوجيات الشبكات، بما في ذلك الإنترنت والاتصالات الحديثة غير المحدودة بالزمان والمكان، مما يجعله اقتصادًا يعتمد على عالم بلا حدود جغرافية ولا سياسية، وقد أدت هذه التكنولوجيات إلى إنشاء أنماط جديدة من التعامل عن بعد باستخدام التقنيات الرقمية ووسائط الاتصال الإلكترونية، وذلك أدى إلى تحديات كبيرة في مجال القانون والضرائب والجمارك، ومن بين هذه التحديات التعاقد بطرق الكترونية، والتي تواجه صعوبات في اعتراف القوانين التقليدية بقانون إبرام العقود بهذه الوسائل، وتحديات في حقل الوفاء بالثمن ومقابل الخدمة للخدمات الاتصالية والقانونية والمالية، بما في ذلك أنظمة الدفع الإلكتروني والنقود الإلكترونية والبنوك الإلكترونية. كما تثير التجارة الإلكترونية تحديات في حقل حجية وقانونية الدليل والبينة بصفتها الرقمية.

المبحث الثالث: واقع الاقتصاد الرقمي البلدان في العربية والجزائر

يتألف الاقتصاد الرقمي من مجموع المؤسسات الالكترونية التي تمثل تطبيقات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والتي بدورها تحقق فوائد في جميع نواحي الحياة والداعمة للتنمية في مجالات عديدة كالإدارة العامة كما يعطي لنا مؤشر كل عنصر لهذه التطبيقات درجة الالتحاق بالركب الاقتصادي ونسبة التطور في مجال تكنولوجيا المعلومات في الدول العربية عامة والدولة الجزائرية خاصة.

المطلب الأول: تطبيقات الاقتصاد الرقمي في الدول العربية

الاقتصاد الرقمي في الوقت الحالي يعتبر من ضروريات والحتميات الواجب تبنيها واعتمادها من أجل المساهمة في تطور اقتصاد الدول العربية، حيث أصبحت المجتمعات تقيم على حسب حجم المعرفة ومستوى الثقافة الالكترونية الموجودة داخل المجتمع. قبل التطرق إلى أهم العناصر الداخلة في تكوين الاقتصاد الرقمي وماهي كيفية تطبيقاتها وكيفية تعزيز لابد من التطرق إلى أبعاد الاستيراتيجية.

أولا: الأبعاد الإستراتيجية للاقتصاد الرقمي في الدول العربية (عبدالقادر ز.، 2022، صفحة صفحة23)

بهدف الاقتصاد الرقمي العربي إلى تحقيق خمسة أبعاد إستيراتجية، المتمثلة في:

1-الأسس الرقمية: يهدف هذا البعد إلى الوصول بمستوى البنيية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الدول العربية لدرجة التأهيل التي تمكنها من مواكبة التغيرات التكنولوجية للمتسارعة عل مستوى العالم .

2-الابتكار الراقي: يركز هذا البعد إلى تمكين كافة الدول العربية من مواكبة المستقبل التكنولوجي المتسارع دوليا، وتوفر نظم التعليم والمهارات التي تساعد على الابتكار المواكب مع التكنولوجيا الحديثة.

3-المواطن الراقي: هدف هذا البعد الاستيراتيجي لتعظيم استفادة الافراد من استخدام التكنولوجيا الرقمية، وتوفر التعليم والمهارات المؤهلة لذلك لرفع جودة حياة المواطن .

4-الأعمال الرقمية: يهدف هذا البعد الإستيراتيجي الى تمكين الشركات من الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات الحديثة، والمشاركة الفعالة في الاقتصاد الرقمي.

5-الحكومة الرقمية، يهدف هذا البعد الاستيراتيجي لتوفير حكومة رقمية تستهدف الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والاتصال لصالح خدمة مواطنيها .(أمنة، 2020، صفحة 56)

ثانيا: العناصر الداخلة في إنشاء الاقتصاد الرقمي للدول العربية والجزائر

هناك عدة عناصر داخلة في تكوين الاقتصاد الرقمي في الدول العربية عامة والجزائر خاصة وهي:

1-البنية التحتية للاتصالات والمعلومات والجاهزية الرقمية في الدول العربية: تتمثل في تقنيات الرقمية وأليات التواصل Digitalization andconectivityالتي تندرج ضمن وسائل دعم التجارة الالكترونية وانشطة الأعمال وهي تتمثل في خدمات شبكات اتصالات الهاتف النقال السلكية واللاسلكية، خدمات الأقمار الصناعية والمؤهلات البشرية المدربة، الكيانات المادية وغيرها.

1-1-مؤشرات نمو البنية التحتية

1-1-1-خدمات الهاتف المحمول: (توفيق، ،2022، الصفحات صفحة148-149)

تطور خدمات الهاتف المحمول في الدول العربية خلال العقدين الماضيين، وذلك بفضل تحرير أسواق الاتصالات ودخول شركات القطاع الخاص إلى السوق، مما أدى إلى زيادة عدد المستخدمين وانخفاض التكلفة. كما تشير الاحصائيات أن الاشتراكات النشطة لخدمات الهاتف المحمول لكل مائة من السكان في الدول العربية ارتفع من 7.8 اشتراك في عام 2010 إلى 60 اشتراكا في عام 2020 بمعدل نمو مركب بلغ 20 في المائة سنويا خلال الفترة 2010-2020.

كما نلاحظ وجود تباين في انتشار خدمة الهاتف المحمول بين الدول العربية، حيث تتصدر الإمارات الدول العربية في عدد من المؤشرات الخاصة بهذه الخدمات، بحسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات الاشتراكات النشطة للهاتف المحمول في الإمارات لكل مائة نسمة بلغ نحو 250 اشتراكا في عام 2020، بينما بلغ عدد الاشتراكات النشطة في اليمن 5 اشتراكات فقط، مما يمثل نحو 50 ضعفا.

1-1-2-أما بالنسبة للإنترنت: التي تمثل أكثر الأساليب التواصل بين الأشخاص داخل الشركة بفضل شبكة التواصل، ومن خصائصها أنها شبكة داخلية يقتصر استخدامها على الموظفين الداخلين في شركة الواحدة، ومن بين تقنيات الإنترنت البريد الالكتروني والمتصفح الويب، وقواعد بيانات.

أما على مؤشر استخدامها في الدول العربية، فقد عرف نموا في أعداد مستخدمي الإنترنت في الدول العربية بشكل واضح وبأعداد كبيرة، فبحسب بيانات الاتحاد الدولي للاتصالات ITU: (ITU، صفحة صفحة23)

أن عدد المستخدمين في 2021بلغ 291 مليون مستخدم، ويعتبر لهاتف المحمول أعلى منتج مبيعا في الوطن العربي بحسب مدير سوق كوم،

-أما بالنسبة لمشاريع العلمية للاتصالات فتوجد اربع مشاريع عالمية للاتصالات وتقنيات المعلومات تساهم فيها معظم الدول العربية لتطوير قطاع المعلومات والاتصال كمشروع "الكابل" الذي يربط 14 دولة عربية ويبلغ طوله 300000كلم، بالإضافة إلى مشروع "أفريكا" ومشروع الألياف الضوئية .

وتصنف الدول العربية حسب تطور التكنولوجيا والمعلومات والإتصال كالآتي :

جدول رقم 2: تصنيف الدول العربية حسب التطور التكنولوجي للمعلومات والاتصال.

مجموعة التطور السريع	مجموع الدول الصاعدة	مجموعة الدول السائرة في طريق النمو
-الكويت -الإمارات	الأردن السعودية مصر لبنان المغرب	الجزائر سوريا عمان الأردن

المصدر: أسامة عبد السلام السيد، الاقتصاد الرقمي، دار الغيداء للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، عمان الأردن،2019، صفحة 37.

من الجدول نلاحظ تصنيف الدول العربية حسب مستوى استعمال التكنولوجيا وتطور بنية التحتية للإتصالات

ونلاحظ تذيل الجزائر التصنيف مع الدول السائرة في طريق النمو.

1-1-3-وبالنسبة للاتصالات بالأقمار الصناعية هناك العديد من الأقمار المخصص للاتصالات: (حمزة، 2022)

نجد في الطليعة "عرب سات "ومقره الرئيسي في الرياض، مع محطتين أرضيتين للتحكم بالأقمار في كل من الرياض وتونس، وتمتلك المؤسسة سبعة أقمار صناعية في ثلاث مواقع مدارية، وتحمل ما يزيد على 650 قناة تلفزيونية و245 محطة إذاعية وشبكات التلفزيون المدفوع، تصل إلى عشرات الملايين من المنازل في أكثر من 100 دولة في الشرق الأوسط وأفريقيا ووسط آسيا، ويتابعها ما يزيد على 300 مليون مشاهد في 21 دولة عربية

وجاءت "نايل سات"، الأولى من نوعها مصرياً والثانية عربياً، ونجحت في أن تصبح واحدة من الشركات الرائدة في المنطقة في مجال خدمات الأقمار الاصطناعية للاتصالات ، كما نجحت "نايل سات" في الحصول على نسبة مشاهدة تزيد عن 56 مليون ،منها ما يناهز 270 مليون مشاهد في العالم العربي، وبعد عام جاء دور الإمارات بتأسيس شركة الثريا للاتصالات ، كأول شركة مزودة لخدمات الاتصالات المتنقلة عبر الساتل إم إس إس، وحلول الاتصالات المبتكرة للعديد من القطاعات، بما في ذلك الطاقة والإعلام المرئي والمسموع والنقل البحري والقطاع العسكري ومنظمات النفع العام .

وتمتلك الشركة "الثريا 2 و3"، اللذين يغطيان مناطق أوروبا وأفريقيا وآسيا الوسطى والشرق الأوسط ودول المحيط الهادئ وأستراليا.

وظل أغلب العرب لوقت طويل لا يعرفون إلا "عرب سات" و"نايل سات" ثم "الثريا"، حتى قرّرت دولة قطر إطلاق "سهيل سات.

كما أطلقت الجزائر في ديسمبر 2017 ساتل ألكومسات–للاتصالات السلكية واللاسلكية الفضائية، ليوفر خدمات لبث البرامج التلفزيونية والإذاعية وخدمات الإنترنت وأدوات اتصال مختلفة الإشارات. ثم لدى الجزائر، من بين أقمار أخرى، كل من "ألسات 2 أ وب" لتعزيز قدرات التصوير، ومراجعة الخرائط، والبيئة، وتخطيط استخدام الأراضي والموارد الطبيعية، وتخطيط المدن والبنية التحتية الأساسية، والمخاطر.

1–1–3–الإكسترانت: (أسامة، صفحة صفحة19)

وهي شبكة الناتجة من ربط شبكتي أنترنت لتحقق التواصل بين مجموعة من الأطراف الخارجية مثل : قنوات التوريد والتوزيع وغيرها خارج محيط الشركة، عن طريق لجوء الشركة إلى تكنولوجيا الويب والفرق بينها وبين الأنترنت هو استخدام وسائل مثل تكنولوجيا الويب عن طريق الإنترنت بربط شبكتين أي خارج محيط المؤسسة فتلك هي الإكسترانت ومن أشكال الإكسترانت هي المنصات الرقمية.

1–1–4–الاستخدام الرقمي والتعليم والثقافة الرقمية: (توفيق، صفحة صفحة255)

إن تحفيز استخدام التقنيات الرقمية Digital لتطوير التعليم والمعرفة الرقمية وتنمية المهارات الجديدة والتدريب، لاسيما من خلال زيادة عدد خريجي التعليم المتخصصين في علم الحاسوب ومجالات استخدام التقنيات الرقمية، وتجسير الفجوة الرقمية بين مختلف فئات السكان والقطاعات، لاسيما من خلال زيادة نسبة الإدماج الإلكتروني والتوصيل الرقمي وإتاحة خدمات الاتصال الرقمي الثابتة والمتنقلة بأسعار مقبولة لا يزال مجال المعرفة الأساسية في المنطقة العربية في حاجة إلى مزيد من التطوير حيث يقدر معدل الأمية بين البالغين، في العام 2018 ، بحوالي25.2 في المائة، وأن المتوسط العربي لسنوات التمدرس أي بقاء

الطلبة في نظام التعليم يبلغ حوالي 12 سنة، مقابل متوسط يبلغ حوالي 12.2 سنة بالنسبة للدول العربية النامية.

2-أما الحكومة الإلكترونية: (الصادق، 2018، صفحة صفحة19)

تعني رقمنة الأجهزة والمكاتب الحكومية فيلجأ المتعاملون مع هذه المكاتب إلى الطرق الإلكترونية سواء في طلب استخراج الوثائق المدنية والشخصية من جهة، وكذلك الاطلاع ودفع المستحقات الحكومية المفروضة والمترتبة عليهم وفق طرق إلكترونية عبر ما يعرف بالمنصات الإلكترونية، ومن فوائد الحكومة الإلكترونية أنها

تعمل على تسير عملية تخزين واسترجاع المعلومات وتساعد على خلق الجو المناسب والظروف المواتية لممارسة النشاط الإداري.

كما تساعد على تحقيق الشفافية والتقليل من المحسوبية والبيروقراطية، وكسب ثقة المواطنين من خلال تحسين الخدمات المقدمة لهم، وتساعد أيضًا على الحد من التعقيدات الإدارية وتسريع انجاز الأعمال والمهام المختلفة، ويمكنها من استيعاب أكبر قدر من العملاء في الوقت نفسه والقضاء على مشكل الطوابير الطويلة أمام الإدارة، كما تقوم بتقليل كلفة الإجراءات الإدارية وزيادة كفاءة الإدارة في التعامل مع الأفراد والمؤسسات كما تمكن كذلك من إلغاء المعاملة المباشرة بين طرفي المعاملة أو الحد منها مما يقلل من عامل قضاء المصالح الإدارية باستغلال العلاقات الشخصية ،من الحلول التي توفرها هو لأرشيف الإلكتروني ومن خصائصه الليونة في التعامل مع الوثائق وإمكانية تصحيح الأخطاء بسهولة وفي مدة قياسية.

وأما ما يخص مؤشرات خدمات الحكومة الإلكترونية في الدول العربية (الامارات): (ماجد، 2023،)

على سبيل المثال نجد دولة الامارات الرائدة في المجال حيث، أعلنت هيئة تنظيم الاتصالات والحكومة الرقمية عن المشاريع التحولية التي ترتبط برؤية الدولة "نحن الإمارات 2031"والتي تشكّل رؤية جديدة وخطة عمل وطنية تستكمل من خلالها دولة الإمارات مسيرتها التنموية، وتدخل بها العقد الأول من الخمسين عاماً القادمة.

فقد أعلنت الهيئة عن 3 مشاريع تحولية ذات أثر استراتيجي هام، وهي المحفظة الرقمية ضمن القطاع المصرفي والتأمين والاتصالات، وبرنامج قياس جودة رحلة المتعامل الرقمي.

وتنسجم هذه المشاريع مع رؤية "نحن الإمارات 2031" وبرنامجها التنموي المتكامل للسنوات العشر المقبلة، بجوانبه الاجتماعية والاقتصادية والاستثمارية والتنموية وبشكل خاص ضمن محور " المنظومة الاكثر ريادة وتفوقا " والمواءمة مع التوجهات الخاصة في المحور والتي تتضمن بناء حكومة المستقبل، كما تندرج

المشاريع المعلن عنها ضمن ملف متكامل من المبادرات والبرامج المنبثقة من استراتيجية التحول الرقمي بهدف ترسيخ أسس ومفاهيم الحياة الرقمية الشاملة والمتكاملة في دولة الإمارات ، مع تأكيد المكانة العالمية للإمارات كدولة رائدة ومتقدمة في مجال الحكومة الرقمية وفي استيعاب التقنيات الناشئة لخدمة المتعاملين، ودعم التطبيقات التي تسهم في إقامة بيئة اقتصادية رقمية جاذبة، أ ما مشروع برنامج قياس جودة رحلة المتعامل فيهدف إلى تحسين تجارب المستخدمين ودعم اتخاذ القرار عن طريق منصة لتحليل البيانات التي تعطي فهماً أعمق للتطبيقات باستخدام الذكاء الاصطناعي في العمليات، مما يؤدي إلى توفير المراقبة التفاعلية والاستباقية والتحليل لتحديد الأسباب الجذرية للأخطاء والبطء في العمليات المرتبطة بإنجاز الخدمة لتكون سلسلة ومتوفرة على مدار الساعة.

ومنه نلاحظ أن المشروع يهدف لارتقاء المتعاملين من خلال الوصول إلى تجربة مستخدم أفضل على مستوى الخدمات الحكومية بشكل عام ويهدف تحقيق رؤية الامارات في تقديم أفضل الخدمات الحكومية.

3-التجارة الإلكترونية: (علال، 2022، صفحة 22)

وتعرف على أنها كل معاملة تجارية بين البائع والمشتري ساهمت فيها شبكة الأنترنت بصفة إجمالية أو جزئية كالتزويد بمعلومات تخص خدمة أو سلعة معينة لاقتنائها لاحقا ويتم التسديد إلكترونيا سواء بصك ورقي عند التسليم أو بطرق أخرى.

وأهم مجالات عدة للتجارة الإلكترونية نذكر منها: (محمدو سناء، 2008، الصفحات صفحة26-27)

3-1-التجارة الالكترونية للشركات مع شركات أخرى Business to Busniness ويعد هذا النوع من التجارة الأكثر شيوعا في الوقت الحاضر داخل الدول وأو بين الدول ويكون باستخدام الوثائق الكترونيا.

3-2-التجارة الإلكترونية بين الشركات والزبائن Bussniness to Customer وتقوم على التبادل التجاري بين الزبون والشركة وتحقق المنفعة الاقتصادية من خلال بين المنتجات التجارية وتكون باستعراض الشركات عبر محلات الأنترنت لمنتجاتها، كما تسمح الأنترنت للمستهلك بتصفح واختيار ثم شراء المنتجات .

3- 3-التجارة الالكترونية بين الشركات والإدارة المحل يةBusiness to Administration

المتمثل في دفع الضرائب والالتزامات الشركة اتجاه الإدارة المحلية الحكومية، حيث تفرض الإدارة المحلية الحكومية مجموعة من الإجراءات واللوائح والرسوم ونماذج المعاملات على الأنترنت يمكن للشركات الاطلاع عليها بطريقة الكترونية.

3-4-1-وأما بالنسبة لوسائل الدفع في التجارة الإلكترونية نجد: (شاهين، 2017، الصفحات صفحة34-35)

3-4-1-1-النقود البلاستيكية:

وهي البطاقات البلاستيكية والمغناطيسية مثل الكروت الشخصية، التي يستطيع حاملها استخدامها في شراء احتياجاته وأداء مقابل ما يحصل عليه من خدمات دون الحاجة إلى حمل مبالغ كبيرة .

وتنقسم هذه النقود إلى ثلاثة اقسام وهي:

أ-بطاقات الدفع: تعتمد هذه البطاقات على وجود أرصدة فعلية للعميل لدى البنك في صورة حسابات جارية لمواجهة المسحوبات المتوقعه للعميل حامل البطاقة وميزتها أنها توفر الوقت والجهد للعملاء البنك الصدر لها .

ب-بطاقات الائتمان: هي بطاقات تصدرها المصارف في حدود مبالغ معينه ستخدم كأداة ضمان وتتميز بتوفير الوقت والجهد لحامليها وتزيد إيرادات البنك الصدر لها .

ج-بطاقات الدفع الشهري: تختلف هذه البطاقات عن بطاقات الإئتمان أن السداد يتم بالكامل من قبل العميل للبتك خلال الشهر الذي تم فيه السحب.

3-4-1-2-البطاقات الذكية: تحتوي هذه البطاقات على معلومات صاحبها ويمكنها تخزين سعة كبيرة تفوق بطاقة الائتمان وغيرها من البطاقات الأخرى.

3-4-1-3-أساليب سداد بنوك الحديثة:

يمكن استعمال الهاتف الذكي للاستعلام عن رصيد الزبون في البنك دون ان يضطر لوقوف في طوابير الانتظار، كما توجد خاصية أوامر الدفع المصرفية والالكترونية المقاصة وهي من وسائل الدفع تتم في وقت محدد وشخص محدد يتم خلالها تحويل النقود من حساب الهيئات إلى فرع مصرفي آخر او من حساب فرد أو شخص إلى شخص آخر.

3-4-1-4-النقود الرقمية والشيكات الرقمية: (شاهين، صفحة صفحة86)

وتعمل الأولى وهي النقود الرقمية لما يقوم الزبون بشراء عملات رقمية من البنك المصدر لها ويحملها لحسابه الشخصي في شكل وحدات عملات صغيرة القيمة ولكل عملة علامة تربطها بالبنك المصدر لها وتعمل عمل العملات العادية.

أما الشيكات فتصدره البنوك والمؤسسات المصرفية لتسديد المعاملات في التجارة الالكترونية.

4-التسويق الإلكتروني: (بشير، 2019، صفحة صفحة15)

هو استعمال وسائل التكنولوجيا والمعلومات مثل الإنترنت والإكسترانت في بيع وشراء المنتجات وكذلك تشمل خدمات ما بعد وقبل الشراء والبيع.

ومن مميزاته هو اختصار المكان والزمان عن طريق اعتماد على تطبيقات والمتاجر الالكترونية في بيع المنتجات أهمها تطبيق Amazon و Ali baba.

5-احصائيات أو مؤشرات التجارة الإلكترونية والتسويق الإلكتروني في البلدان العربية :(AFP, 2021)

حيث شهدت ارتفعت أرباح التجارة الإلكترونية أربعة أضعاف لتصل إلى 20 مليار دولار في عام 2020 في دول مجلس التعاون الخليجي، بعدما كانت 5 مليارات دولار في عام 2015، أما منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بأكملها أرباحا تصل إلى 48.6 مليار دولار من المبيعات بحلول عام 2022.

حيث، تشكل كل من الإمارات، السعودية، ومصر 80 في المائة من سوق البيع والشراء عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا.

ويجد 70 في المائة من المتسوقين عبر الإنترنت في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا شركات تجارة إلكترونية جديدة من خلال مواقع التواصل الاجتماعي، ويستخدم 59 في المائة منهم مواقع التواصل الاجتماعي للعثور على بائعين.

ومن الواضح أن جائحة فيروس كورونا ليست على الأرجح السبب الوحيد وراء الزيادة في أرباح التجارة الإلكترونية، لكن الوباء أدى إلى تسريع الأمور.

ومع ذلك، لا يزال سوق التجارة الإلكترونية الإقليمي في بداية طريقه نحو النمو، حيث يشكل بين 2 في المائة و3 في المائة فقط من إجمالي سوق التجارة في المنطقة.

6-البنوك العربية وتوظيف المعلوماتية :(أسامة، صفحة صفحة39)

تعمل البنوك المركزية المختلفة على وضع أسس لتشغيل البنوك وفق النظم الإلكترونية والدفع عبر الهاتف، ومع ذلك، يوجد مستوى منخفض في معدلات انتشار بطاقات الائتمان وأجهزة الصراف الآلي في المنطقة العربية. وفي ظل المنافسة الشديدة من قبل البنوك الدولية، تشجعت البنوك العربية على تقديم العديد من الخدمات المصرفية الإلكترونية، مثل إدارة الحسابات الجارية وتسديد الفواتير والقروض الشخصية والصناديق الاستثمارية وبطاقات الائتمان، وتقدم السعودية والإمارات ولبنان والأردن أمثلة جيدة من حيث وجود العديد من البنوك التي تملك خدمات عبر الهاتف، بدءًا من التسهيلات البنكية البسيطة إلى الدفع عن بعد، وفيما يتعلق ببطاقات الائتمان، فقد بلغ عددها في السعودية 13 مليون بطاقة، بينما في الإمارات بلغ عددها 9 ملايين بطاقة، وفي البحرين بلغ عددها 176 ألف بطاقة، وتبلغ نسبة بطاقات الائتمان الإسلامية 1% من جملة البطاقات المستخدمة في الأسواق الخليجية.

6-الأطر القانونية والتشريعية للمعلوماتية: (ربيع، ،2022، صفحة صفحة312)

حصلت معظم الدول العربية على العضوية في منظمة التجارة العالمية والمنظمة العالمية للمكية الفكرية، فضال عن وجود قوانين داخلية لحماية الملكية الفكرية، ولهذا قامت بتعديل أطرها القانونية والتشريعية لتتلاءم مع العلامات التجارية وحقوق الملكية الفكرية وحمايتيا.

7-الخطة الاستراتيجية الرقمية في الدول العربية:

من خلال الجدول الذي يبين بشكل مختصر استراتيجيات بعض الدول العربية في طريقها لتجسيد متطلبات الاقتصاد الرقمي، وهي كمايلي :

الجدول 3: استراتيجيات بعض الدول العربية في طريق تجسيد متطلبات الاقتصاد الرقمي

اسم الدولة	الخطة أو الاستراتيجية
الامارات	استيراتيجية التعاملات الرقمية " بلوك تشين" لسنة 2021
قطر	استيراتيجية الحكومة الالكترونية للدولة لسنة 2020
السعودية	الخطو التنفيذية لبرنامج التحول الرقمي " رؤية المملكة العربية السعودية لسنة 2030
الأردن	استيراتيجية التحول الرقمي للخدمات الحكومية عام (2019-2020)

المصدر: عبد القادر زوايتية، أهمية الاقتصاد الرقمي في ظل جائحة كورونا2019 ، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا،المجلد18،العدد28،2022،صفحة25.

من خلال الجدول نلاحظ الخطوط العريضة التي تسطرها بعض الدول العربية والآفاق المستقبلية التي تتطلع لالتحاق بالركب التكنولوجي وتجسيد متطلبات الاقتصاد الرقمي.

ثالثا: حتمية تعزيز الاقتصاد الرقمي والمجتمعات الذكية في المنطقة العربية: (الاسكوا، 2017، الصفحات صفحة25-26)

1-التعاون بين راسمي سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وهم المسؤولون عن الاقتصاد الرقمي في بلدانهم، ونظرائهم في القطاعات الأخرى للاستفادة من إمكانيات الأسواق الرقمية الجديدة في زيادة العمالة وتسهيل انتقالها إلى أنواع جديدة من الوظائف الرقمية.

2-مواصلة دعم الاستثمار في البنية الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ذات الحزمة العريضة، مع إعطاء الأهمية للجانب التنظيمي والقيام باختبار أنظمة ترخيص مبتكرة تساهم في زيادة الفعالية في استخدام الطيف، والتوسع في القواعد التنظيمية المتبعة لتشمل مجالات جديدة، مثل إنترنت الأشياء، وخدمات نظم أسماء النطاقات، والمنصات التشاركية، وغيرها.

3-بذل الجهود لحماية المنافسة وخفض الحواجز الاصطناعية للدخول، وتعزيز التناسق التنظيمي، وتحسين القدرة التنافسية في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لا سيما وأن التنافسية في الاقتصاد الرقمي تواجه تحديات ناتجة عن التحولات الرئيسية مثل التقارب التقني والتكامل في نماذج الأعمال التجارية بين مقدمي خدمات الاتصالات ولاعبي الإنترنت الجدد.

4-توفير وسائل صقل المهارات والتعليم والتدريب التي يحتاج اليها المواطنون في المجتمعات الذكية للاستفادة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وذلك بالتعاون بين الحكومات والمجتمع المدني.

5-إدارة المخاطر الناتجة عن الأنشطة الاجتماعية والاقتصادية على الإنترنت، لتعزيز ريادة الأعمال والعمالة والإدماج عبر الفضاء الإلكتروني.

6-تعين تحديد الصناعات الفرعية التي تتمتع الدول العربية بميزة تنافسية في مجال الصناعات الذكية، واختيار الحلقة الصحيحة في سلسلة التوريد العالمية لتوجيه هذه الصناعات نحو التصدير وتحقيق الاستفادة منها كمصدر جديد لتوليد فرص العمل البديلة عن الوظائف الملغاة نتيجة للرقمنة، ويجب علينا التعاون مع قطاع الأعمال لقيادة هذه الصناعات، من خلال شراكات رشيدة تعطي الأولوية للمنتج المحلي والخدمة المحلية لخلق الأسواق وتلبية الطلب. (البشير، صفحة صفحة96)

المطلب الثاني: تحديات وحلول بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر

في ظل التطورات السريعة التي يشهدها العالم وخاصة في المجال الرقمي، سعت الجزائر وبشكل حثيث إلى مواكبة الركب الاقتصادي بتوفير الأنترنت لتمكين المواطن من الولوج إلى المنصات والتطبيقات الإلكترونية ولكنها لاتزال تواجه العديد من المعوقات والتحديات لوصول لحلول نهائية.

أولا: تحديات بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر

عرفت تجربة الجزائر في التوجه نحو الاقتصاد الرقمي وتطبيق التجارة الإلكترونية العديد من التحديات، ويمكن تحديد مصادر التحدي في النقاط التالية:

1. مشكلة الفجوة الرقمية:

تعتبر الفجوة الرقمية الفارق الكبير بين الدول المتقدمة والنامية في الوصول والاستفادة من المعلومات والمعرفة، وتعود أسباب هذه الفجوة إلى العوامل العلمية والتكنولوجية والتنظيمية، بالإضافة إلى نقص البنية التحتية. وتنتج الفجوة الرقمية عن عدم توافر شبكات الاتصالات ونقص السعة الكافية لتبادل النوعيات المختلفة للمعلومات، ويقترحون توفير بدائل رخيصة لإقامة شبكات الاتصالات ونشرها على أوسع نطاق. وبما أن الاقتصاد الرقمي يعتمد بشكل أساسي على الإنترنت كأداة اتصال، فإن عدم التمكن من الوصول إلى هذه الشبكة يحد من تطبيقه. (نجاة، ،2022، صفحة صفحة340)

وفي الجزائر، تشير تقارير speed test المختصة بتقييم سرعة الإنترنت إلى أن معدلات استخدام الإنترنت لا تزال متدنية، مما يؤدي إلى توسع الفجوة الرقمية بين الجزائر وباقي الدول،حيث جاء في التقرير السالف الذكر أنه، في جانفي 2019 الذي اشتمل على 177 دولة في الثابت و135 دولة في المحمول أن الجزائر احتلت المرتبة 173 من 177 بالنسبة لسرعة الأنترنت الثابت بسرعة تدفق 2.29 ميغا بيت في حين أن متوسط سرعة التدفق هو 27.43 ميغا بيت أي ما يقارب 12 ضعفا، وسرعة رفع 4.09 ميغا بيت في حين أن ومتوسط سرعة الرفع هو 55.52 ميغا بيت أي ما يتجاوز 13 ضعفا، أما بالنسبة لسرعة الأنترنت على شبكة المحمول فالجزائر في المرتبة 135 من137 بسرعة تدفق 5.19 ميغا بيت في حين أن متوسط سرعة التدفق هو 9.99 ميغا بيت أي ضعفي ما هو موجود في الجزائر وهذا ما يؤكد حجم الفجوة الرقمية بين الجزائر وبقية دول العالم. (علال، الصفحات صفحة30-33)

2. الجهل في استعمال الإلكترونية: (ياسر، ،2023)

يقصد بها غياب المعارف والمهارات الأساسية للتعامل مع الآلات والأجهزة والمخترعات الحديثة وفي مقدمتها الكمبيوتر، وترتبط مشكلة الجهل أو الأمية الإلكترونية على نحو وثيق بجميع عناصر الأمية

الأبجدية، فكيف لشخص جاهل وأمي أن يبحث في وسائل الاتصال الحديثة ويتعامل مع الوسائط التكنولوجيا المختلفة؟ ومن ثم فالمشكلة مركبة لدى كثير من الدول التي ترتفع فيها نسبة الأمية الأبجدية، وبطبيعة الحال فإن الدول التي تعاني من ارتفاع معدل الأمية الأبجدية ترتفع فيها الأمية الإلكترونية ،وفي الجزائر تم تفعيل التدابير المتخذة من قبل الديوان في برامج محو الأمية من خلال اعتماد وسائل حديثة بإدراج تكنولوجيات الإعلام والاتصال في عمليتي التعليم والتعلم باعتماد المنصة الرقمية التي تعد آلية مرافقة عن بعد لتعزيز الدروس الحضورية المعتمدة في برنامج الديوان، بحيث سوف تتضمن معطيات حول كيفيات الالتحاق بأقسام محو الأمية والتسجيلات ونتائج نهاية الفصل. والجدير بالذكر أن نسبة الأمية عرفت تراجعا ملموسا، حيث كانت تقدر بـ 22 بالمئة سنة 2008، لتنخفض من 7.96 بالمئة سنة 2021 إلى 7.40 بالمئة سنة 2022، حسب تقديرات الديوان الوطني لمحو الأمية وتعليم الكبار.

وأن أزيد من 67 بالمئة من مجموع المسجلين في أقسام محو الأمية منذ انطلاق الاستراتيجية إلى غاية اليوم، تحصلوا على شهادات تخرج، مضيفاً أنه تم سنة 2022 إدماج 986 شخص من أقسام محو الأمية في التعليم عن بعد.

3-غياب ثقافة الدفع الإلكتروني (ليلى، ،2018):

على الرغم من إمتلاك مليون جزائري البطاقة الذهبية والبطاقات الداعمة للخدمة والبطاقات الحاملة لرمز "سي اي ب " المتوافقة مع خدمة الدفع الالكتروني الصادرة عن عشرات البنوك والمؤسسات المصرفية، لكن نلاحظ اقبال محتشم للمواطنين على استخدام خدمة الدفع الالكتروني فنجدهم يتعاملون بالشيك والنقد ويسددون فواتيرهم عن طريق التنقل إلى المصالح التجارية ،حيث يفضلون المكوث لساعات طويلة في الطابور، فقط للاطلاع على رصيدهم ،في حين يمكنهم ذلك عن طريق البطاقة الذهبية أو عن طريق الانترنت، فالبطاقة الذهبية التي أطلقت قبل سنتين تقريبا تسمح بالعديد من الخدمات الإضافية للبطاقة التقليدية التي لم تنجح هي بدورها في أن تحظى بالاستعمال الشعبي منذ إطلاقها سنة 2005 حيث تمسك الجزائريون بالشيك والدفع النقدي.

لكن الذي يجعل المواطنون يستغنون أو يعزفون عن هذه العمليات السهلة التي تتم بكبسة زر، هو غياب ثقافة الدفع الإلكتروني وسيطرة الدفع النقدي وكذا التخوف الراجع لعدم توفر الحماية القانونية لمستعملي هذه البطاقات.

4-بناء مجتمع المعلومات: (خديجةوأحمد، 2013، صفحة صفحة275)

يظهر جليا غياب الإرادة الحقيقة للدولة في دعم استراتيجية التحول نحو المجتمع الرقمي وبناء حكومة إلكترونية وهذا ما نلمسه في التأخر الكبير في إنجاز مشروع الجزائر الالكترونية 2013 وكذا مشروع أسرتك (OSRATIC)الهادف إلى تزويد كل أسرة بحاسوب، وهذا ما يمثل أكبر تحدي لنجاح الاقتصاد الرقمي في الجزائري وتبني تجارة إلكترونية وطنية منافسة مع نظيراتها العالمية، ومن ناحية أخرى وجود الأنظمة البيروقراطية في إجراءات التصدير والاستيراد وطول فترات إتمام وتخليص العمليات الجمركية بجانب القيود المفروضة على الصادرات والواردات مثل التراخيص ونظام الحصص والتي تمثل تحديا أمام أنشطة التجارة الإلكترونية التي تتصف بالكفاءة والسرعة.

5-ثقافة الثقة في الملموس: (علال، 2022، صفحة صفحة32)

يمثل الطابع اللامادي غير الملموس للتعاملات الإلكترونية أحد التحديات التي تواجه التحول نحو الاقتصاد الرقمي ونجاح المعاملات التجارية الإلكترونية، فالمستهلك الجزائري لا يشجع التعامل مع الباعة المجهولين الذين لا يوجههم وجها لوجه ولا يثق في هذه الوساطة الإلكترونية وعدم الأمن لها، كما أنا عاداته الشرائية تجعله بفضل التوجه نحو الأسواق التقليدية حيث يمكن معاينة البضائع والخدمات عن قرب ولمسها وتحسها وربما تذوقها قبل إتمام الصفقة.

ثانيا: حلول بناء الاقتصاد الرقمي في الدول العربية والجزائر

حتى تتمكن الجزائر من سد الفجوة الرقمية التي ستؤثر عليها كثيرا في حال بقائها مكتوفة الأيدي، ومن المحتمل أن تتكبد الكثير من الخسائر المالية، وسيحرمها من تنويع اقتصادنا والتخلص من الاعتماد على اقتصاد النفط .

لهذا لابد من التدخل السريع للمسؤولين على قطاعات الاتصالات والمالية وجميع القطاعات الاقتصادية، كل حسب مهامه ووظائفه المنوط بها، ببناء قاعدة صلبة للاقتصاد الرقمي، وذلك من خلال: (بختة، صفحة صفحة156)

1- عصرنة الأنظمة الالية ودمج الاقتصاد الرقمي في وزارة منتدبة واحدة، طالما أن الوظيفتين متكاملتين، كما أن عصرنة الأنظمة المالية تعتبر جوهر الاقتصاد الرقمي والتي ينبغي أن تشهدها البنوك ومديرية أملاك الدولة والضرائب والميزانية والجمارك.

2- التحضير الجيد لمناخ للبنوك العمومية والخاصة على حد سواء، من أجل الانخراط التام في العملية خدمة للمستهلك الجزائري والاقتصاد الوطني.

3- فتح الأبواب بصورة حقيقية وواسعة أمام القطاع الخاص في مجال الاقتصاد الرقمي وتكنولوجيات الإعلام والاتصال، وتقليل الحواجز أمام الخدمات المصرفية الرقمية، لزيادة الشفافية وتقليل تكاليف التحويل المالي، والحد من الغش والفساد.

4- تبني تقنية الدفع الإلكتروني عبر الهواتف المحمولة ومواكبة المعاملات المالية والبنكية لتكنولوجيات الإعلام والاتصال، ويشمل ذلك جميع الشركات المفوترة وتعميقه نحو المؤسسات التي تقدم خدمة التسليم الفوري لسلعها وخدماتها. كما يأخذ بعين الاعتبار دور الأموال النقالة في التنمية الاقتصادية والمساهمة في تطوير الاقتصاد البديل.

5- ويأتي في هذا السياق كذلك إنشاء نظام فعال للدفع الإلكتروني وتوفير فضاءات آمنة على الإنترنت وتعزيز الصناعة الرقمية القوية كنواة للاقتصاد الرقمي.

6-القيام بالتعاون الدولي في مجال تكنولوجيات الإعلام والاتصال القائم على مبدأ الربح للطرفين. (محمد حاج، 2022، صفحة 24)

خلاصة الفصل

من خلال ما تم تقديمه، توصلنا الى ان الرقمنة ضرورة حتمية لا يمكن الاستغناء عنها، ويمكن تلخيص ما تطرقنا له في هذا الفصل إلى مايلي:

1-إن للرقمنة أثر كبير على ضمان استمرار الأنشطة الاقتصادية للدول، وذلك من خلال آليات كل من التسوق عن بعد، التجارة الإلكترونية، الدفع عبر البطاقات، والتسوق الالكتروني، حيث تعمل الرقمنة على تبني مفاهيم تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تقديم خدماتها وذلك لقرتها على تحسين طرق العمل، والاستجابة السريعة.

2-الاقتصاد الرقمي هو اقتصاد الذي يرتكز على استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في مختلف الأنشطة الاقتصادية، كما يتميز بعد خصائص أهمها الاعتماد بشكل رئيسي على الانترنت في مختلف المعاملات الاقتصادية، كما يتأثر بالتغيرات التي تطرأ على القطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بمستوى الثقافة التكنولوجية للمجتمع.

3-تمشي البلدان العربية ومنها الجزائر بخطى ثابتة للتوجه للاقتصاد الرقمي وهذا عن طريق رقمنة مختلف القطاعات الحكومية والتوجه نحو استعمال التكنولوجيا في العملية التجارة (البيع والشراء)، وفي التسويق والبنوك التي تدخل في اشكال نجاح العملية التجارية، وكذلك التطوير من تقنيات الاتصال وزيادة من تدفق الشبكات الداخلية والخارجية لتحقيق التواصل، ويجب الإشادة أن أهم هذه الشبكات هي شبكة الانترنت، التي تعتبر من اهم العناصر الولوج للاقتصاد الرقمي والالتحاق بركب التطور التكنولوجي على غرار البلدان المتطورة ومهمة أيضا في تحقق وانتشار الرقمنة .

الفصل الثاني:

تداعيات رقمنة الإدارة الجمركية الجزائرية

الفصل الثاني: تداعيات رقمنة الإدارة الجمركية الجزائرية

تمهيد

يعتبر قطاع الجمارك أحد القطاعات التي تمنحها الدولة اهتماما كبيرا، كما يعد إحدى الركائز الأساسية التي يرتكز عليها الاقتصاد الوطني لأنها يعد عملها أهم مصادر ارادات ا لخزينة الدولة ، وهذا من خلال ما تدره عمليات التصدير والاستيراد من مداخيل المتمثلة في عوائد تسديد الضرائب والرسوم ، وتجدر الإشارة أن هذه الأخيرة تمر بعدة إجراءات تقوم بها الجمارك لجمركة عملياتها، وفي السنوات الأخيرة توجهت الدولة الجزائرية لتبني نظام معلوماتي جديد بالتعاون مع الجانب الكوري، بقصد رقمنة الإدارة الجمركية لتسهيل المعاملات والإجراءات الجمركية .

ولهذا سوف نحاول في هذا الفصل التعرف تداعيات تطبيق الرقمنة من خلال تقسيمه إلى المباحث التالية:

-المبحث الأول: مفاهيم أساسية حول الانتقال لرقمنة الإدارة الجمركية

-المبحث الثاني: الإجراءات الجمركية لتصدير والاستيراد.

المبحث الثالث: مسار رقمنة الإدارة الجمركية الجزائرية وأثرها على الإجراءات الجمركية للاستيراد والتصدير

المبحث الاول: مفاهيم أساسية حول الانتقال لرقمنة الادارة الجمارك

تسعى سلطات الجمارك لحماية الاقتصاد من خلال توفير بيئة مناسبة لإجراء المعاملات الاقتصادية من جهة، من ناحية أخرى يتم ضمان تطبيق قانون الجمارك من خلال تطبيق المهام .

المطلب الاول: تعريف الادارة الجمارك الرقمية

تعد إدارة الجمارك أداة فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة.

أولا: تعريف الادارة الجمارك

تعرف الجمارك "بأنها الإدارة التي أوكل إليها مراقبة تطبيق الأنظمة الجمركية بشأن تحصيل الضرائب الجمركية المستحقة للخزينة العمومية واستيفاء الشروط والقيود الاستيرادية المقرر عليها حماية للنظم الاقتصادية لكل دولة، وأن أي خرق لهذه التشريعات أو الاخلال بما يمثل إخلال بالنظام الاقتصادي الذي تحميه التشريعات الاقتصادية والذي تعد القوانين الجمركية من أبرزها وأهمها، ولضمان فاعلية القوانين الجمركية وسرعتها وانضباط تنفيذ أحكامها أصبح المشرع صفة مأمور الضبط القضائي على القائمين بالتنفيذ وفي حدود الاختصاص (زياد، 2006، صفحة 259)

وتعرف أيضا إدارة الجمارك بأنها " هيئة حكومية تابعة لوزارة المالية تستخدمها الدولة لحماية اقتصادها الوطني، فهي أداة تسهيل التبادل، وتشجيع وتحرير التجارة من القيود، وتعد إدارة الجمارك فعالة لضبط الاقتصاد بصفة عامة، وضبط التجارة الخارجية بصفة خاصة، كما تسهر بكامل أعضائها على تطبيق القوانين واحترام التشريعات التي تضم المبادلات الاقتصادية وتحركات الأشخاص ووسائل النقل البحرية والبرية وكذا الجوية من وإلى الخارج ". (سلطاني، 2003، صفحة 102)

ومما سبق نخلص بأن دارة الجمارك تلعب دورًا حيويًا في حماية الاقتصاد الوطني والمجتمع من السلع المهربة والمخالفة للقوانين والتنظيمات، وتتضمن مهام الجمارك الرقابة على الحدود وتطبيق الأحكام المتعلقة بالتجارة والمالية والدفاع الوطني، ويتطلب تحقيق هذه المهام الحساسة والمهمة احترام الجمارك للقوانين والتنظيمات والمعايير الأخلاقية والمهنية، والحفاظ على سرية المعلومات واحترام خصوصية الأفراد والشركات

ثانيا: مهام إدارة الجمارك

هناك عدة مهام تقوم بها ادارة الجمارك الجزائرية بشكل عام، وتم تقسيم مهام الجمارك كما يلي :

1-المهام الجمارك الاقتصادية: (www.douane.gov.dz، 2023)

أ-تطبيق التشريع و التنظيم المسيرين لتنقل البضائع عبر الحدود بالتعاون مع المؤسسات المعنية ،وذلك من خلال توفير الحماية القانونية للمصدرين والمستوردين، من خلال تطبق القوانين واللوائح المعمول بها وحماية حقوقهم ومصالحهم، وتوفير التدريب والتوعية للمصدرين والمستوردين حول الإجراءات الجمركية والتنظيمية المطلوبة لتنقل البضائع عبر الحدود، وذلك لتحسين مستوى الامتثال والتزامهم بالقوانين واللوائح المعمول بها ،الإضافة إلى تطبيق التشريع والتنظيم المسيرين لتنقل البضائع عبر الحدود بالتعاون مع المؤسسات المعنية بشكل دوري ومستمر، وذلك لتحسين جودة الخدمات المقدمة وتسهيل تنقل البضائع عبر الحدود بشكل أكثر فعالية وسلاسة...

ب-تشجيع مبدأ المنافسة النزيهة من خلال منع التصرفات غير النزيهة والغش والبحث عنها وقمعها.

ت-المساهمة في زيادة الاستثمارات الوطنية والأجنبية من خلال التسهيلات الجمركية والأنظمة الجمركية الموضوعة بهذا الصدد.

د-المساهمة في تطوير الاستثمار خارج قطاع المحروقات.

ج-المساهمة بشكل فعال في وضع وتنفيذ إجراءات حماية المنتوج الوطني وتشجيعه.

خ-مساعدة الشركات الاقتصادية ومرافقتها من خلال عرض تجربة الجمارك والتسهيلات المنصوص عليها في التشريع الجمركي.

و-إعداد الإحصائيات الخاصة بالتجارة الخارجية والتي لا يمكن بدونها وضع سياسات التجارة الخارجية والداخلية للبلاد.

ي-مراقبة صحة مصدر البضائع في حال وجود اتفاقيات مع بلد ما تنص على منح امتيازات تعريفية تجارية، وتنفيذ إجراءات الحظر المطبقة على الاستيراد والتصدير وكذا عند الوصول أو باتجاه بلد واحد أو عدة بلدان (مهمة الحماية)، تطبيق إجراءات حفظ المنتوج الوطني وحمايته من المنافسة غير النزيهة للمنتجات الأجنبية المستوردة.

2-مهام جمركية حمائية:

إن المهام الحمائية تكون في صور عديدة وهي كمايلي: (عبدالكريم، 2017، صفحة 349)

أ- مكافحة الجرائم الاقتصادية مثل جريمة تبييض الأموال، الفساد التهريب، والتي تعرف بصورة كبيرة في الوقت الراهن.

ب- محاربة الجريمة المنظمة العابرة لحدود الدول وعلى رأسها الإرهاب الجريمة المنظمة والهجرة غير الشرعية.

ت- حماية الملكية الفكرية تحت وصاية المنظمة العالمية للملكية الثقافية والتي تضم 235 دولة، والمتعلقة بالملكية الثقافية للاختراعات، الرسم، ونماذج الصناعة ومحاربة التجارة المزورة، بالإضافة لحماية حقوق المؤلف.

ث- حماية التراث الطبيعي والفني والثقافي منها الألواح الزيتية، الآثار التاريخية، كما تقوم بحماية ضمان حماية التراث الوطني المتعلق بالنبات والحيوانات المهددة بالانقراض عن طريق منع أية محاولة تصدير أو استيراد للحيوانات والنباتات المهددة بالانقراض.

ج- المشاركة في حماية المستهلك بالحرص على خضوع المواد الاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات المنزلية إلى مراقبة مطابقتها لمعايير السلامة والصناعة، كما تسعى لمشاركة في حماية المستهلك بالحرص على خضوع المواد الاستهلاكية غير الغذائية والمنتجات المنزلية إلى مراقبة مطابقتها لمعايير السلامة و الصناعة.

3-مهمة مساعدة اتخاذ القرار: (www.douane.gov.dz)

تقوم الإدارة الجمركية بإعداد وتحليل إحصائيات التجارة الخارجية باستخدام البيانات المتاحة لديه، والتي تشمل بيانات الواردات والصادرات والمنافذ الحدودية والمنتجات المستوردة والمصدرة والدول المتعاملة. وتهدف هذه الإحصائيات إلى تسهيل اتخاذ القرارات الاقتصادية والتجارية، سواء بالنسب للسلطات العمومية أو للمتعاملين الاقتصاديين.

وتتضمن عملية تحليل الإحصائيات الجمركية عدة خطوات، ومن أهمها:

أ-جمع البيانات: يتم جمع البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية من مختلف المصادر، مثل الجمارك والمؤسسات الحكومية والمنظمات الدولية.

ب-تحليل البيانات: يتم تحليل البيانات المجمعة باستخدام الأدوات الإحصائية المختلفة، مثل الرسوم البيانية والجداول والمؤشرات الاقتصادية.

ج-تفسير النتائج: يتم تفسير النتائج المستخلصة من التحليل، وتحديد الاتجاهات والمشاكل والفرص المتاحة في التجارة الخارجية.

د–تقديم التوصيات: يتم تقديم التوصيات اللازمة للسلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين، وذلك لتحسين الأداء الاقتصادي وتسهيل اتخاذ القرارات الاستراتيجية.

وتساعد هذه الإحصائيات الجمركية على تحسين الأداء الاقتصادي وتسهيل اتخاذ القرارات الاستراتيجية، وتعزز الشفافية والمصداقية في التجارة الخارجية. كما تساعد على تحديد الفرص والتحديات المتاحة في الأسواق الدولية، وتسهل عملية التخطيط والتنظيم للمتعاملين الاقتصاديين.

4–المهمة الجبائية (سلمى، صفحة 56)

تساهم التحصيلات بقسم كبير في إيرادات الدولة وتتمثل في:

أ–تحصيل الحقوق الجمركية.

ب–تحصيل الأتاوة الناتجة عن التمدن وأشغال وانجازات التي تقوم بها الدولة.

ج–تحصيلات الجبائية لحقوق وأتعاب الداخلية المطبقة على استراد المواد.

د–تحصيل الغرامات المترتبة عن مخالفة التشريعات والتنظيمات والنصوص التي لها بالإدارة الجمركية.

–الحرص على تطبيق القانون الجمركي المسيّر لحركة البضائع عند الدخول أو الخروج من التراب الوطني، بما فيها المسافرين وسكان الحدود وقمع أي مخالفة قد تصدر عن الأشخاص أو المؤسسات.

–الحرص على الحراسة الجمركية الشاملة في النطاق الجمركي وفي المناطق الموضوعة تحت

الحراسة الجمركية، والحرص على تطبيق التشريع الخاص بالصرف عند المرور عبر الحدود أو فيما تعلق بالقيمة لدى الجمارك للبضائع المصرح بها عند الاستيراد أو التصدير.

ومكافحة الغش الجمركي من خلال إثبات مصدر البضائع ونوعها وقيمتها لدى الجمارك بغية مراقبة الحقوق والرسوم، كما تقوم المصلحة بتطبيق إجراءات الرد بالمثل ضد الدول التي قد تفرض إجراءات تعسفية ضد المنتوج الجزائري على عكس المنتجات الأخرى (زيادة الضريبة). (www.douane.gov.dz، 2023)

المطلب الثاني: برامج الإصلاح والتطوير الجمركي

أدى تحرير التجارة الخارجية إلى إلزامية اعتماد خطوات إصلاحية لقطاع الجمارك نظرا للمكانة الكبيرة التي تحتلها إدارة الجمارك، وذلك من خلال تبني برامج تطويرية وإصلاحية، وتتمثل كما يلي:

1-إطار تشريعي مناسب: (السعيد، 2020، صفحة 339)

تكييف التشريعات حتى تتناسب مع متطلبات الاقتصاد الوطني ومقتضيات البيئة الاقتصادية الجديدة، إقليميا ودوليا. أدت هذه المعطيات إلى تعديل وتكييف قانون الجمارك كعنصر رئيسي من عناصر التشريع الجمركي، حيث أعادت الترتيبات القانونية والتنظيمية الدولية الجديدة تعريف قانون الجمارك من حيث وظيفته ويمس الإصلاح على وجه الخصوص بالتعديلات في تحصيل التعريفة الجمركية: (عبدالعالي، صفحة 155)

أ-خفض معدلات التعريفة إلى الحدود الدنيا

ب-خفض المعدلات الجمركية إلى مستويات أدنى

ج-المعاملة العادلة لكافة المستوردين ووضع نظام مستقل لفض النزاعات.

3-استخدام التكنولوجيا:

قامت إدارة الجمارك بتبني أجهزة متطورة متمثلة في أجهزة الكشف الشعاعي ، وساعد تبني أجهزة الكشف بالأشعة من خلال التطبيق الكامل والصحيح لنظام إدارة المخاطر في الاستغناء،عن العمل التقليدي في الكشف على البضائع، فما ينتج عن نظام المخاطر ويتم توجيهه إلى أي مسار خلاف المسار الأخضر، يمكن أن يتم عليه إجراء ميسر قبل القيام بالفحص التقليدي، وذلك من خلال الكشف على البضائع بأجهزة الفحص بالأشعة وهو ما تسميه بعض أنظمة المخاطر بالخط الأزرق، إن الهدف الذى تسعى إليه الإدارة من خلال استخدام أجهزة الكشف، هو تخفيض الزمن الازم للافراج عن البضائع مما يسهم بفاعلية في تسهيل التجارة الخارجية ، كما تستعمل أجهزة الاشعة في عملية الرقابة والتفتيش والمداهمات التي يقوم بها أوان الجمارك في اطار عملها في مكافحة التهريب والغش . (محمود، 2016، صفحة 82)

وإدارة الجمارك في سعيها الدؤوب نحو تطوير قطاع الجمارك وزيادة فعالية أداء العمل الجمركي تسعى لتبني نظام معلوماتي (Sigad 2) ليحل محل نظام الاعلام والتسيير الآلي والاحصاء القديم الذي اعتمدته بداية التسعينات.

3-الموارد البشرية المؤهلة: (سلمى، 2014، صفحة 99)

ارتبط الأداء السليم والفعال للمؤسسة بنوعية عنصرها البشري، على هذا الأساس، سعى المخطط الاستراتيجي للجمارك الجزائرية إلى جعل المهنة أكثر احترافية من خلال مايلي:

أ- التوجه نحو تطوير التكوين بالتركيز على تكوين المتكونين ومن ثم تحيين برامج التكوين لمواكبة التطورات على ساحة العمل.

ب- فتح مدارس متخصصة في تكوين موظفي الجمارك، بالإضافة على فتح التعليم العام طوال فترة التكوين، تكلف المدارس بالتكوين المتخصص في مهن الجمركية كالتالي:

1-مدرسة الجمارك بتلمسان: هي مدرسة تطبيقية في مجال مكافحة الغش.

2-مدرسة الجمارك بعنابة: تختص بفحص البضائع.

3-مدرسة الجمارك في الجزائر: تهتم بتجديد المعلومات وتحسين المستوى.

4-مدرسة الجمارك ورقلة: تختص في نشاطات الفرق.

المبحث الثاني: إجراءات الجمركية للتصدير والاستيراد

يكمن أن تعرف إجراءات الجمركة على أنها مجموع الإجراءات الواجبة الاستكمال لإخراج البضاعة من أماكن الإيداع المؤقت لدى الجمارك بعد دفع الحقوق والرسوم الناجمة عن العملية الاقتصادية وذلك بتطبيق مختلف النصوص الجمركية وغيرها التي تخضع لها البضائع المصدرة أو المستوردة عند وضعها تحت نظام جمركي.

المطلب الأول: تحرير وايداع التصريح المفصل وآثاره على المصرح

تمر اجراءات الجمركية بعدة محطات تتمثل فيما يلي :

1-شروط تحرير التصريح المفصل:

عملت مختلف التنظيمات الجمركية على تعديل وتحديث القواعد الأشكال المطبقة فيما يخص إعداد التصريح المفصل ومن بينها التشريع الجمركي الجزائري الذي اعتمد النموذج المتوصل اليه في اتفاقية جنيف .حيث حدد المقرر رقم 12 المؤرخ في 1999/02/03 للمدير العام للجمارك شكل التصريح المفصل والبيانات التي يجب أن يتضمنها وكذا الو ثائق الملحقة بها.

2-كيفية تحرير التصريح المفصل:

يجب أن يتم تحرير التصريح المفصل في مطبوعة مطابقة للنموذج المحتفظ به في المديرية العامة للجمارك وهو نموذج صالح لجميع العمليات التي تتم لدى الجمارك، وذلك مهما كان النظام الجمركي المعين للبضائع المصرح بها ولقد حدد المقرر رقم 12 الصادر من المدير العام للجمارك في 1999/02/03 الواجبات الملقاة على عاتق المصرح عند تحريره التصريح المفصل حيث يجب عليه مراعاة التالي:

-الشكل : والذي حددته المادتين 02 و 03 من المقرر **(أنظر الملحق 2 نموذج التصريح المفصل)** .

- البيانات الواجب تدوينها : حددتها المادة 05 من نفس المقرر .

الوثائق الملحقة : نصت عليها المادة 06 من نفس المقرر والتي نجدها فيهامايلي:

- الفاتورة .**(أنظر الملحق3)**

- شهادة المنشأ**(أنظر الملحق4)**

- شهادة النوعية

– شهادة الشحن...الخ

حيث يجب أن يكون التصريح المفصل :

أ– محرر بخط واضح وبدون شطب أو إضافة ولا يحتوي إلا على مرسل واحد ومرسل إليه واحد .

ب– مرفقا بجميع الوثائق المنصوص عليها في التشريع والتنظيم والذي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها ، ومن أهمها :

1–الفواتير

2–كل وثيقة تطلبها إدارة الجمارك لتطبيق القوانين والتنظيمات (شهادة المنشأ ...)

3–كل وثيقة تسمح بالإعفاء الجزئي أو الكلي من الحقوق والرسوم (شهادة العطب بالنسبة للمجاهدين مثلا...)

4– كل وثيقة تسمح لإدارة الجمارك بتطبيق القوانين والتنظيمات الخاصة (شهادة الصحة ، شهادة النوعية...)

2– إيداع وتسجيل التصريح المفصل :

– يجب أن يودع التصريح في مكتب الجمارك المؤهل قانونا لاستقبال العملية المعنية قد يكون هذا المكتب هو الذي دخلت منه بضاعة الإقليم الجمركي أو أن يكون مكتب داخلي عندما تكون البضاعة قد خضعت لنظام المستودع أو من إجراء الجمركة في محلات المتعامل الاقصادي.

وقبل الحديث عن الإيداع لابد من الإشارة أن التصريح المفصل يتم معالجته من قيل المصرح في قاعة مخصصة للمعالجة ، وعلى العموم ثم تنظيم عملية مسار التصريح المفصل بالمقرر رقم 7 المؤرخ في 28 فيفري 2006 وفي هدا الإطار يمكننا الحديث عن:

–آجال الإيداع : يتم إيداع التصريح المفصل في أجل أقصاه 21 يوم ابتداء من تاريخ تسجيل الوثيقة التي رخص بمو جبها تفريغ البضاعة أي ابتداء من تاريخ وصول البضاعة إلى مساحات ومخازن الإيداع الموقت ، ويتم إيداع التصريح المفصل خلال المواقيت المحددة من قبل إدارة الجمارك وفق أحكام المادة 34 من قانون الجمارك ، غير أنه يمكن أن تكم عملية التلخيص خارج إطار ساعات العمل الرسمية ولكن مقابل نفع تعويض يقع على عاتق المصرح مر ما يعرف بالعمل خارج الساعات القانونية (TEL)

– الوثائق المرفقة: ينص القرار أعلاه على أن يودع التصريح المفصل ويكون مرفق بالوثائق الملحقة مشكلا بذلك ملف الجمركة ويوضع في حافظة ورق مقوى موجودة لدى مصالح الجمارك وتسلم المصلحة للمصرح قسيمة تمثل "إيصال تسليم " مختوم بختم المكتب ، التاريخ ، التوقيع ويسجل في سجل خاص .

ففما يخص معالجة التصاريح المفصلة بنظام الاعلام والتسيير الآلي للجمارك ، فإن تدوين البيانات ضمن النظام تتوفر لدى المسرح الإمكانيات التالية :

2-1-أما القبول.

2-2-إما الإلغاء.

2-3-إما تخزينها لمدة 24 ساعة قصد التصحيح أو الإضافة

أما الجمركة الآلية فتتم في مكاتب الجمارك المدعمة بنظام " سيغاد " عن طريق أجهزة الحاسوب الموضوعة في خدمة المستعملين لدى مكاتب الجمارك .فالجمركة بواسطة أجهزة الحاسوب الخاصة تتوقف على إبرام اتفاقية مع إدارة الجمارك يجب على المصرح القيام بإدخال عناصر البيانات التي تتطلبها إدارة الجمارك في كل عملية جمركة.

3-تسجيل التصريح المفصل : بالنسبة لنظام " SIGAD " وبعد قبول المعطيات التي يتضمنها تقوم هنا مسؤولية المصرح وأن القبول يساوي التوقيع يعتبر المصرح على علم بالعناصر المصرح بها وكذا النتائج التي تنجر عنها ، ويترتب على القبول الآلي:

3-1- تسجيل التصريح وتأريخه وتوقيعه

3-2- طبعه في نسخ فور طبعه لابد من التوقيع عليه من طرف المصرح ويرفق بالوثائق المفروضة

قبل تحويله إلى المفتش المحقق.

لكن قبل أن يحول هذا التصريح لابد من التسجيل الأولي واليدوي في دفتر (102) حسب ما نص المقرر المذكور أعلاه، كما أن المبدأ العام ينص على عدم رجعية التصريح المفصل بعد تسجيله أي لا يمكن للمصرح تصحيحه أو تعديله أو الغاءه، إلا أن المادة 89 من قانون الجمارك نصت في فقرتها الثانية على استثناء لهذا المبدأ وهو إمكان المصرح تعديل التصريحات المقدمة مسبقا وهذا بشرط أن يتم التعديل قبل ثبوت وصول البضائع.

4-آثار مسؤولية المصرح:

بمجرد إيداع التصريح المفصل تقوم مسؤولية المصرح عن صحة المعلومات والبيانات الواردة في هذا التصريح لأن هذا الأخير يعتبر بمثابة عقد قانوني بين الإدارة والجمارك و المصرح حيث يعبر فيه هذا الأخير عن ارادته في وضع البضاعة قيد نظام جمركي معين ،كما يتعهد بتنفيذ الالتزامات المترتبة عن ذلك ، ومخالفة ذلك يترتب قيام لية المصرح أمام إدارة الجمارك ، ولقد دعمت المادة 79 من قانون الجمارك هذا المبدأ حيث يعتبر المصرح مسؤولا أملم إدارة الجمارك عن صحة المعلومات الواردة في التصريح .

5- تحديد العناصر الأساسية لتصريح المفصل هو الوثيقة التي يبين المصرح بواسطتها النظام الجمركي الواجب تحديده البضائع ، وكدا العناصر المطلوبة لتطبيق الحقوق والرسوم الجمركية.

6- عدم قبولية تعديل التصريحات المسجلة:

تمثل المبدأ العام في عدم رجعية التصريح المفصل بعد تسجيله أي لا يمكن للمصرح تصحيحه ، تعديله ، أو الغاءه إلا ضمن شروط وحالات خاصة حددتها أحكام المادة 89 و89 مكرر وهذا بشرط يتمثل فى ، أن يتم التعديل قيل ثبوت وصول البضائع.

7- نشوء دين اتجاه الخزينة العمومية:

حسب المادة 234 من ف.ج.ج بمجرد تسجيل التصريح في النظام الألي لإدارة الجمارك وإعطاء هذا الأخير رقم معين فإنه يصبح عقد رسمي يشكل وثيقة تبرر دين الخزينة العمومية، واستنادا لهذا المبدأ فإنه يعطي الحق في المتابعة عن طريق الإكراه من أجل تغطيه الحقوق والرسوم المستحقة من خلال العناصر المبينة في التصريح المفصل ، من هنا تتضح لنا الأهمية البالغة لإعداد التصريح المفصل للبضائع وما ينجر عليه من أثار قانونية وما يترتب عليه م التزامات يقع أغلبها على عاتق المصرح الذي يعتبر مسؤولا عن اعداده وما ينجر من متابعات في حالة وجود نزاع مع إدارة الجمارك.

8-الحالات الاستثنائية والمبسطة في إيداع التصريح:

القاعدة هي أن يودع التصريح المقمل بعد وصول البضاعة إلي مكتب الجمارك وايداعها في المخازن ا مساحات الإيداع الموقت لمدة 21 يوما.

لكن ثمة حالات استثنانية يحق فيها للمصرح القيام ببعض الإجراءات البسيطة لتسهيل عملية الجمركة وهذا بتوفر شروط معينة من بين هذه الإجراءات نجد:

8-1-الإيداع المسبق للتصريح:

المادة 89 من قانون الجمارك تسمح للمصرح أن يودع تصريحا مفصلا قبل وصول البضائع بغية حمايتها بحكم طبيعتها من جهة، وكذا حماية لمصالح المستورد من جهة أخرى، ويطبق هذا الإجراء على :

-الضائع التي تتلف بسرعة (المنتجات ذات الأصل النباتي أو الحيواني والموجهة للاستهلاك)

- المنتجات الخطيرة (مواد كيمياوية ، متفجرات...)

منح القانون امتياز خاص لمستوردي هذه المنتجات يتمثل في إمكانية التصريح ببضائعهم قبل وصولها وهذا حماية من هذه المنتوجات من جهة ولمصالح المستورد من جهة ثانية حماية للأموال التي تضيع في حالة تلفها وتفاديا للخطر التي تسببه المواد الخطيرة، وتصريح مسبق يتبع نفس مسار التصريحات العادية إلا أنه تنقصه معلومات مثل :

رقم Article-Gros وعندما تصل البضاعة إلى الميناء تدون البيانات الناقصة وتكمل الإجراءات الجمركية بصفة عادية ولكن لهذه الملفات الأولوية نظرا لطبيعتها.

8-2-التصريح المؤقت :يمكن للمصرح أن يودع تصريحا غير كامل يدعى " التصريح المؤقت " لأسباب تراها إدارة الجمارك مقبولة، عندما لا تتوفر لديه كل المعلومات الضرورية لتحرير التصريح المفصل أو لا يتسنى له تقديم الوثائق المطلوبة على الفور، ويجب أن يحتوي التصريح المؤقت على تعهد (D48) يلزم بموجبه المصرح باستكمال التصريح لا حقا أو تقديم الوثائق الناقصة في الآجال المحددة من طرف المصالح الجمركية، وتعد في هذه الحالة البيانات الواردة في التصريحات التكميلية وثيقة وحيدة وغير منفصلة عن البيانات الواردة في التصريحات التي تكملها، ويسير مفعولها ابتداء من تاريخ تسجيل التصريح الأصلي ، لكن يشترط في هذا التصريح أن

أ-يكون السبب مقبول لدى إدارة الجمارك .

ب-يكون مطابقا للشروط والكيفيات التي تحددها إدارة الجمارك .

ج-يتعهد بتقديم الوثائق الناقصة في الآجال المحددة .

9-التسريح المبسط:

وفقا لأحكام المادة 82 من قانون الجمارك والمقرر رقم 2 المؤرخ في 1999/02/03 يمكن للعمليات الجمركية التالية أن تستفيد من اكتتاب تصريح مبسط عوضا للتصريح المفصل .

9-1- الاستيرادات المؤقتة للأشياء والأمتعة الشخصية المحققة من طرف المواطنين غير المقيمين أو الأجانب القادمين للإقامة المزقتة في الجزائر وفقا لأحكام المادة 197 من قانون الجمارك.

9-2- استيراد السيارات من قبل السفارات والمصالح الدبلوماسية والقنصلية والأعضاء الأجانب لبعض الهيئات الدولية المقيمة في الجزائر أو الممثل فيها.

9-3-التصديرات المؤقتة المحققة من طرف المسافرين الذين سيقيمون مؤقتا خارج الإقليم الجمركي والمتعلقة بالأشياء المعدة خصيصا لاستعمالهم الشخصي.

9-3- القبول المؤقت للبضائع الموجهة لإعادة التصدير على حالتها.

9-4- العبور حسب الإجراء المبسط.

9-5-الاستيراد المؤقت للسيارات البرية ذات الاستعمال التجاري .

9-6- التصريح بعد الاطلاع (D41)

نصت على هذا الحق المادة 84 من قانون الجمارك وسمحت للمصرح بفحص البضائع قبل التصريح بها إذا لم تتوفر لديه المعلومات اللازمة لإعداد التصريح لكن قبل الإطلاع على البضاعة وفتح الطرود يتوجب على المصرح تقديم تصريح للإطلاع سمى " رخصة الفحص " إلى رئيس مفتشيات الفرق والذي يعطي الموافقة على هذا الطلب ويتضمن الترخيص (D41) مايلي:

أ-معلومات خاصة بالمصرح وتوقيعه

ب-معلومات خاصة بالبضاعة، مكان تواجدها، تعيينها التجاري، عدد الطرود..

ج-تحرر رخصة الفحص ويكون فيها 30 نسخ:

- نسخة توجه للجمارك وتودع لدى الفرقة التجارية.

-نسخة يحتفظ بها المصرح .

-النسخة الثالثة توجه إلى مسير المخزن أو مساحة الإيداع

-يكون فتح الطرود بحضور عون جمركي من الفرقة التجارية وبعد الانتهاء يدون شهادته على النسخ الثلاث كما يلي:

أ- شهاد فتح وغلق الطرود فى حالة الفحص .

ب-شهادة أخذ العينات" في حالة أخذ عينات ويسجل التعيين ، الوصف ، الكمية ..."

ويجب على العون الذي يحضر عملية الإطلاع أن يسهر على تفادي كل معالجة من شأنها تغيير مظهر البضائع .

10- التعديل والالغاء

تنص المادة 89 من قانون الجمارك والمادة 07 من المقرر رقم 09 المؤرخ في 03 فيفري 1999 المحدد لكيفيات تطبيق المادة 82 من نفس القانون يمكن استخلاص ما يلي :

يمكن تعديل التصريح المفصل خلال 24 ساعة من طبعه على جهاز الحاسوب وبعد 24 ساعة يقبل النظام التصريحات المقبولة شكلا ويلغي آليا غير المقبولة وإذا احتوى التصريح خطأ في البيانات فلا يجوز المصرح تديل التصريحات المودعة مسبقا قبل وصول البضاعة ويسقط هذا بمجرد وصولها.

- لا يمكن أبدا تعديل التصريحات بعد التسجيل حيث أن التسجيل كما ذكرنا سابقا يعطي للتصريح الطابع القانوني ويثبت قطعيا مسؤولية المصرح

-أ ما الإلغاء فيكون بطلب إلغاء التصريح المفصل ويكون في حالات معينة بدقة وبشروط محددة ويرخص به في الحالات التالية:

أ عند الاستراد:

إذا أثبت المصرح أن البضائع :

-تم التصريح بها تحت نظام جمركي غير مناسب

-مدونة في بيان الحمولة لكنها لم تفرغ.

- ادا اثبت ضياعها نهائيا بعد حادث أو إثر قوة قاهرة مثبتة قانونا.

-غير مطابقة للطلب.

-مصرح بها أنها غير صالحة للاستهلاك

إذا تم بيعها بالمزاد العلني.

ب/ عند التصدير:

إذا أثبت المصرح كمايلي:

-أن البضائع لم تغادر الإقليم الجمركي

.أنه لم يستغد من امتيازات مرتبطة بالتصدير .

ويشترط إلغاء التصريح أن يتوجه المصرح بطلب مبرر مرفق بكل الوثائق الضرورية التي تثبت السبب الذي من أجله يريد إلغاء التصريح، ويعد إلغاء التصريح من اختصاص المفتش الرئيسي للعمليات التجارية وينتج عن هذا الإلغاء ما يلي :

- إعادة الوثائق المرفقة للتصريح بعد إلغاء البيانات المدونة عليها للمصرح .

-إعادة نسخة التصريح المسماة " نسخة المصرح " من قبل المصرح.

-استعادة مصالح الجمارك نسخة التصريح المسماة " نسخة البنك

المطلب الثاني: مراقبة وفحص التصريح المفصل

أولا مراقبة تصريح البضاعة

بعد القيام بتحرير التصريح المفصل وإيداعه لدى مكتب الجمارك المؤهل قانونا تأتي المرحلة الثانية من إجراءات عملية الجمركة حيث يتم خلالها مراقبة التصريح المفصل من الناحية الشكلية من طرف العون الجمركي المؤهل (مفتش الفحص)، ثم مراقبة الوثائق المرفقة به، وأخيرا القيام بالمراقبة المادية للبضائع إن رأت المصالح الجمركية ضرورة لذلك.

1-مراقبة القبولية والتسجيل للتصريح المفصل: وجاءت كمايلي: (جيلالي، 2018، صفحة 73)

1-1-مراقبة القبول:

هي مراقبة تخص الجانب الشكلي للتصريح المفصل وللوثائق المقدمة من طرف المصرح وكذلك الفحص الخاص بوجود البيانات الضرورية الواجب توفرها في التصريح.

وتجدر الإشارة أن التصريحات غير المطابقة للأشكل والشروط الواجب توفرها، أو غير المرفقة بالوثائق الضرورية (الفاتورة، TPDبالنسبة لاستيراد السيارات) ، لا يمكن قبولها وترجع إلى المصرح لإدخال التعديلات عليها

1-2-التسجيل

بعد قبول التصريح المفصل -الشرعي من حيث الشكل والمرفق بكل الوثائق الضرورية من طرف العون الجمركي يتم تسجيله في سجل خاص مع إعطائه الرقم والتاريخ الخاص به ثم وضع ختم المكتب، لهذه العملية أثر قانوني ذو أهمية بالغة إذ أنها تجعل من التصريح المفصل عقدا حقيقيا يثبت بصفة قطعية مسؤولية المصرح على ما ورد في التصريح، كما أنه يمثل بالنسبة لإدارة الجمارك سند قانوني لتدخلها من أجل تحصيل الحقوق والرسوم المستحقة.

1-3-مراقبة التصريح (المراقبة الشكلية للتصريح:

1-3-1-مكان ووقت المراقبة

بعد تسجيل التصريح واعطائه رقم من قبل المفتشين المسؤولين، وذلك على مستوى المفتشية الرئيسية للعمليات التجارية، ويتم التسجيل في سجل (102) الذي يحدد شكله من طرف رئيس مفتشية الأقسام وعلى العموم يتكون مما يلي :

-رقم وتاريخ تسجيل التصريح.

اسم المفتش .

- توقيع وختم المفتش المصفى.

4-أنواع المراقبة: وتكون كمايلي:

4-1-مراقبة الشكل: تنص المادة 88 من قانون الجمارك على أنه لا تسجل التصريحات التي تعتبر غير مقبولة شكلا وترفضها إدارة الجمارك فورا مع بيان سبب الرفض. وفي حالة قبوله فان النظام الآلي يعطي له رقم التسجيل وبالتالي فانه يجري سريان كل الآجال من تلك اللحظة و يترتب على المصرح عدة التزامات أهمها اقديم الوثائق التبريرية "كالفواتير ... ، إذا من خلال هذا النوع من الرقابة يتأكد مفتش الفحص بان الملف يحتوي على كل الوثائق المطلوبة وفي حالة نقص فانه يطلب من المصرح استكمال الملف وعلى العموم فإنه يتأكد من عدم نقص احد الوثائق التالية المطلوبة : facture domicilliée،

connaissement، photocopie de registre commerce، lacartefiscale، certificat d'origine،d'arrivé،Mandat،affffliation.

كما يطلب في بعض الرخص بيان رخصة دخول المنتوج (DCP) الخاصة مثل اللحوم رخصة بيطرية، بعدها تأتي عملية المراقبة الفعلية والصارمة والمتمثلة في مراقبة الوثائق مرفقة بالتصريح بهدف ضمان الترابط والانسجام بين المعلومات الموجودة في التصريح وتلك الموجودة في الوثائق المصحة له .

4-2-مراقبة العمق: وفي هذه الحالة يتم مراقبة الوثائق من خلالها يتأكد المفتش من مطابقة المعلومات الواردة في الوثائق مع ما هو مصرح به.

4-3- مراقبة الفاتورة : يقوم المفتش بفحص المعلومات الواردة في الفاتورة كرقم الفاتورة ، تاريخ الإصدار ، اسم وعنوان كل من المشتري والمورد ، ختم وتوقيع المورد... ، وإذا كانت معطيات الفاتورة المقدمة غير واضحة يتعين على المفتش الطلب من المصرح تزويده بكل المعلومات الأخرى التي من شأنها تقديم توضيحات إضافية ولاسيما عقود البيع والنقل، ويركز أساسا على الثمن الإجمالي للفاتورة حيث يجب أن يكون هذا الأخير هو نفسه المسجل في التصريح المفصل .

مراقبة الوثائق الأخرى: نذكر على سبيل المثل :

أ- السجل التجاري حيث يجب التحقق من علاقة النشاط التجاري للمصرح مع نوعية البضاعة المستوردة .

-ب سند الشحن.

ج- قائمة الطرود

د-بطاقة الرقم الجبائي (fiscale Carte)

و- تصريح الجمارك للبلد المصدر

5-مراقبة صحة المنشأ: تنص الفقرة 03 من المادة 14 من ق.ج على أنه يمكن لإدارة الجمارك أن تطالب بشهادة لتنشا التي تحرر في الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة، ومن بين شهادات المنشأ نجد : شهادة المنشأ المنصوص عليها من طرف الاتفاقيات التجارية والصناعية الثنائية ، وتجدر الإشارة إلى أن الأشكال والنسب المعتمدة في شهادة المنشأ تختلف بحسب البلدان المتعامل معها:

أ-الدول المغاربية (تونس والمغرب):

وفقا للاتفاقية التجارية والتعريفية في 1989/03/14 تمنح تسهيلات وامتيازات فيما بين الدول المغاربة فيما يتعلق شهادة المنشأ، حيث أن مصالح الجمارك ملزمة بتأشير شهادة المنشا المقدمة من قبل المصدر . الفحص يتأكد خلال مراقبة شهادة المنشا مما يلي

-فيما يخص المنتجات الفلاحية يجب أن تكون ذات منشا مغربي أو تونسي 100 %

-فيما يخص المنتجات الصناعية المحولة يجب أن تتضمن قيمة مضافة تقدر على الأقل ب 40% من قيمة المنتوج المصنع.

ب-الدول غير المغاربية:

-في إطار المبادلات التجارية مع دول الاتحاد الأوربي تقدم شهادة المنشأ " ERL " المؤشرة طرف مصالح الجمارك والمتضمنة رقم التصريح المفصل ، التاريخ ، الختم ، والإمضاء

وإن مفتش الفحص يتأكد خلال مراقبة شهادة المنشا مما يلي :

فيما يخص المنتجات الفلاحية يجب أن يكون المنشأ 100 %

فيما يخص المنتجات الصناعية المحولة يجب أن يكون المنشا 50% على الأقل

6-مراقبة الوضعية للبضائع: حسب المادة 319 من قانون الجمارك يجب على مفتش الفحص مراقبة الوضعية التعريفية التي وضعت فيها البضاعة وذلك بالتأكد من مطابقة تخصيص البضاعة بالأحرف مع تخصيص البضاعة بالأرقام وكذلك يطابق بين نوع البضاعة والوضعية التعريفية المصرح بها، وهذا لكشف أي تلاعب بالتعريفة الجمركية للتهرب من الحقوق والرسوم المرتفعة المطبقة على نوع معين من البضائع، حيث يعتمد المفتش في المراقبة على خبرته في الميدان ونلك من خلال كثرة الملفات والبضائع التي يعالجها.

7-مراقبة القيمة لدى الجمارك: حسب المادة 16 من قانون الجمارك تحدد القيمة لدى الجمارك مبلغ الحقوق والرسوم الجمركية وهي تتعب دورا كبيرا في إعداد إحصائيات التجارة الخارجية وتتم مراقبة القيمة كما يلي :

أ-مراقبة الفاتورة والعقد التجاري أو الفاتورة فقط.

ب-مراقبة وثيقة التأمين وقيمة القسط

ج-مراقبة النقل والشحن

وقد وضحت كيفية تحديدها وهذا تطبيقا للمادة 07 من الاتفاقية قد عد الية لتعريفة والتجارة (GATT) وهي تعتبر القيمة لدى الجمارك القيمة التعاقدية وهي السعر فعلا أو الذي سيدفع مضافا عليه العناصر التالية :

-مصاريف الإشهار

-مصاريف النقل، التأمين، التغليف .

-عمولات الوسطاء.

ثانيا: المراقبة المادية للبضاعة (فحص البضاعة)

المراقبة المادية للبضائع في المعاينة الفعلية والميدانية للبضائع حيث يقوم مفتش الفحص إذا رأى ضرورة إزلك يفحص مادي للبضائع الموجودة في المخازن ومساحات الإيداع المؤقت لغرض التحقق من مطابقة المعلومات المدونة في التصريح مع البضائع المستوردة فعلا من ناحية النوع ، العلامة ، الكمية ، الوضعية التعريفية ...إن تقدير إلزامية الفحص المادي للبضائع من طرف مفتش الفحص يعتمد على عدة معطيات منها التجربة والخبرة في الميدان ، مبلغ الحقوق والرسوم المستحقة ، بالإضافة إلى الوضع الأمني بصفة عامة وحساسية البضائع مرضوع التصريح للتهريب وتتم عملية فحص البضائع وفقا لمبادئ عامة والتي تترتب عنها نتائج معينة: .

1-مبادئ فحص البضاعة: هناك مبدأين هما كمايلي:

حسب ال92 من ق. ج بعد تسجيل التصريح يقوم أعوان الجمارك بفحص كل البضائع المصرح بها أو جزء منها ن خلال قراءتنا لهذه المادة نستخلص أن عملية فحص البضائع يدخل ضمن السلطة التقديرية لإدارة الجمارك أي مفش الفحص حيث هذا الأخير لا يقوم بعملية الفحص إلا إذا رأى ضروره لذلك ، إذ يمكن الاستغناء عنها مثلا : في حال استيراد أو تصدير متكرر لسلع متجانسة ، ويتم في هذا الحال تأشير التصريح المفصل بعبارة " مقبول للمطابقةconforme pour Admis

مكان وزمان الفحص المادة 94 من ق.ج فإنه لا يمكن أن يتم فحص البضائع المصرح بها قانونا إلا في مخازن ومساحات الإيداع أو في الأماكن التي يعينها المفتش الرئيسي للعمليات التجارية ، لكن يمكن فحصها في المستودعات الخاصة محلات الخواص بالنسبة للأنظمة الجمركية الموقفة للحقوق والرسوم ، غير أنه يجوز لإدارة الجمارك بناء على يؤن من المصرح ولظروف مبررة (بضائع ذات معالجة صعبة أو خطيرة، فحص يتطلب أجهزة ومعدات خاصة)، أن ترخص بتفتيش البضائع في محلات المرسل إليه .

أما بخصوص الوقت الذي تتم فيه عملية الفحص فإنه يتم طبعا بعد تسجيل التصريح ومراقبة الوثائق الملحقة وتكون أثناء الأوقات القانونية لفتح مكاتب الجمارك غير أنه يمكن استثناء وتحت مسؤولية ونفقة المصرح أن تتم العملية خارج أوقات العمل القانونية بترخيص من إدارة الجمارك، وعندما تتوقف عملية الفحص لأسباب مبررة قانونا " تحاليل مخبرية ، تحري (تحقيقات خاصة) يجب على المصلحة أن تشعر بذلك المصرح وتدعوه للاطلاع على توقيف الفحص ويتم ذلك بتحرير إشارة على التصريح موضوع التوقيف تبين إتمام الاطلاع ، ويجب أن يكون الاطلاع مؤرخ وموقع من طرف المصرح .

2-شروط حضور المصرح:

وفقا لأحكام المادة 95 من قانون الجمارك يتم فحص البضائع من طرف المصالح بالحضور الإجباري للمصرح ويمكن لهذا الأخير تعيين أحد موظفيه المؤهلين قانونا لتمثيله وذلك بموافقة المصالح الجمركية . عندما لا يحضر المصرح الذي تم استدعاؤه قانونا يقوم المفتش الرئيسي للعمليات التجارية بإبلاغه برسالة موصى عليها مع إشعار بالاستلام على عزمه البدء في إجراء عمليات الفحص أو استكمالها إذا كانت متوقفة ، إذا لم يحضر المصرح بعد انقضاء مهلة الثمانية (8) أيام ابتداء من تاريخ التبليغ يعين رئيس المحكمة التي يوجد بدائرة اختصاصها تلقائيا وبطلب من قابض الجمارك شخصا لتمثيل المصرح المتغيب لحضور عملية فحص البضائع ، يترتب عن ذلك تحرير محضر من طرف المصالح الجمركية .

3-طبيعة الفحص: (خيرالدين، 2015، صفحة 35)

يمكن أن يحتوي الفحص الفعلي للبضائع المصرح بها على كل البضائع المبينة في التصريح (فحص كلى) أو جزء ين (فحص جزئي) وفي كل الحالات يجب فحص العدد والعلامات والأرقام .

4-سير عملية الفحص:

طبقا لنص المادة 92 من ق.ج يقوم أعوان الجمارك بفحص كل البضائع المصرح بها أو جزء منها إذا بدا لهم ذلك مفيدا وذلك بإتباع منهجية معينة : ل ألا دور عون المراقبة " الذي يوضع تحت تصرف المفتش الرئيسي للعمليات التجارية حيث تتلخص مهمة المن في التأكد من العدد والطبيعة ثم يقوم في ظهر التصريح المفصل بملء الإطار (L) استمارة المعاينة ، ثم يأتي دور المفتش المصفي حيث يقوم على متابعة عملية إفراغ البضاعة من الحاويات من طرف أعوان الجمارك، بحيث يفتح ممر يشكل رواقا يمكن من رؤيته البضاعة إلى نهاية الحاوية ، أيضا يقوم بالتعداد ومقارنة الكمية المصرح بها مع الكمية الموجودة فعلا ، يركز على إعطاء أهمية كبرى للعناصر الثلاثة " النوع ، الجودة ، الكمية " حيث أن نسب الحقوق والرسوم

والقيمة المستعملة للوعاء والمحظورات تابعة للنوع والجودة وكميات البضائع المصرح بها، وعندما يشك في مخالفة خلال عملية الجمركة يجب عليهم القيام الإجباري بالفحص الكلي للبضائع موضوع هذه العملية، كما يمكن وفي إطار صلاحياته يمكن للمفتش المكلف بالفحص عندما يتعلق الأمر بتصريح يحتوي على عدة مواد " بنود تعريفية " أو عدة طرود تحتويها قائمة الطرود يمكن له تحديد بعض الاختيارات لكي يركز الفحص على هذه العناصر وهو ما يسمى بالفحص الاختياري ويحدد المفتش عدد الاختيارات حسب طبيعة البضاعة وعدد الطرود وعدد المواد المصرح بها ، ولا يمكن القيام بالفحص الاختياري إلا إذا كانت البضائع مرفوقة بقائمة الطرود تتوي على النوع والعدد وحدة القياس ، وبإمكان المفتش مطالبة المصرح ببعض الشروحات التقنية أو فهارس أو أي دليل عملي آخر .

وطبقا لهذه القاعدة وكون أن الفحص المادي للبضائع اختياري فإن القانون يرخص للمصلحة اعتبار التصريحات صحيحة بدون فحص البضائع وهو ما يسمى القبول بمطابقة التصريحات، وذلك عندما تكون الحقوق والرسوم المعنية ليس لها أهمية كبرى أو عندما تكون شروط إتمام العمليات توفر كل الضمانات القانونية اللازمة ولكن يجب فحص العدد والعلامات والأرقام إجباريا.

لكن قبل قبول التصريح بالمطابقة دون فحص فعلي للبضائع يجب على المفتش أن يطلب تقديم ملف تجاري كامل تتعلق بالعملية ولاسيما تعليمات المرسلين أو المرسل إليهم وسندات النقل التي استعملت كأساس لتعريد التصريحات

يجب على المصلحة ان تجد في هذه الوثائق عناصر المراقبة الكافية التي تسمح لهم بدون تردد بتقدير البيانات الموجودة على التصريح المقدم ويتوقف القبول بالمطابقة – بجميع معلومات التصريح على تأشيرة هذا التصريح خلال من قبل المفتش الرئيسي للعمليات التجارية وذلك قبل رفع البضائع ، كما يمكن للمفتش الفحص المادي للبضائع اخذ عينات من البضائع محل الفحص قصد:

أ–إما الفحص الشخصي

ب–إما التحليل في المخبر إذا تطلب نوعها ذلك للتأكد من مطابقتها للنوعية والمقاييس السليمة بهدف ضمان حماية المستهلك.

ويتم أخذ العينات في حالة الطعن أمام اللجنة الوطنية للطعن حسب الشروط المحددة بموجب أحكام المادتين 13 و84 من ق.ج وفي كل الحالات يجب الإشارة ضمن تطلع المفتش إلى كمية وعدد الأشياء التي تم أخذها وعندما تكتسي العينات الماخوذة قصد فحص شخصي من قبل المفتش أو قصد تحليل في المخبر

أو لطلب تعليمات قيمة تجارية يجب ردها إلى المصرح في نهاية الفحص وذلك مقابل سند محرر ضمن التصريح أو على ورق عادي ملحق بالتصريح، وعندما لم تستلم المصلحة العينات المرسلة للمخابر أو للإدارة يجب أن تشير إلى ذلك في التصريح .العينات المرفوضة من قبل المصرح رهن الإيداع باستثناء تلك المنخفضة القيمة والتي يرغب المفتش يجب وضع الرئيسي الاحتفاظ بها على سبيل نماذج قصد تسهيل الفحوص اللاحقة .

5-نتائج الفحص: (مدحت، 2002)

عملية الفحص ليست عملية منعزلة وإنما لها نتائج تتجسد كتابيا في شكل شهادة فحص، تسجيل على ظهر التصريح (نسخة الجمارك) والذي يترتب عنه إمكانية رفع البضاعة، ونميز بين نوعين من الشهادات : شهادة التحقق التي يحررها مفتش الفحص وتسجل في الخانةL ، شهادة الفحص التي يحررها مفتش الفحص وتسجل في الخانة " M " .

5-1-شهادة التحقق:

أن مفتش الفحص هو الذي يقوم بعملية الفحص وهو يتابعها منذ بداية إفراغ البضاعة لكن يمكنه تفويض العمليات البسيطة مثل : التفريغ ، التعداد ، فتح العينات وغيرها ، لكن هذا التفويض يتم أعوان الفحص للقيام ببعض تحت مسؤولية المفتش وتحت توجيهاته ، وللقيام بهذه المهام يتوجب على مفتش الفحص تحرير شهادة تحقق تتضمن التصريح بما رآه فعلا ويسجل تاريخ الفحص وتفصيل التحقق الذي قام به ، عدد الطرود، الوزن ، الرقم ، الحجم ، يني الطرود المفتوحة ، كما يدون أرقام الطرود التي تم فتحها والتي تم أخذ عينات منها ، ويسجل أسماء أعوان الفحص بجانب شهادة التحقق .

5-2-شهادة الفحص:

تحرر وتوقع من طرف مفتش الفحص وهي تختلف حسب نمط الفحص الذي قام به المفتش بحيث تحرر وفق إحدى الصبغ التالية:

5-2-1-حالة مطابقة الفحص للبيانات الموجودة في التصريح

حيث المادة 92 من ق. ج والتي تمنح الطابع الاختياري لعملية الفحص فإنه بإمكان المفتش قبول التصريح بعد فحص الوثائق والتأكد من مطابقتها دون فحص مادي ويتعلق الأمر هنا بمعطيات وظروف معينة كأن تكون الحقوق والرسوم المستحقة منخفضة القيمة أو تكون العملية المنجزة ذات طابع تكراري أو إن

كانت العملية تقدم ضمانات كافية للانضباط اتجاه القوانين والتنظيمات المعمول بها إلا أنه يتوجب التحقق من العدد ، الرقم ، علامات الطرود ، وعلى هذا الأساس يلزم المصرح بتقديم ملف جمركة كامل بكل الوثائق ويظهر عناصر الرقابة الكافية ليتمكن المفتش ممن منح تأشيرته دون تردد.

أ-مقبول للمطابقة على الوثائق": تتعلق هذه الشهادة بالحمولة المتجانسة والتي لا تستورد في أغلفة مثل الخشب، الحديد، الحيوانات وغيرها،

ب-مقبولة للمطابقة بعد الاثبات: وتؤسس هذه الشهادة بعد فحص جزء من البضاعة وهي تعني عموما البضائع المستوردة في أغلفة شفافة تسمح برؤية ما بداخلها بعد الفحص.

المطلب الثالث: إجراءات سداد الحقوق ورفع البضاعة: (ابراهيم، 2017، صفحة 208)

تعتبر أخر مرحلة في عمليات الجمركية التي تقوم أثناء استيراد أو تصدير البضاعة وفي حالة دخول أو خروج البضاعة على الحدود الجمركية للدولة.

أولا: ضمان تسديد الحقوق والرسوم

- تتم مراحل وحالات التسديد حسب المواد من القانون الجمركي كالآتي:

أ-حسب المادة 102:

تحدد نتائج الفحص غير المعترض عليها، وعند الاقتضاء، قرارات لجان الطعن غير المعترض عليها أو قرارات العدالة التي لها حجية الشيء المقضي فيه، الحقوق والرسوم والعقوبات المالية الواجب أداؤها احتمالا، وكذا التدابير الأخرى التي تكلف إدارة الجمارك بتطبيقها.

عندما يقبل التصريح على أنه مطابق دون فحص البضائع المصرح بها، تطبق الحقوق والرسوم الواجب أداؤها وكذا التدابير الأخرى حسب البيانات الواردة في التصريح.

ب-حسب المادة 102 مكرر: لا تخضع البضائع الموضوعة في المخازن المؤقتة التي تتعرض للتلف أو الضياع بصفة نهائية على إثر حادث مثبت قانونا أو قوة قاهرة، للحقوق والرسوم.

تخضع البقايا والنفايات التي يحتمل أن تنتج على هذا التلف، عند وضعها للاستهلاك، للحقوق والرسوم المطبقة على البقايا والنفايات المستوردة في هذه الحالة.

ت-حسب المادة 103:

تصفى الحقوق والرسوم على أساس النسب والتعريفات المعمول بها عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل.

ث-حسب المادة 105:

يجوز دفع الحقوق والرسوم وكذا المبالغ الأخرى المستحقة إلى إدارة الجمارك من قبل المصرح أو أي شخص آخر يعمل لحسابه، نقدا أو بأية وسيلة دفع أخرى ذات قوة إبرائية.

يتعين على أعوان الجمارك المؤهلين الذين يسجلون الدفع أن يسلموا إيصالا عنه.

تصفى الحقوق والرسوم على أساس النسب والتعريفات المعمول بها عند تاريخ تسجيل التصريح المفصل، إلا في حالة تطبيق أحكام المادة 7 من هذا القانون.

في حالة تخفيض نسبة الحقوق والرسوم، يمكن المصرح الاستفادة من النسبة الجديدة إذا لم تكن قد منحت إياه رخصة رفع البضائع من طرف أعوان الجمارك.

غير أنه، لقبول ذلك، يجب على المصرح تقديم طلب كتابي قبل تحصيل الحقوق والرسوم.

ح- المادة106:

إن الحقوق والرسوم التي تصفى دفعة واحدة بالنسبة للبضائع المصرح بها تصبح واجبة الأداء نهائيا بمجرد انتهاء الفحص وإمكان منح رخصة رفع اليد عن البضائع، ويتم دفع الحقوق والرسوم في الحال أو لأجل.

يجب أن يتم دفع الحقوق والرسوم في الحال خلال خمسة (5) أيام، عمل ابتداء من تاريخ تصفيتها، باستثناء حالة الهيئات المنصوص عليها في المادة 110 من هذا القانون.

كل دفع يتم بعد هذا الأجل يوجب دفع فائدة عن التأخير كما هو محدد في المادة 108 من هذا القانون، تحسب ابتداء من اليوم الموالي ليوم انقضاء الأجل إلى يوم التحصيل محسوبا ضمن المدة.

د-عندما تقبل إدارة الجمارك التخلي عن البضائع لصالح الخزينة العمومية، لا يجوز لها أن تطالب بدفع الحقوق والرسوم الواجب أداؤها عن هذه البضائع.

ثانيا: إجراءات رفع البضاعة

حسب المادة 109 من قانون الجمارك الجزائري، ترخص إدارة الجمارك بأن يمكن رفع البضائع حسب تدرج الفحوص وقبل تصفية الحقوق والرسوم المستحقة والغرامات المحتملة وكل المبالغ الأخرى المستحقة، مقابل اكتتاب المدين لإذعان سنوي يكفل قرض الرفع ويتضمن الالتزام بما يأتي :

أ- تسديد الحقوق والرسوم والغرامات وكل المبالغ الأخرى المستحقة، في أجل خمسة عشر (15) يوما ابتداء من تاريخ تسليم رخصة الرفع.

ب- تسديد حسم خاص قدره واحد في الألف

ج – يشرط في حالة عدم التسديد في الآجال المقررة، تدفع فائدة عن التأخير

تسمح إدارة الجمارك برفع البضائع المستوردة من طرف الإدارات العمومية والهيئات العمومية والجماعات الإقليمية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو لحساب ا قبل تسديد الحقوق والرسوم، شريطة أن يقدم المستورد لإدارة الجمارك التزاما بتسديد الحقوق والرسوم المستحقة في أجل لا يتجاوز ثلاثة أشهر

خ- حسب المادة 110 من ق.ج يمكن إدارة الجمارك أن تسمح برفع البضائع المستوردة من طرف الإدارات العمومية والهيئات العمومية والجماعات الإقليمية أو المؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري أو لحسابها قبل تسديد الحقوق والرسوم شريطة أن يقدم المستورد لإدارة الجمارك التزاما بتسديد الحقوق والرسوم المستحقة في أجل لا يتجاوز ثلاثة (03) أشهر.

المبحث الثالث: مسار رقمنة الإدارة الجمركية الجزائرية وأثرها على الإجراءات الجمركية للاستيراد والتصدير

باشرت إدارة الجمارك على غرار باقي دول العالم باتباع نظام معلوماتي يسهل إجراءات معاملات الجمركية لتشجع التجارة الخارجية وزيادة مداخيلها وتشجيع الاستثمار.

المطلب الأول: الإدارة الجمركية الرقمية

قبل التعرف على مفهوم الإدارة الجمركية الرقمية لابد من الحديث على إدارة الإلكترونية وأهم خصائصها.

أولا: الإدارة الإلكترونية

1-وتعرف الادارة الالكترونية على أنها" هي العملية الإدارة القائمة على الإمكانات المتميزة للإنترنت وشبكات الأعمال وفي تخطيط وتوجيه والرقابة على الموارد والقدرات الجوهرية للإدارة أو الشركة والآخرين بدون حدود من أجل تحقيق الأهداف المرجوة". (نجم، 2004، صفحة 127)

يمكن استنتاج أن الإدارة الإلكترونية تشير إلى استخدام التكنولوجيا الحديثة وإنترنت لتحسين وتسهيل العمليات الإدارية والحكومية. وتهدف الإدارة الإلكترونية إلى تحسين الخدمات الحكومية وتسهيل الوصول إليها، وتحسين الكفاءة والفعالية في الإدارة والحكومة بشكل عام.

2-خصائص الإدارة الالكترونية:

هناك عدة خصائص تميز الإدارة الالكترونية أهمها:

2-1-أنها إدارة بلا ورق: إذ تعتمد على البريد الإلكتروني، والأرشيف الإلكتروني، والرسائل الصوتية، والأدلة والمفكرات الإلكترونية، ونظم المتابعة الإلكترونية .

2-2-إدارة بلا مكان: فهي تعمد إلى الاجتماعات والمؤتمرات الإلكترونية، واستخدام التليفون المحمول والعمل عن بعد، والتعامل مع المؤسسات الافتراضية، بحيث يسهل ويوسع مجال عملها

2-3-إدارة بلا زمان: تعمل على مدار اليوم والأسبوع والشهر والسنة، ولا تتقيد بحدود زمنية.

2-4-تقوم بالاعتماد على النظم المتطورة، والبعد عن التنظيمات الجامدة، حيث المؤسسات الشبكية والذكية، والتي تقوم على أساس المعلومات والمعرفة بحيث تقوم بإنشاء أنظمة او شبكات تربطها علاقة عمل بإدارات أخرى موصولة هذه الشبكات بما يعرف بالإنترانت من اجل تبادل المعلومات وتنسيق المهام.

2-5-إدارة الملفات والوثائق بدلا من الحفظ والكتابة: تقوم بحفظ البيانات في ملفات يسهل استرجاعها والاستفادة منها في العمل.

2-6 -استخدام البريد الإلكتروني والصوتي بدلا من الصادر والوارد، حيث استبدلت التدوين على الأوراق والبيروقراطية باستخدام البريد للمزيد من الفعالية والسرعة في أداء العمل.

2-7-تتميز بالابتكارية والعالمية، والاعتماد على المعرفة كأساس لتنفيذ الأعمال،

2-8-تحتاج إلى أنظمة الكترونية مثل أنظمة التحصيل المجمعة، والخدمة عن بعد، والشراء الإلكتروني، وأنظمة المتابعة الفورية، وأنظمة تخطيط الموارد، ونقاط البيع الإلكتروني، والتجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية .

2-9-تهتم باكتشاف المشاكل بدلا من حلها.

2-10-الرقابة: بإمكانها أن تتابع مواقع عملها المختلفة عبر الشاشات والكاميرات الرقمية التي تسلطها الإدارة الالكترونية في كل زاوية لبسط سلطتها. (سميحة، 2018، الصفحات 349-348)

2-11-تحقيق الشفافية: تنتج الشفافية عن طريق المراقبة الدائمة التي تضمن إعادة المحاسبة دوريا. (سميحة، 2018، الصفحات 349-348)

2-13-السرية والخصوصية: من خصائص الإدارة الإلكترونية السرية والخصوصية للمعلومات

المهمة بما تملكه تلك الإدارة من برامج تمكنها من حجب المعلومات والبيانات المهمة، وعدم اتاحتها إلا للذين يملكون صلاحية الاطلاع على هذه المعلومات. (سميحة، 2018، الصفحات 349-348)

2-14-تبسيط الإجراءات: هو الخطوات التي تمر بها المعاملة من البداية إلى النهاية بأسلوب محدد سلفا لكيفية أداء الأعمال واتخاذ القرارات الخاصة بهذه الإجراءات لهدف القضاء على البيروقراطية واختصار الوقت.

2-15-الإثراء: من خلال الاعتماد على تطبيقات من اجل القدرة على زيادة عدد الزبائن التي يسكن الوصول إليها وفي نفس الوقت تقديم كل الخدمات والمعلومات اللازمة للجميع بنفس الكفاءة وهو ما لم يكن متوفر من قبل.

2-16-التفاعلية: تعتمد اللادارة الالكترونية في عملها على تطبيقات لزيادة التفاعل بينها وبين الزبون او موفر الخدمة ومتلقيها.

2-17-تخفيض التكاليف: ان انتهاج نموذج الإدارة الالكترونية يوفر ميزانيات مالية ضخمة التي كانت تصرف من اجل توفير أجهزة المكتبية بشكل دوري ومستمر لتحسين الأداء.

2-18-السرعة: وهي السرعة في اجراء المعاملات بفضل الاعتماد على وسائل متطورة وتطبيقات سريعة في إتمام المهام وتوصيل المعلومات بفضل ايصالها بالانترنت مما يختصر الوقت والجهد في ادخال وارجاع المعطيات بكبسة زر بفضل الأرشيف الآلي.

مما سبق نلاحظ الخصائص والسمات العديد التي تميز الإدارة الالكترونية وهذا يشجع على التخلص من معالم الإدارة التقليدية وتعميم تبني إدارة الالكترونية في كامل المؤسسات العمومية للتحقيق التميز ومواكبة التطور في المجال الاقتصادي والمالي.

ثانيا: تعريف الإدارة الجمركية الجزائرية الرقمية

تعني رقمنة الإدارة الجمركية "تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصال لتحقيق رؤية ورسالة الإدارة الجمركية، وهي تدعم عملية جمركة البضائع كلها لانطلاقا من تلقي الطلبات، وقبول ومعالجة منافسة السلع للإستراد، والتصدير، والعبور، وسداد الرسوم والضرائب المستحقة، إلى غاية انتهاء البضائع من الرقابة الجمركية أو مرحلة منها فقط". (عبدالقادر ح.، 2021، صفحة 606)

وحسب منظمة الجمارك العالمية فإن مصطلح الجمارك الرقمية يعني:" أي نشاط آلي أو إلكتروني يسهم في فعالية وكفاءة العمل الجمركي، وكذا تنسيق الأنشطة الجمركية (النظم الآلية لتخليص الجمركي، النافذة الواحدة، التبادل الإلكتروني للمعلومات). بالإضافة إلى مواقع توصيل المعلومات لتعزيز الشفافية، وكذا استخدام الهواتف الذكية". (عيسى وعمار، 2017، صفحة 711)

مما سبق نستنتج أن إدارة الجمارك هي الجهة المسؤولة عن تنظيم وإدارة الحركة التجارية والجمركية في الدول، وتشمل ذلك جميع الإجراءات المتعلقة بالتخليص الجمركي للبضائع والمسافرين والوسائل النقل، وفرض الرسوم والضرائب الجمركية والتحقق من الامتثال للقوانين واللوائح الجمركية والتجارية. وتهدف إدارة الجمارك إلى تحقيق الأمن الوطني والحماية الصحية والبيئية والاقتصادية للدولة، وتسهيل حركة التجارة الدولية وتعزيز العلاقات الاقتصادية بين الدول.

1-فوائد إدارة الجمارك الجزائرية الرقمية:

تتجلى أهمية أي نظام آلي محوسب من طبيعة الأهداف والنتائج التي يسعى لتحقيقها. وبصفة عامة، يمكن القول بأن الغاية الأساسية من تركيب وتشغيل هذا النظام، تتمثل في تحسين الاقتصاد الوطني وتعزيز بيئة الأعمال والمناخ الاستثماري وذلك من خلال: (عيسى وعمار، صفحة 712)

أ-تسهيل وتبسيط الإجراءات الجمركية، من خلال تسريع وتقليص الوقت الذي تأخذه إجراءات التخليص الجمركي والإفراج عن البضائع.

ب-تساهم الإدارة الجمركية في رفع مستوى التعامل الراقي مع جميع المستوردين والمتعامل في المنافذ الجمركية، وذلك من خلال تبني نظام التخليص الآلي يسهل ويسرع عملية التخليص الجمركي للبضائع. كما يتم تطبيق نظام الانتقائية لتحديد البضائع الخاضعة للمعاينة من غيرها، وذلك لتحقق أعلى مستويات الأمان والحماية للمجتمع والاقتصاد الوطني.

ويتم أيضًا الاختيار العشوائي للمعاينين في بعض المنافذ الجمركية، وذلك لتحقيق أعلى مستويات الشفافية والمصداقية في عملية التفتيش والمعاينة. وتساعد هذه الإجراءات على تحسين جودة الخدمات المقدمة وتعزيز الثقة بين المتعاملين والإدارة الجمركية.

ت- توفير قاعدة متكاملة من البيانات المعلومات الإحصائية لكافة الجهات ذات العلاقة ، وتشمل هذه البيانات والمعلومات الإحصائية مجموعة واسعة من المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية.

وتساعد هذه البيانات والمعلومات الإحصائية على تحليل الوضع الاقتصادي والاجتماعي والبيئي للدولة، وتحديد الفرص والتحديات المتاحة في الأسواق الدولية، وتسهل عملية التخطيط واتخاذ القرارات الاستراتيجية الأساسية. (السعيد، صفحة 342)

ج-يمكن تسديد كل المستحقات الجمركية من مكان العمل دون الحاجة للتوجه لأحد فروع البنك. (السعيد، صفحة 342)

خ-توفر خدمة السداد طيلة أيام الأسبوع وعلى مدار الساعة. (السعيد، صفحة 342)

د- توافر خاصية الاستعلام عن الرسوم الجمركية ودفع الضرائب المستحقة وهذا بتأكيد العملية الكترونيا فقط وبكبسة زر . (السعيد، صفحة 342)

و-متابعة عمليات الدفع ونسخ التقارير عن بعد وهذا في حالة ربط النظام المعلوماتي لإدارة الجمارك مع أنظمة الإدارة التي تتعامل معها خاصة البنوك. (السعيد، صفحة 342)

ي-توفير الأمن في السداد باستخدام تكنولوجيا تشفير عالية الكفاءة لضمان سرية عملية الدفع. (السعيد، صفحة 342)

4-شروط الإدارة الجمركية الجزائرية الرقمية: (حليس، 2021، صفحة 610)

أ-لابد من أن تمتلك إدارة الجمارك قاعدة بيانات آمنة.

ب-يجب أن تكون علاقات الإدارة الجمركية مع الإدارات الأخرى على المستوى العالمي المبنية على التشاور وتبادل الخبرات وتبادل المعلومات واستفادة منها.

ج-الدخول في الدورات التدريبية التي تنشؤها وتقدمها خبراء التابعين لمنظمة الجمارك للاستفادة من الخبرات التي يقدموها في هذا المجال.

د-ضرورة وجود مورد بشري مؤهل لإتقان الفنيات التكنولوجية ومواكبة المستجدات.

و-تكوين قواعد واتفاقيات تعاون مع البنوك التجارية لتجسيد عملية الدفع الالكتروني ومختلف معاملات الدفع.

المطلب الثاني: مسار رقمنة الإدارة الجمركية الجزائرية

عرف مسار الانتقال للجمارك خطوات جد بطيئة لانتقال من نظام الاعلام والتسيير الاعلام الآلي (SIGAD) إلى النظام المعلوماتي الجديد الذي جاء بتسهيلات عديدة.

أولا: نظام الاعلام والتسيير الآلي والاحصائي

قبل التطرق لنظام المعلومات الجديد وآفاق المرتقبة من تطبيقه والعمل به في إدارة الجمارك، لابد من الحديث على نظام الاعلام والتسيير الآلي

1-تعريف :نظام الاعلام والتسيير الآلي للجمارك (عبدالقادر، 2017، صفحة 54)

"هو عبارة (Sigad) Système d'Information et de Gestion Automatisée des Douanes نظام آلي يتم من خلاله معالجة ملف الجمركة، بغرض تسريع العملية واضفاء طابع الشفافية في المعاملات والتوجه نحو عمليات الجمركة عن بعد دون عبء التنقل إلى الإدارة الجمركية تم إطلاقه في سنة 1995،

ومن أجل ترقية الخدمة الجمركية تعمل الادارة الجمركية الجزائرية في كل مرة على زيادة توسيع وربط هذا النظام بكل الإدارات الجمركية ".

ومنه فمميزات نظام الإعلام والتسيير الآلي للجمارك تتمثل مميزاته فيما يلي :(عبدالقادر، صفحة 54)

أ-تسريع المعالجة الجمركية للملفات يتم عن طريق تبسيط واختصار الإجراءات الجمركية.

ب-تعزيز عمليات الرقابة لتطبيق التنظيمات والإجراءات المعتمدة من قبل إدارة الجمارك في جميع أنحاء التراب الوطني.

ج-تحسين مستوى الشفافية في المعاملات التجارية.

د-الحصول على الإحصائيات التجارية دقيقة وتوفرها الدائم وفي الوقت المناسب، وكذلك الربط بين مكاتب الجمركية المزودة بنظام سيغاد ومع المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات (CNIS)لتسهيل عملية التنسيق بين مصالح الجمارك، وكذلك الربط بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

2-مكونات نظام سيغاد (فريال، 2021، صفحة 191)

يتكون نظام المعلومات سيغاد من ستة أنظمة حاولنا طرح كيفية عملها باختصار والتعريف بها في الجدول كالآتي:

الجدول4: مكونات نظام سيغاد

الأنظمة	عملها
النظام الفرعي لتعريفة المدمجة	–هو نظام منسق عالمي لترميز وتعيين البضائع
النظام الفرعي لعمليات الجمركة	تأليل الإجراءات بداية من بيان الحمولة إلى غاية الإخراج من المخازن ومساحات الإيداع المؤقت
–النظام الفرعي لتسيير التحصيل الجبائي	تقديم وانشاء وصلات تخليص الحقوق والرسوم
النظام الفرعي لتسيير المنازعات المتعلقة بالعمليات التجارية	–تدوين المخالفات المتعلقة بالعمليات التجارية على مستوى مكاتب الجمارك
النظام الفرعي لتسيير الأنظمة الاقتصادية	– قبول مؤقت ، مستودعات جمركية، تحسين الصنع وعبور داخلي..إلخ
النظام الفرعي للإحصائيات التجارة الخارجية	–يوفر معالجة الاحصائيات الجمركية

الجدول 2: فراح فريال، رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية وحتمية الانتقال منsigad الىE-douane، مجلة المنهل الاقتصادي، المجلد04، العدد2، اكتوبر 2021.ص191.

مما سبق نلاحظ أن الجدول يمثل مجموع من الأنظمة التي يشرف على تسييرها نظام الاعلام الآلي سيغاد والذي يعتبر مصدرا هاما لإحصائيات التجارة الخارجية في الجزائر.

كما يوفر نظام سيقاد المعطيات والاحصائيات لمختلف الهيئات الوطنية والدولية منها: وزارة المالية، وزارة التجارة، ديوان الإحصاء والترقية، بنك الجزائر، وزارة الفلاحة والصيد البحري، وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعة التقليدية، البنوك التجارية، غرفة التجارة والفلاحة المفتشية العامة للمالية، الدرك الوطني، الأمن الوطني، المديرية العامة للدرك الوطني.

على المستوى الدولي: الفرع الاحصائي لهيئة الأمم المتحدة، ديوان الإحصاء للاتحاد الاوربي، المنظمات المالية الدولية.

1- مراحل تطوير نظام سيغاد:

مر نظام سيغاد بمجموعة من المراحل التطورية محاولة لمواكبة التطورات على مستوى الساحة العالمية، وفي الجدول أهم هذه المراحل:

جدول 5: مراحل تطوير نظام سيغاد

أكتوبر 1995	إطلاق النسخة الأولى من النظام
اكتوبر 1996	الجمركة عن بعد
جوان 1997	نظام المعلومات للاحصائيات
جانفي 1999	معالجة الآلية الأنظمة الاقتصادية الجمركية
نوفمبر 1999	تسجيل الآلي للمنازعات الجمركية
فيفري2000	تسجيل الآلي لمرحلة الرواق الأخضر
سبتمبر 2004	
سبتمبر 2007	تحسينات آلية بعد اتفاق الشراكة الجزائري الأوربي
أفريل2008	ادخال الآلي قضية القيمة الجمركية
جانفي2009	تطبيق الآلي الرقم التعريف الجبائي
2013	دمج نظام المتعامل الاقتصادي المعتمد، نظام المعلومات لمؤشر النجاعة، التصريح المبسط مدة الجمركة8أيام.
2014	الاتفاق التفضيلي مع تونس، تسيير الموارد البشرية، نظام تبادل المعلومات بين الجمارك والبنوك.
2015	دخول مصطلح عقود التجارة الدولية
2016	حوسبة الإيرادات

المصدر: عبد القادر حليس، الجمارك الرقمية (دراسة حالة الجمارك)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 07، العدد02 ،2021،

مما سبق يمثل الجدول مراحل المواكبة للتغيرات على المستوى العالمي بفضل الاحتكاك الناتج عن التكوينات ونقل الخبرات.

4-عيوب نظام سيغاد :

على الرغم من الإيجابيات التي يقدمها نظام سيغاد إلا أنه يتخلله كثير من السلبيات أهمها: (كنزةومختار، صفحة 04)

أ-غياب التكفل بجميع نشاطات الجمارك فهو لا يغطيها بالكامل.

ب-تواجه محطات ومناصب العمل خطر فقدان المعطيات

ت-يواجه صعوبة في الحفاظ على شفرة المصدر وتطويرها.

ج-تشكل غياب معايير الترميز والتوثيق تهديدًا لديمومة الوحدات المقدمة.

د-يواجه النظام غياب التأكد الأوتوماتيكي من صحة المعطيات، وكذلك غياب أدوات التقارير والانتقالية الآلية للمعطيات.

و-زيادة طول مدة معالجة البضائع وتعقيد الإجراءات الجمركية وارتفاع التكاليف اللوجستية المرتبطة بتحضير الوثائق

أصبح نظام سيغاد الذي كان يقدم العديد من الخدمات الجمركية لإدارة الجمارك غير متطور مقارنة بالوقت الحالي الذي تطورت فيه تكنولوجيا المعلومات ولتحسين إدارة الجمارك ولا يمكن ايكال اليه جل نشاطات إدارة، وتفادي نواقص نظام سيغاد اتجهت إدارة الجمارك إلى التحول نحو رقمنة قطاع الجمارك لمواكبة التحولات الحديثة في مجال ادارتها.

ثانيا: التحول لنظام المعلومات الجديد E-douane: (كنزةومختار، صفحة 04)

قامت الجمارك الجزائرية بتبني نظام معلوماتي جديد يتوافق مع أحدث التطورات التكنولوجية ويتماشى مع المعايير الدولية، يهدف هذا النظام إلى تعزيز التبادلات الاقتصادية الجزائرية مع الدول الأجنبية وتشجيع الاستثمار الأجنبي، كما يساهم في تحقيق شفافية أكبر لنشاط الجمارك وتسهيل نقل السلع وتقليص أجال الجمركة وتخفيض التكاليف اللوجستية، و يعد هذا المشروع الواعد ثمرة التعاون بين الجمارك الجزائرية ونظيرتها في كوريا الجنوبية، وتم الاستعانة بالخبرة الوطنية في تنفيذه، و تم إبرام اتفاقية مع مؤسسة دعم و

تطوير الرقمنة لتحقيق لمرافقة تأطير النظام المعلوماتي وتجسيد هذا النظام الموحد للخدمات الجمركية ، وقد استلمت الجمارك الجزائرية الشيفرات المصدرية لهذا النظام من قبل كوريا الجنوبية، وذلك بموجب شرط الجزائر بنقل التكنولوجيا والتكوين والصيانة في كل مشروع تعاون ،واعتماد هذا المشروع يتيح ضمان التغطية الكاملة للنشاط الجمركي وتبسيط الإجراء الجمركية ، كما تم توقيع برتوكول اتفاقي مع البريد السريع لإنشاء وتطبيق نظام الإعلان الجمركي، الذي يسمح بالتبادل الفوري للبيانات والرسائل المتعلقة بمراقبة البيانات البريدية وتسيير المخاطرة بشكل آلي.

ويعتبر تبني الجمارك الجزائرية لمشروع الرقمنة أكبر خطوة إصلاحية في تحسين أدائها وتطوير خدماتها للمتعاملين معها، مما يمكنها من القيام بمهامها بشكل فعال وفقا للمعايير الدولية، ويسهل عملية التجارة الخارجية وبالتالي تعزيز بيئة الاستثمار الأجنبي.

1-تعديل قانون الجمارك ورقمنة الإجراءات عن طريق الويب: (بدون كاتب، 2023)

اشار الى ان هذا النظام دخل اليوم في مرحلة تجريبية لمدة ثلاثة اشهر ثم سيتم تعميمها تدريجيا على كل المكاتب والمراكز الجمركية، مذكرا ان النظام، اشرفت على تجسيده طواقم مكونة أساسا من خبرات جزائرية بالتعاون مع الوكالة الكورية الجنوبية للتعاون الدولي

في هذا السياق أكد رئيس مشروع رقمنة إدارة الجمارك على ان وضع هذا النظام سيحقق تحول رقمي لعمل مصالح الجمارك حيث يتم استبدال الإجراءات الجمركية الحالية بإجراءات اخرى رقمية تتم عن طريق الواب وعن بعد وعبر مختلف الوسائط الالكترونية بالنسبة المتعاملين الاقتصاديين.

كما نوه الرئيس ضرورة القيام بإعادة النظر في قانون الجمارك وكافة النصوص ذات الصلة بما يجعله يتناغم مع غايات القانون الجديد للاستثمار الذي تراهن عليها لدولة من أجل إقلاع تنموي واعد كفيل بإعطاء ديناميكية اقتصادية قوية ومستدامة للبلاد و تحفيز الاستثمار الوطني و الأجنبي المباشر المدعم لجهاز الانتاج الوطني.

2-تفعيل عمل الشباك الوحيد: (الفجر، 2021)

تم توقيع على محضر اتفاقية تعاون بين المديرية العامة للجمارك والوكالة الكورية للتعاون الدولي تقضي بإنجاز مشروع شباك وحيد للجمارك، وتسمح هذه الاتفاقية للوكالة الكورية للتعاون الدولي بالعمل بالتعاون مع الجمارك الجزائرية على تجسيد مشروع الشباك الوحيد للجمارك والذي يعد مشروعا يندرج ضمن مسار التحول

الرقمي للنظام الجمركي الجزائري القائم على النظام المعلوماتي الجديد للجمارك الجزائرية، حسبما اكده رئيس هذا المشروع على مستوى المديرية العامة للجمارك.

ودخول أن الشباك الوحيد حيز الخدمة "خلال الثلاثي الأول من سنة 2022"، مما سيسمح بالتخفيف ونزع الصبغة المادية عن الاجراءات الجمركية المطلوبة على مستوى الحدود وضمان الشفافية، كما سيسمح بتقليص آجال وتكاليف اجراءات المراقبة وتحسين الاتصال بين مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية.

وأن الشباك سيسهم من جانب آخر في تسريع إجراءات الجمركة على مستوى النقاط الحدودية سواء البرية أو البحرية أو الجوية.

كما سيمكن من ربط مديرية الجمارك بمختلف الدوائر الوزارية المكلفة بمنح التراخيص والشهادات الأخرى الضرورية أثناء الإجراءات الجمركية، يضيف ذات المسؤول.

ويسمح الشباك الوحيد أيضا بمراقبة تدفقات البضائع على مستوى الحدود الجزائرية.

وتولي الدولة الجزائرية أهمية لعصرنة الخدمات الجمركية عبر تجسيد هذا المشروع الذي سيسمح بتسهيل عمليات التجارة الخارجية والحصول على تبادلية بين أنظمة معلومات الإدارات والهيئات والمتدخلين في الاجراءات الجمركية.

وتقدم مشاريع رقمنة النظام الجمركي الجزائري، لا سيما مع إنشاء الشباك الوحيد سيسمح بتطوير الاقتصاد الجزائري وزيادة حجم التجارة الخارجية مع البلدان الأجنبية.

وتجدر الإشارة إلى أن كيفيات إنشاء وتفعيل الشباك الوحيد الموجه لاستكمال الاجراءات الجمركية عند الاستيراد والعبور والتصدير، قد حددت في المرسوم التنفيذي رقم 21-146 المؤرخ في 17 أفريل 2021، وسيسمح الشباك الوحيد -حسب هذا النص-بمراقبة التجارة الخارجية والمبادلات عند الاستيراد والعبور والتصدير، وكذا مراقبة المسافرين ووسائل النقل وحركة الطرود البريدية.

ثالثا: نظام التبادل الالكتروني للبياناتEDIو نظام الاستجابة السريع QR CODE

يعرف العالم تطور في تقنيات التواصل وانتقال المعلومات بسهولة وسرعة فائق أهم هذه التقنيات المستعملة حديثا هي نظام التبادل الالكتروني للبيانات EDI ونظام الاستجابة السريعQR-CODE .

1-تعريف نظام التبادل الالكتروني للبيانات[7]EDI

عرف على أنه "انتقال مجموعة من الرسائل المهيكلة بموجب معايير متفق عليها من حاسوب الى اخر مستقل عنه بصورة الكترونية من دون الحاجة إلى التدخل البشري في عملية تبادل البيانات الإلكترونية (EDI) هو النقل الإلكتروني للمعلومات أو المستندات مثل الفواتير أو بوالص الشحن أو أوامر الشراء بين أنظمة الكمبيوتر في المؤسسات المختلفة بناءً على تنسيق قياسي ومنظم وقابل للاسترداد آليا" (أسامة وناصر، 2021، صفحة 73)

مما سبق نستنتج أهمية ودور تطبيق الاستخدام لنظام التبادل الالكتروني ورمز الاستجابة السريع في تسهيل عمل الإدارة الجمركية، على الرغم من ان عمله محصور في نشاطات معينة، لكنها تمتاز بالفعالية النسبية، وقد تخفف العبئ على نظام الاعلام التسيير الآلي والاحصائي وتكمله بالإضافة لتكاليف انشاءها البسيطة مقارنة بتكاليف المرتفعة اثر جلب وتعميم نظام المعلومات الجديد خاصة في أوائل دخوله حيز التنفيذ.

ومن فوائد نظام استخدام التبادل الالكتروني للبيانات مايلي: (أمينة، 2011، صفحة 117)

أ-منع التزوير أو التجسس أو القرصنة.

ب-تخفيض التكاليف الإدارية وتقليل الجهد المبذول في التعامل مع الوثائق وأعمال البريد.

ج-يقوم بتقليص آ جال الوقت بنقل المعلومات بشكل أسرع.

د -جعل العلاقة بين الزبائن والتاجر علاقة حسنة.

2- تعريف نظام الاستجابة السريع: COD QR

يعرف رمز الاستجابة السريعة على أنه" نوع من الباركود ثنائي الأبعاد صممته شركة يابانية Denso Waveفي عام 1994. وهي براءة اختراع عامة، يتجلى في شكل مصفوفة تتكون من سلسلة من المربعات بالأبيض والأسود، تسمى وحدات مرتبة بترتيب معين .

حيث يعد رمز الاستجابة السريعة عملية تشفير وترميز لبيانات معينة في شكل شفرة مختزلة على

[*] EDI: Electronic data interchange، تبادل الالكتروني للبيانات

هيئة مربعات يمكن مسحها وقراءتها بسهولة بواسطة الهواتف النقالة أو الماسحات الالكترونية ومن ثم يمكن التعرف سريعا على محتوى البيانات المشفرة" . (أسامة وناصر، صفحة 76)

-ويمثل الشكل الموالي أحد أشكال QR CODE وهو كما يلي :

الشكل 2: أحد أشكال QR CODE

المصدر: محرك البحث جوجل نموذج رمز الاستجابة السريعة

3- مجالات عمل كلا من EDIوQR COD:

ويمثل الجدول التالي أهم تخصصات من ناحية العمل والفاعلية كلا من نظام التبادل الالكتروني ورمز الاستجابة السريعة QR-CODE وهي كالآتي:

جدول6: الفرق بين نظام التبادل للبيانات EDIونظام الاستجابة السريع

	اثاره	جوانب التاثير
رمز الاستجابة السريعة QR-CODE	-ادخال فوري للبيانات في النظام المعلوماتي الجمركيsigad -اعداد سريع للتصريح الجمركي -عودة فورية إلى أرشيف العمليات الجمركية السابقة	-اختصار مراحل عملية الجمركة من خلال حذف إجراءات المراقبة الشكلية في مرحلة القبول والتسجيل .
نظام التبادل الالكتروني للبيانات EDI	- انتقال فوري للبيانات داخليا بين مختلف المصالح الجمركية الجزائرية - تقليص المعاملات الورقية - تقليص تكاليف النقل.	في كل مراحل عملية الجمركة دون استثناء

المصدر: من اعداد ناصر بوعزيز، غزلاني أسامة. دور التبادل الالكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريع.

مما سبق يمثل الجدول التالي مميزات ومجلات الاعمال التي يقوم بها كلا النظامين والتي تساعد في إتمام المهام في حال تطبيقه في الإدارة.

-تطبيق الرقمنة في بعض دولة المجاورة المغرب وتونس:

كانت الدول المتواجدة على الحدود الجزائرية السباقة في تبني رقمنة في الإدارة الجمركية، وسوف نقدم جوانب التي مستها الرقمنة في العملية الجمركية و فيمايلي:

4-1تطبيق الرقمنة في دولة المغرب:

جاء تأثير الرقمنة والتحول الرقمي مبينا كمايلي: (بدون كاتب، 2022)

4-1-1-خفض التكلفة

وبخصوص المساطر الجمركية، تعني التكنولوجيا الرقمية جمع البيانات في أقرب وقت ممكن في سلسلة التوريد والانتقال من نهج إدارة الوثائق إلى نهج إدارة البيانات، نظرا لزيادة حجم البيانات المتولدة عن التجارة المحلية والدولية

4-1-2-توافق مراقبة ورؤية

إن رقمنة البيانات الجمركية ليست مقتصرة على تسريع المساطر الإجراءات، بل تعمل ايضا على تأمينها وحمايتها.

إن الرقمنة تمكن من ضبط المساطر ما يتيح رؤية شاملة للعملية الجمركية مما يساعد الآن في تلبية الطلب المتزايد على المرونة والقدرة على التنبؤ في سلسلة العرض.

4-1-3--تلبية طلبات المؤسسات

في ضل الوباء، يجري حاليا تنفيذ استثمارات وطنية ودولية كبرى في مجال الهياكل الأساسية، حيث تلعب التكنولوجيا الرقمية دورا رئيسيا ومثالا على ذلك اعتمدت الجمارك نمط العمل عن بعد ومكتب الضبط الرقمي اللذان ساهما بمرور فعال للمبادلات التجارية والإدارية في وقتها المحدد خاصة مع الجائحة كوفيد؛ مما يجعل التعامل بالإرساليات الالكترونية حاجة لا يمكن الاستغناء عليها من طرف جميع المؤسسات والإدارات

4-1-4-ثقافة رقمنة البيانات

ثقافة رقمنة البيانات هي مجموع القيم والسلوكيات التي تشجع على استخدام التكنولوجيا من أجل تمرير أو توفير البيانات بغرض تحسين عملية صنع القرار

- *على سبيل المثال:*

أ-النظام معلوماتي بدرBADRمثلا ساهم بشكل كبير وفعال في برنامج التبسيط الإداري؛ حيث يستهدف بشكل آلي وثائق النظام العام التي يجب تقديمها وقت إنجاز الإجراءات الرسمية.

وتشهد هذه الوثائق على الالتزام ببعض التنظيمات الوطنية الرامية إلى حماية المستهلكين أو مراقبة الامتثال للالتزامات الدولية التي تعهد بها المغرب. وتفسر مسائل الحماية التي تستند إليها هذه الوثائق سبب إنتاجها في وقت الجمركة على أبعد تقدير.

وهناك أكثر من 50 وثيقة واستمارات مختلفة مطلوبة لجمركة السلع الحساسة، بما في ذلك أكثر من 30 وثيقة سياسة عامة صادرة أساسا عن نحو 15 إدارة بموجب اللوائح الوطنية، أو الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية الاتجار الدولي بأنواع الحيوانات والنباتات البرية المعرضة للانقراض.

ب–الشباك الوطني الموحد هو الإطار الذي ينطوي على ثقة وتعاون عدة مؤسسات لا تخضع لنفس السلطة، ولا تقوم بنفس المهمة، بل قد تكون لها مصالح متباينة أحيانا. وهذه هي النافذة الوحيدة التي تتصل، حول منصة واحدة أو آليات ربط، بجميع الجهات الفاعلة المشاركة في الإجراءات الإدارية والجمركية والمرفقية واللوجستية. وهي موجودة في جميع أنحاء الاقاليم الوطنية و تشمل جل وسائل النقل.

ج–التطبيق ديوانتي فكرة نشأت عن ملاحظة مفادها أن بعض مديري الشركات لا يدركون بعض المعلومات المتعلقة بهم على مستوى نظام المعلومات الجمركية. وغالبا ما يؤدي ذلك إلى سوء فهم، وحدوث نزاعات «يمكن تجنبها»، مما كان يولد الشك بين الإدارة والفاعل الاقتصادي ولا يفسح مجال للثقة

وبالتالي فإن تطبيق ديوانتي عبارة عن فضاء على شبكة الإنترنت مخصصة للفاعلين الاقتصاديين. جاء ليغني عرض الخدمات الرقمية التي يتم توفيرها للشركات وبشكل أساسي لمدرائها.

كما يعزز تطبيق ديوانتي انفتاح الجمارك على محيطها وهي إحدى الأدوات الرئيسية التي تعتمد عليها الإدارة في بناء علاقة ثقة جديدة مع الفاعلين الاقتصاديين كجزء من استراتيجية2023

–تم تخصيص تطبيق "بين ليا" لفائدة العموم، والذي يتيح للمستهلك الفرصة للتحقق بنفسه من أن بعض المنتجات المعروضة للبيع هي منتجات أصلية من خلال عدة معلومات (اسم تجاري، منتج/مستورد، تاريخ الإنتاج/الاستيراد، إلخ). وهذا النظام يجعل من الممكن مكافحة التهريب والتزييف.

د–وبفضل ثقافة رقمنة البيانات، يتوفر لدى موظفي إدارة الجمارك المعلومات الالكترونية التي يحتاجونها للقيام بوظائفهم في أفضل الظروف الممكنة, منها :

–اعتماد السلوكيات القائمة على رقمنة البيانات

–محاذاة البيانات والتحليلات مع نتائج الأعمال.

-تحديد أولوية الاستخدام الاستراتيجي للبيانات.

-إعطاء الأولوية للبيانات في اتخاذ القرارات والإجراءات المهنية.

4-1-4-النظام الفعال أو écosystème

ويعد تعزيز نظام البيانات الجمركي أولوية في خطة عمل الإصلاح الإداري التي اعتمدتها الحكومة، والواقع أن العديد من المشاريع سوف تبدأ الاستفادة من جهود رقمنة الخدمات الجمركية.

تحتفظ القائمة النهائية للمشاريع التي سيتم نشرها بشكل رئيسي بدمج الشباك الوحيد PortNet لجميع الوثائق المتبادلة بين مختلف أصحاب المصالح على مستوى النظام البيئي للتبادلات التجارية.

5-تطبيق الرقمنة في تونس تلخصت واقع أو مؤشرات استخدام الرقمنة في دولة تونس في تقديم شباك وحيد بالإضافة إلى منصة الكتروني للتواصل مع متعاملي الإدارة الجمركية

4-2- تطبيق الرقمنة في تونس:

في اطار تعصير الديوان أو الجمارك بحيث وضعت نظام معلوماتي جديد كمايلي:)الجمهورية التونسية وزارة المالية ،المديرية العامة للجمارك(2023 ,

أ-تطوير منظومة التسريح الديواني في إتجاه إنفتاحها على شبكة "الواب ".

-ب تطوير وظائف المنظومة خاصة فيما يتعلق بالمراقبة و الإستخلاص .

ج- إحداث شباك موحد الكتروني بين كافة الأطراف المتدخلة بالموانئ

خ-اقتناء منظومة تعقب(Tragabilité)) لمتابعة البضائع الحساسة من الناحية الجبائية (السجائر، الكحول..)٠

ح-تطوير تطبيقات اعلامية محمولة لتمكين المصالح الميدانية من احكام مراقبة حركة العربات والبضائع (Mobile Sinda)

د -استكمال برنامج لامادية الإجراءات الديوانية لتمكين المتعامل من الحصول على أي خدمة بواسطة التراسل الإلكتروني للمعطيات عن بعد بالتعاون مع شبكة تونس للتجارة(T.T.N) .

د- انفتاح المنظومة الديوانية على بقية المنظومات الوطنية في إطار برنامج الحوكمة الإلكترونية.

4-3-تبسيط إجراءات التوريد: لتبسيط الإجراءات تم اتباء الخطوات التالية كمايلي:

أ- تعميم لا مادية الإجراءات لتمكين المتعامل من الحصول على أي خدمة بواسطة التراسل الإلكتروني عن بعد.

ب- تفعيل منظومة المتعامل الإقتصادي المعتمد بإسناد الإجراءات الديوانية المبسطة وبقية التسهيلات الأخرى.

ت-الانتقال من المراقبة المسبقة الى المراقبة اللاحقة باعتماد منهجية التصرف في المخاطر والاستهداف .

ث-إعتماد إجراءات مكتوبة في اطار دليل الإجراءات لمختلف العمليات الديوانية مع التأكيد على التقليص من الرخص الإدارية أو التحجيرات أو المراقبة الفنية التي تنمي ظاهرة التهريب .

ج- اقرار التعامل الالكتروني بالنبه للفاتورة والامضاء والتحويل مضمون الخلاص.

المطلب الثالث: دور الرقمنة في تسهيل المعاملات الجمركية

مرت الإدارة الجمركية عند ادخال ورقمنة تعاملاتها الجمركية بعدة مراحل وكل ذلك لمواكبة التطورات التكنولوجية بخطى سديدة وثابتة، في محاولة منها لمرافقة المؤسسات وتشجيع الصادرات خارج المحروقات، وقد مرت الرقمنة بدفعتين

جاءت وحدات الدفعة الأولى بمجموعة من الخدمات الإلكترونية والتي سنوضحها كالاتي :

أولا: التسهيلات الجمركية الإلكترونية لخدمة للمتعاملين الاقتصاديين في إطار الدفعة الأولى

وهي مجموعة من التسهيلات جاء بها مشروع الرقمنة لأداء الجيد وجاءت وحدة الدفعة الأولى مدتها 18 شهرا ابتداءا من سنة2021من خلال طرح الخدمات التالية:

1-يمكن في التصريح الجمركي أن تكتتب التصريحات لدى الجمارك المنصوص عليها بالطريق الإلكتروني، ويمكن استبدال توقيع التصريحات بوسيلة إلكترونية أو رمز تعريفي إلكتروني للمصرح، كما يمكن للمسافر اللجوء إلى التصريح الإلكتروني عند استيراد الأشياء والأمتعة الشخصية وتصديرها (عبدالباسط، 2023، صفحة 591)

2 –تم تحقيق التحصيل الإلكتروني للرسوم والحقوق الجمركية بفضل الرقمنة الشاملة للعمليات المحاسبية لقابضات الجمارك، مما يوفر مراقب فورية للإيرادات الجمركية. يتم ذلك عن طريق السداد الإلكتني للضرائب الجمركية، والذي يشمل استخدام وسائل الدفع الإلكتروني مثل بطاقات الائتمان وبطاقات الخصم الفوري من الرصيد، وتحويل المبالغ بشكل إلكتروني أو الدفع عبر شبكة الإنترنت لتسوية الضرائب والتكاليف المتعلقة بإجراءات تخليص السلع المصرح بها لأغراض الاستيراد أو التصدير. (فريال، 2021، صفحة 193)

3–البوابتين الإلكترونيتين: (كنزةومختار، صفحة 6)

يوجد بوابتان داخلية وخارجية موصولتان بالانترنت .

أ–البوابة الداخلية مخصصة لرقمنة عمل موظفي إدارة الجمارك (تمكين كل جمركي حساب إلكتروني) لإنهاء مهامها والتواصل مع المتعاملين الاقتصاديين وغيرهم.

ب–تسمح البوابة الخارجية للمتعاملين الاقتصاديين أو البوابة الثانية وهي مخصصة للمتدخلين غير الجمركيين، المصرحين ووكلاء العبور بالوصول أنيا إلى المعلومات التي مهمهم (حالة التصريح عن البضائع، تاريخ ووقت فحص الحاويات، نتيجة تصفية التصريح).

4–تحسين أداء العمل من خلال مشروع الرقمنة كالآتي: (فريال، صفحة 193)

أ–تسمح عمليات تسيير الشحن بمراقبة كلية لعمليات الشحن مع المعرفة الآنية لموقع البضائع (الحاويات) على مستوى الموانئ، المطارات، والمراكز الحدودية .

ب–معالجة حركة المسافرين :تمكن هذه الوحدة بجمركة بضائع المسافرين ومعالجة تصاريح العملة الصعبة .

ج–تم إنشاء نظام الإنذار المبكر والتحكم لمراقبة حالة النظام المعلوماتي الجديد، والذي يتيح المراقبة الفورية لأداء خدمات ملفات الجمركة، وحالة المعدات التكنولوجية وشبكة الاتصالات. كما يتم تأمين النظام من الهجمات الإلكترونية، وذلك لضمان استمرارية الخدمات وحماية البيانات المتعلقة بالجمارك.

ه –يتيح التسيير المتكامل للمخاطر: النظام الجمركي الحديث انتقائية عمليات الرقابة على مستوى الحدود، بما في ذلك الموانئ والمطارات والحدود البرية، للبائع والمسافرين، ويساعد هذا النظام على تقليص آجال الجمركة وتحسين فعالية الرقابة، مما يساهم في تحسين تدفق البضائع وتسهيل حركة التجارة الدولية.

د-يتم الاستعانة بمستودع البيانات لجمع وتحليل البيانات المتعلقة بالتجارة الخارجية باستخدام النظام الجديد وسيتم ربطه بأنظمة المعلومات للإدارات ومؤسسات الدولة الأخرى، ومن ثم تحليل البيانات المجمعة ومراجعتها باستخدام الأساليب العلمية والرياضية والإحصائية، وذلك لمكافحة الغش بشكل فعال.

ثانيا: الخدمات المقدمة لتسهيل الإجراءات او التعاملات الجمركية في اطار ما تنص عليه وحدات الدفعة الثانية 2021-2023.

لقد أضاف مشروع رقمنة إدارة الجمارك من خلال تطبيق مرحلة الدفعة الثانية-مدة تطبيقها12 شهرا - خدمات إلكترونية جديدة تسمح بتسهيل العمل الجمركي من الناحية الإدارية ومن الناحية الرقابية، والتي سوف نبينها على النحو الآتي :(فريال، صفحة 194)

1-تسيير الكوادر البشرية :يضمن التسيير المتكامل للكوادر البشرية في العديد من الجوانب مثل إدارة المسار المهني، التدريب والتطور، إدارة الرواتب، وغيرها.

2-يتم في حالة التحقيقات والمنازعات الجمركية تسريع التحقيقات والمنازعات الجمركية باستخدام النظام المعلوماتي والبيانات الإلكترونية، مما يساعد على تحليلها وإعداد التقارير بشكل أسرع، كما يتم متابعة ملفات التقاضي في كل المراحل بشكل إلكتروني، ويتم تنفيذ هذه العمليات باللغتين العربية والفرنسية.

3-تسريع التحقيقات الالكترونية عبر النظام المعلوماتي باستخدام البيانات الالكترونية والقيام بتحليلها

وتحويلها لتقارير.

4-إدارة الخدمات تكنولوجيا المعلومات عن طريق وحدة تخصص للإدارة التقنية للنظام الجديد متمثلة في انشاء حسابات، مراقبة الولوج، مراقبة العمليات المنجزة على الأجهزة، الشبكات، والبيانات وغيرها من العمليات تبسط وتسهل خدمات الجمركية وتحسن من عملية التسيير.

5-عمل النظام الجديد على المراقبة الآنية لتنقل السفن والطائرات في كلي من الموانئ والطائرات وحسابات المفتوحة للحاويات وكما يحقق الرقابة اللاحقة بإجراء الفحوصات الدقيقة عل جميع التصريحات الجمركية.

6-خاصية الشباك الوحيد :

يهدف الشباك الوحيد إلى: (الجريدة الرسمية، 27أفريل 2021)

أ-توحيد إتمام الإجراءات الجمركية المرتبطة بالرقابة على التجارة الخارجية على مستوى نقاط الدخول.

ب–ضمان تسيير منسق للحدود.

د- تشجيع التعاون بين الهيئات المكلفة بالتنظيم المتعلق بالتدفقات على الحدود.

ذ- تجنب تكرار في تسجيل البيانات وارسال الوثائق.

ر- احسين التواصل بين جميع المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية

ز- توحيد وتسهيل عملية الرقابة الميدانية

س-السماح بتحسين ودعم التسيير الخاص بمخاطر الغش.

ش-تقليص آجال المعالجة وتكاليف الإجراءات والمراقبة.

ص- التخفيف والاستغناء على الطابع المادي للإجراءات الجمركية المطلوبة على الحدود وضمان شفافيتها.

ثالثا: موقع الالكتروني (منصة) للجمارك من اجل مزيد من الشفافية وتوصيل المعلومات

توفر الإدارة الجمركية الجزائرية موقع الجمارك الإلكتروني www.douane.gov.dz للجمهور الحصول على المعلومات التالية مجانًا، ويتم تحديثها عند الضرورة وتوفر مايلي : (عبدالباسط، صفحة 605)

أ–توفر المنشورات الوثائقية التي تصف الإجراءات والخطوات العملية المطلوبة عند الاستيراد أو التصدير.

ب–توفر المستندات والبيانات المطلوبة للاستيراد أو التصدير أو العبور عبر الحدود.

ج–مختلف قوانين وأنظمة الجمارك والإجراءات المتعلقة بالاستيراد والتصدير.

خ–مختلف الرسوم الجمركية والضرائب والرسوم والمصاريف المفروضة على الاستيراد.

د–توفر مختلف تفاصيل الاتصال بنقاط الاستفسار.

ه –توفر قوانين وأنظمة الجمارك والإجراءات المتعلقة بممارسة مهنة المصرح الجمركي ومنح تراخيص الوكلاء لدى الجمارك.

–والموارد المستندية التي تساعد الأشخاص المهتمين على فهم مسؤولياتهم عند الاستيراد أو التصدير. وشرح الوسائل والمزايا للامتثال لالتزاماتهم؛

–الإجراءات الواجب اتباعها لتصحيح خطأ في معاملة جمركية، بما في ذلك المعلومات التي يتعين تقديمها، وإن أمكن الظروف التي لن يتم فيها فرض العقوبات.

مما سبق نستنتج اتخاذ الجمارك منصة خاصة لتعرض فيها مختلف الخدمات التي تقدمها بالإضافة لتوصيل القوانين الخاصة بالجمارك للجمهور وقد أنشئ هذا الموقع لتقريب إدارة الجمارك من الجمهور.

خلاصة الفصل:

نظرا لأهمية مواكبة تكنولوجيا المعلومات الدولية والوطنية، قررت إدارة الجمارك الجزائرية الشروع في تطبيق نظام معلومات جديد بمقاييس عالمية نتيجة التعاون مع نظيرتها الكوريا، الذي يستند الى اتصالات بالأقمار الصناعية وتكنولوجيا المعلومات حيث سوف تساهم رقمنة إدارة الجمارك في :

-تقليص من وقت المعاملات الجمركية.

- خفض تكاليف المبادلات التجارية

-زيادة شفافية النشاط الجمركي

-تسهيل إجراءات مرور المسافرين والبضاعة من والى خارج البلاد.

-تحقيق عملية جمركية أكثر فعالية.

-تخفيف شروط وآجال متح اعتماد للمتعاملين الاقتصاديين من خلال توفير منصة للاكتتاب عن بعد وتوفر وسائل الدفع الالكترونية.

الفصل الثالث:

دراسة ميدانية لمفتشية الجمارك لولاية بسكرة

تمهيد :

بعد التطرق للإطار النظري لمتغيري الدراسة الرقمنة في الإدارة الجمركية والاجراءات الجمركية وتوضيح أثر رقمنة إدارة الجمارك على تسهيل المعاملات (الإجراءات) الجمركية، سنحاول في هذا الفصل دراسة تحليلية لاراء عينة من موظفي جمارك مفتشية الجمارك لولاية بسكرة حول موضوع الدراسة. ولهذا سوف نقسم الفصل كما يلي:

المبحث الأول: تعريف بمفتشية أقسام الجمارك لولاية بسكرة

المبحث الثاني: الإطار المنهجي للدراسة

المبحث الثالث: تحليل الاستبيان واختبار الفرضيات

المبحث الأول: تعريف لمفتشية أقسام الجمارك لولاية بسكرة

سوف نحاول في هذا المبحث التعريف بمفتشية الجمارك لولاية بسكرة، وهيكل التنظيمي للمفتشية ومصالحها

المطلب الأول : نشأة مفتشية أقسام جمارك بسكرة والتعريف بها (ادارة مفتيشية اقسام جمارك)

استنادا إلى المرسوم التنفيذي رقم : 331/93 المؤرخ في 1993/03/27والمكمل للمرسوم التنفيذي رقم : 07691 المؤرخ في : 1991/03/16 والمتعلق بتنظيم عمل المصالح الخارجية لإدارة الجمارك (المفتشيات) تم إنشاء مفتشية الأقسام لعدة ولايات من الوطن من اجل تقليص الدائرة الجمركية وتسهيل الإجراءات الجمركية وقمع كل أساليب الغش والتهريب .

أولا: نشأة مفتشية أقسام جمارك بسكرة

أنشات هذه المفتشية في جانفي 1975م بقرار من الوزير الكلف بالمالية بعد أن تم الاقتراح من المدير العام للجمارك، حيث انه لم تكن هناك مديريات جهوية بل كانت نيابة مديريات جهوية تابعة للمديرية العامة للجمارك، وأصبحت حاليا تابعة للمفتشية الجهوية قسنطينة،

يحدها شمالا باتنة ومسيلة وشرقا خنشلة والجنوب الشرقي الوادي والجنوب الغربي الجلفة .

ولقد تم تدشين المقر الجديد لمفتيشية اقسام الجمارك بسكرة يوم : 2004/06/15م من طرف السيد المدير العام للجمارك، وتم تجيهيزها بتجهيزات جديدة .

ثانيا : تعريف مفتيشية أقسام جمارك بسكرة

تعتبر مفتيشية الأقسام الجمارك مقاطعة اقلمية للمديرية الجهوية للجمارك، يترأسها رئيس مفتيشية أقسام الجمارك موضوع تحت السلطة التصاعدية المباشرة للمدير الجهوي حيث يكلف رئيس مفتيشية الأقسام بمايلي :

1- ضمان التمثيل العام لإدارة الجمارك لدى السلطات المدنية و العسكرية، والقضائية وكذا لدى الهئيات والمنظمات المتواجدة بالمقاطعة .

2- يمارس السلطة السلمية والتادبية على مجموع مستخدمي مصالح المكاتب ومصالح الفرق على مستوى مقاطعته طبقا للنظام الداخلي .

3- مساعدة المدير الجهوي في إعداد جداول حركة الأعوان داخل المديرية الجهوية.

4- تنظيم وضمان تسيير أرشيف مفتيشية أقسام الجمارك .

5- تقديم كل اقتراح من شانه تحسين شروط حياة وعمل أعوان الجمارك .

6- السهر على مطابقة عمليات البيع بالمزاد العلني وتدمير البضائع المنظمة من قبل قابض الجمارك .

7- إعداد الأوامر بدفع التعويضات المستحقة بعنوان المنازعات الجمركية وباقي التعويضات المدفوعة من طرف الغير بواسطة قابض الجمارك .

8- مراقبة صحة عمليات توزيع ناتج الغرامات والمصادرات (C47) المعدة من طرف قابض الجمارك .

9- إرسال حال قضايا المنازعات المؤجلة كل نهاية سنة إلى المديرية الجهوية .

وغيرها من المهام الأخرى المخولة لرئيس مفتيشية أقسام جمارك بسكرة التي يمكنه القيام بها .

المطلب الثاني : الهيكل التنظيمي لمفتيشية أقسام جمارك بسكرة

تتكون مفتيشية أقسام جمارك بسكرة من رئيس مفتيشية الأقسام والذي بدوره يتفرع منه ثلاث أقسام رئيسية وهي المفتيشية الرئيسية والأمانة والقابضة، وكل من هذه الأقسام الرئيسة تتفرع منها عدة مكاتب ثانوية تعمل كلها على المحافظة على مصداقية النظام الجمركي.

أولا: أقسام مفتيشية جمارك بسكرة

تتكون مفتيشية اقسام جمارك بسكرة من عدة هياكل تسهر على تسيير مهامها وتطبيق القوانين الخاصة بها والمتمثلة في :

1- رئيس مفتيشية الأقسام: وهو الموضوع تحت السلطة التصاعدية المباشرة للمدير الجهوي

1-1-تنظيم المكاتب: والذي بدوره يتكون من ثلاث مكاتب رئيسية وهي

1-2-مكتب إدارة الوسائل: ويتكون من ثلاث مصالح (مكتب التكوين، مكتب وكيل المحاسب، مكتب العتاد)

1-3-مكتب التقنيات الجمركية والجباية: وهو مكلف بعدة مهام خاصة بالمتابعة التقنية للجمارك وكذا متابعة الملفات الخاصة بالتقليد وسندات العبور ومراقبة داخلية دائمة لمفتيشية أقسام الجمارك.

1-3 - مكتب العلاقات العامة ونظام المعلومات: وهو مكلف بعدة مهام منها ضمان تسيير ومعالجة ومتابعة الشكاوي وتجسيد الشراكة بين الجمارك والمؤسسة فيما يخص المعاملات الجمركية .....

2- المفتيشيات الرئيسية للفرق: لها اختصاص اقليمي محدد تكون موضوعة تحت السلطة المباشرة للمفتش الرئيسي للفرق وتتكون من :

2-1- المفتش الرئيسي للفرق : الذي يتكون من (ضابط الإدارة، رئيس الفرقة، الفرقة المتنقلة)

- المفتيشية الرئيسية لمراقبة العمليات التجارية: والتي تتكون من (مكتب القبول والتسجيل، مكتب الفحص والتصفية، مكتب المراجعة).

2-3- المفتيشية النسبية لفحص المسافرين: والتي تقوم باستعمال التسجيلات التالية (سجل التصريح بالعملة، سجل حجز البضائع ذات القيمة الضئيلة، دفتر الغرامات الجزافية).

3 -قطاع الرقابة اللاحقة ومحطة الإشارة : يشمل مجال الرقابة اللاحقة التي تمارس مصالح مكافحة الغش عدة جوانب وهي:

3-1- رقابة عنصر الوعاء الذي يحدد قيمة الحقوق والرسوم الجمركية واجبة الدفع (قيمة البضائع، منشأ البضاعة، نوعها التعريفي، وزنها، كميتها).

3-2- رقابة المقصد الامتيازي للبضائع المستوردة والمصرح بها (الاستفادة من إعفاء جمركي أو جبائي).

3-3- رقابة مدى حفظ وحيازة الوثائق مهما كانت طبيعتها من طرف الأشخاص (الطبيعية أو المعنوية) والمحددة بالمادة 48 من قانون الجمارك .

3-4- رقابة مدى احترام التعهدات المتعلقة بالأنظمة الاقتصادية الجمركية .

ثانيا: قباضة مفتشية أقسام جمارك بسكرة

حسب التنظيم الهيكلي للمفتشية فان مصلحة القباضة تتكون من عدة مكاتب تعمل بانتظام تحت تصرف القابض والمهمة الرئيسية للقباضة هي متابعة القضايا على مستوى مختلف الهياكل القضائية (مجلس، محكمة) وتحصيل الحقوق والرسوم الجمركية وجمع الموارد المالية للخزينة العمومية، وكذا ضبط المحاسبة والمسير الرئيسي للقباضة هو قابض الجمارك الذي تقع تحت سلطته عدة مصالح تابعة له .

المطلب الثالث: مصالح قباضة أقسام جمارك

يمارس القابض صلاحيات المحاسب العمومي محددة بموجب القانون المتعلق بالمحاسبة، وقانون الجمارك وكذا النصوص القانونية المطبقة في هذا المجال.

أولا : مهام قابض الجمارك : من أهم مهام القابض مايلي

ا- بصفته محاسب عمومي: يكلف القابض بمايلي :

- تحصيل الحقوق والرسوم وتحرير قسيمات بذلك .

- تسيير حسابات الخزينة

- تحرير وصل الدفع للتصريحات المستعجلة.

- ترقيم وإمضاء السجلات المحاسبية الخاصة بالمصالح .

- تسيير سندات الإعفاء بكفالة وسجلات الودائع مالم تتكفل بها المفتيشية الرئيسية أو المفتيشية المختصة.

- مسك ملف الوكلاء لدى الجمارك والمصرحين التابعين لهم (المؤهلين لتمثيلهم أمام إدارة الجمارك).

- مسك سجلات وغلقها عند نهاية كل يوم، وتعداد الميزانية الشهرية والسنوية.

- تسيير حقوق الرفع و قروض الحقوق .

- إعداد حسابات التسيير السنوي طبقا للتشريع والتنظيم المعمول به في هذا المجال .

- وضع حيز التنفيذ قرارات منح القروض .

- التأكد من ضمان حفظ الأرشيف وكدا جميع الوثائق المحاسبية، و التصريحات بعد دفع الحقوق والرسوم، أو بعد تنفيذ التعهدات المكتتبة وهذا خلال المدة القانونية المنصوص عليها في التشريع المعمول به في مجال المراقبة

- تشكيل ملفات دفع الحقوق والرسوم والقيام بتسويتها بناءا على قرار من المدير الجهوي او رئيس مفتيشية الأقسام.

- تشكيل ملفات القبول بدون قيمة للمستحقات الجمركية المشكلة من قسيمات داخل حافظات .

ب- بصفته مودع للبضائع : يكلف القابض بالسهر على الحفظ الجيد لكل مما يلي :

- البضاعة الغير مجمركة في الآجال القانونية والموضوعة في الإيداع، وضمان التصرف فيها في حالة ما لم تعرض للاستهلاك

- البضائع المجمركة والتي لم يتم رفعها في الآجال القانونية، ومتابعة إعادة وضعها في الإيداع المؤقت وضمان التصرف فيها ماعدا تلك التي كانت محل منازعة والتي تكون الإدارة على علم بها .

- البضائع المصادرة، المحجوزة أو المتنازل عنها لفائدة الخزينة العمومية(مسك حسابها وضمان التصرف فيها).

- السهر على الحفاظ على مصالح الخزينة العمومية عن طريق بيع البضائع سريعة التلف أو تلك التي تكون في حالة سيئة أثناء الحفظ، وكذلك التي من شانها أن تتلف البضائع ذات النوعية الجيدة الموجودة في الإيداع، أو التي تشكل خطر على النظافة، صحة أو امن الأشخاص.

ج- بصفته متابع : القابض مكلف ب :

متابعة القضايا والمنازعات المتعلقة بالمخالفات الجمركية من اجل تحصيل الحقوق والرسوم والغرامات لصالح الخزينة وتكون المتابعة إما بالمتابعة الإدارية عن طريق المصالحة أو عن طريق المتابعة القضائية.

ثانيا: مصالح قباضة مفتيشية أقسام جمارك بسكرة

للقباضة مفتيشية أقسام جمارك عدة مصالح تابعة لها وتقع تحت مسؤوليتها، من اجل مباشرة الأعمال المتعلقة بالتحصيلات الجبائية الجمركية وتتمثل هذه المصالح في :

1- مكتب المنازعات

هو مكتب تابع للقباضة مهمته الرئيسية هي متابعة الملفات التي أساسها القضايا ذات الطابع القضائي اي الملفات التي لها علامة مع المحاكم آو المجالس القضائية حيث انه لابد أن يحرر عن كل قضية محضر يبلغ بواسطته القابض نتائجه، وهذا الأخير يبلغ إلى رئيس المفتيشية أي يعتبر هذا المكتب نقطة اتصال بين إدارة الجمارك والقضاء وبالتالي فهي تحتاج إلى متابعة يومية، والكفاءة اللازمة في ميدان القانون.

يقوم هذا المكتب بإنشاء ملف خاص عن كل قضية يتابع فيها أي مخالف للقانون والتشريع الجمركي سواء كانت مخالفة أو جنحة ويتم بذلك متابعة قضائيا من اجل استرجاع الحقوق الجمركية وتسجيل تواريخ الجلسات الخاصة بالمحاكم والمجالس القضائية .

ويتكون ملف قضية المنازعة من :

أ- بيان موجز : المكان، التاريخ، التوقيت، النوع، الكمية، القيمة، المنشأ، مكان التحرير، المحرر.

ب-المحضر: والذي يشمل العناصر التالية:

- السرد المفصل لوقائع المخالفة.

- توقيع القائمين بالحجز .

- وصف الأشياء المحجوزة .

ج- ورقة التخليص: وتتضمن المعلومات حول ظروف ارتكاب المخالفة وتكون على ثلاث نسخ :

- نسختان تبقيان في ملف المنازعة.

- نسخة ترسل إلى رئيس مفتيشية الأقسام الجمارك بسكرة.

وتوضع هذه الوثائق (موجز، المحضر، ورقة التخليص) في ملف بمكتب المنازعات مع (D45) التي تشمل العناصر التالية: (الرقم التسلسلي للقضية، تاريخ تسجيلها، اسم المخالف وعنوانه، ذكر السلعة المعاينة، قيمتها في السوق الداخلية، القيمة الجمركية للبضاعة، وتنسخ هذه الوثيقة إلى ثلاث نسخ وترسل كل منها إلى :

- المديرية الجهوية للجمارك.

- رئيس مفتيشية الأقسام.

- قباضة الجمارك (مكتب المنازعات) وفي حالة المصالحة يتم تحرير وثيقة المصالحة الإدارية النهائية وتوقع من طرف المخالف لقبولها المصالحة وتعتبر القضية منتهية .

د-مهام المكتب :

تتمثل مهام مكتب المنازعات في :

- حجز البضاعة المغشوشة والتي لم يقدم صاحبها إثبات، سندات، فواتير تثبت الوضعية القانونية للبضاعة، والتي تثبت بأنها قد وضعت أو جلبت لإثبات منشأها أو مقصدها .

- تسلم للشخص المتابع استلام مقابل حجزها ويذكر فيها عدد ونوع وطبيعة البضاعة المتنازع فيها .

- استدعاء المعني إلى مقر الفرقة قصد متابعة القضية الخاصة به .

- مصادرة وسيلة النقل إن وجدت، وهذا فيما إذا كانت البضاعة غير مهربة أو محظورة .

2- خلية التبليغ والتحصيل

انشات بموجب المقرر رقم: 28/م ع ج / د//م.د/ 400 المؤرخ في : 2005/08/01 الذي يتضمن احداث لدى قابض الجمارك، خلايا طخ/4متخصصة في تبليغ الأحكام والقرارات القضائية أو الإدارية ومتابعة تنفيذها فهي مكلفة بما يلي :ظ"ذ/

2-1 فيما يخص تبليغ وتنفيذ الأحكام والقرارات القضائية:

أ- سحب النسخ التنفيذية والقرارات القضائية من الجهات القضائية .

ب- تبليغ الأحكام والقرارات القضائية .

ج-تبليغ أوامر الدفع .

د- تحرير محاضر التبليغ في كل حالة .

هـ- التعاون مع المصالح المكلفة بالأمن فيما يتعلق بتنفيذ أوامر الإكراه البدني وتتمثل فيما يلي :

- التأشير على أوامر الإكراه الجمركي لدى الجهات القضائية المختصة والقيام بتبليغ هذه الأوامر.

- تحرير محاضر التبليغ .

- تنفيذ تعليمات والأوامر الصادرة عن قابضي الجمارك المتعلقة بالا كراه الجمركي .

2-2 فيما يخص التحري على أموال مديني إدارة الجمارك:

أ- إخطار مختلف مؤسسات الدولة مباشرة وكتابيا، على المستوى المحلي والجهوي (الضرائب أو البنوك، أو الخزينة العمومية، أو أي مصلحة أخرى لها علاقة بذلك) التي يمكن أن تعطي استعلامات مفيدة حول ملاءة المدين.

ب- يفوض للخلية من اجل القيام بإجراءات التنفيذ والتحصيل لصالح قباضات أخرى، عندما يتعلق الأمر بمدين قاطن في مقاطعتها الإقليمية.

ج- يتوجب على رئيس الخلية إعداد تقرير يومي عن مختلف نشاطات الخلية المكلف بها وتقديمه إلى قابض الجمارك الذي يقوم بدوره إعلامها لمسؤوليه المباشرين .

2-3-السجلات المعمول بيها في هذا المكتب (خلية التبليغ والتحصيل):

من أهم السجلات التي يعمل بيها مكتب التبليغ والتحصيل هي :

- سجل الاستدعاءات.

- سجل الإكراه البدني والإبقاء في السجن.

- سجل الأبحاث العامة.

- سجل تبليغ الأحكام والقرارات الغيابية.

- سجل التنبيه بالوفاء والتبليغ.

- سجل تحقيقات حول الملاءة.

- سجل الصيغ التنفيذية.

- سجل دفع الغرامات بالتقسيط.

3- أمين الصندوق : وتتمثل مهامه فيما يلي

- يتم تسديد الحقوق والرسوم الجمركية وكل العمليات الخاصة بالتحصيلات الجمركية (جمركة البضائع والسيارات، تحصيل غرامات التهريب والغش ....) وكذا التحقق من صلاحية التصفية ومعرفة طريقة الدفع (نقد، صك، حساب بريدي، سند أمر..) .

- تحصيل وتحرير إيصال للمصرح لدى الجمارك .

- تحصيل غرامة سند العبور لانتهاء مدة صلاحيته.

- غرامة منازعة الغرامة على التصريح، المادة 319من قانون الجمارك .

- كفالة على الحقوق والرسوم الجمركية .

4-الوكيل المفوض: ويتمثل دوره فيما يلي

- الإشراف وتسيير شؤون القباضة في حالة غياب القابض بهدف استمرار العمل.

- مراقبة ومتابعة الصندوق وكذا السجلات المحاسبية وعمليات التحويل والتسديد.

- يقوم بإعادة ترتيب الحسابات وسيرها وهو همزة وصل بين المكاتب.

يساعده قسم المحاسبة حيث يتلقى هذا المكتب ورقة اليوم والنسخ من إيصالات الدفع المحررة من طرف أمين الصندوق قصد ضبط وتصنيف ومسك السجلات المحاسبية وتقييد كل العمليات المتعلقة بالإيرادات والتحويلات والنفقات حيث يتم تدوينها على يومية العمليات المختلفة، واليومية المساعدة على الإيرادات واليومية العامة، وكذلك وصولات الدفع والأمر والنفقة (وثيقة توزيع ناتج الغرامات بعد ملف المنازعة والبيع بالمزاد العلني(C47).

المبحث الثاني: الإطار المنهجي والدراسة

يتناول هذا المبحث وصفا للإطار المنهجي للدراسة، ويتضمن منهج الدراسة وأداة الدراسة بالإضافة إلى الدراسة الميدانية والتي تتضمن الإطار الوصفي لمجتمع الدراسة والأساليب الإحصائية المستخدمة.

المطلب الأول: حدود الدراسة

جاءت حدود الدراسة كالاتي:

1: حدود الدراسة.

يمكن وضع حدود للدراسة وتوضيح هدفها من خلال ما يلي:

أ-الحدود البشرية: أنجزت الدراسة الميدانية على موظفي مفتيشية الجمارك لولاية بسكرة .

ت- الحدود الموضوعية: اقتصرت الدراسة على دراسة الأثر بين المتغيرين التاليين: رقمنة الإدارة الجمركية كمتغير مستقل على الإجراءات الجمركية كمتغير تابع.

ث- الحدود المكانية: تمت الدراسة الميدانية على مستوى مفتيشية الجمارك لولاية بسكرة .

ج- الحدود الزمانية: أجريت الدراسة الميدانية خلال السداسي الثاني من السنة الجامعة 2022-2023.

المطلب الثاني: مجتمع وعينة الدراسة

مجتمع الدراسة: يتمثل في جميع الموظفين في مديرية مفتيشية الجمارك لولاية بسكرة .

المجتمع المستهدف: يتمثل في الاطارات في مديرية مفتيشية الجمارك لولاية بسكرة تابعين لسلك وزارة المالية ويقدر عددهم 200 موظف.

عينة الدراسة: لمعرفة أثر الرقمنة على تسهيل المعاملات الجمركية، أخذنا عينة عشوائية بلغ حجمها 40 موظف تم توزع الاستبانة حيث تم استرجاع 37استبانة، تم رفض 7 استبانات وقبول 30 استبانة والتي كانت كلها صالحة للدراسة، أي بنسبة 77.5 % وهي نسبة جيدة جدا لاتمام البحث.

المطلب الثالث: الأدوات الإحصائية المستخدمة وثبات أداة الدراسة

من اجل الحصول على نتائج دقيقة قمنا باستخدام مجموعة من الأدوات والتي سنطرق إليها في هذا المطلب بالإضافة إلى ثبات أداة الدراسة

أولا: الأدوات الإحصائية المستخدمة

من اجل جمع المعلومات اللازمة للقيام بالدراسة استخدمنا الأدوات التالية:

للإجابة على أسئلة الدراسة واختبار صحة الفرضيات تم استخدام الإحصاء الوصفي، بباستخدام البرنامج الإحصائي SPSS، وتشمل هذه الأساليب على ما يلي:

1- تم استخدام جداول التكرارية والنسب المئوية لتمثيل الخصائص الديمغرافية والشخصية لأفراد مجتمع الدراسة.

2- لقياس ثبات أداة الدراسة تم استخدام معامل ألفا كروبناخ (ALPHA DE CRONBACH) ومعامل صدق المحك لقياس الصدق البنائي.

3- حساب كل من الوسط الحسابي والانحراف المعياري كمقاييس النزعة المركزية، من أجل وصف وبعض متغيرات الدراسة.

4- لمعرفة درجة الموافقة العامة على محاور الدراسة وتم حساب المتوسط الحسابي المرجح .

5- استعمال اختبار سميرنوف كولموغوروف لاختبار خضوع توزيع الدراسة للتوزيع الطبيعي.

6- استعمال نتائج التحليل التباين للانحدار للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية.

7- استعمال نتائج التحليل التباين للانحدار المتعدد لاختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية.

1.أداة جمع البيانات

من أجل جمع المعلومات والحصول على البيانات اللازمة للدراسة التي تساعد على تحقيق أهدافها، تم الاعتماد على الأداة والمتمثلة في الاستبيان وتم تقسيمه إلى أجزاء مكملة لبعضها.

الجزء الأول: يتكون من أسئلة حول المعلومات الشخصية لأفراد العينة و يتضمن من 4 فقرات حول:الجنس، المؤهل العلمي، الرتبة، الخبرة المهنية.

الجزء الثاني:

أولا–الجزء المتغير المستقل، و تمثل الرقمنة في الإدارة الجمركية وتم تقسيمه إلى اربع عناصر كالتالي:

أ–البعد الأول، العتاد تم تقسيمه إلى4 فقرات

ب–البعد الثاني: البرمجيات، وتم تقسيمه إلى 4 فقرات

ج–البعد الثالث: الاتصال، وتم تقسيمه إلى 4 فقرات

د–البعد الرابع القوى البشرية المؤهلة، و تم تقسيمه الى 4 فقرات

ثانيا الجزء المتغير التابع، ويمثل الإجراءات الجمركية وتم تقسيمه هو الآخر إلى أربع عناصر

أ –البعد الأول: االزمن و تم تقسيمه إلى 6 فقرات

ت–البعد الثاني: التكلفة و تم تقسيمه إلى 5 فقرات

ج– البعد الثالث: الأمن و تم تقسيمه إلى 5 فقرات

د– البعد الرابع: الفعالية وتم تقسيمه إلى 6 فقرات

ثانيا: اختبار التوزيع الطبيعي:

يتعين علينا أن نختبر طبيعة توزيع بيانات الدراسة لمعرفة إذا كانت تتوزع طبيعيا وذلك لتحديد الأدوات الإحصائية التي يجب استخدامها معلامية كانت أم لامعلامية ويمكن صياغة الفرضية كالتالي:

H0: تتوزع بيانات الدراسة توزيعا طبيعيا.

1H: لا تتوزع بيانات الدراسة توزيعا طبيعيا.

جدول 7: اختبار التوزيع الطبيعي للعينة

SHAPIRO- WILK		KOLMOGOROV-SMIRNOV		
مستوى الدلالة SING	إحصاء	SINGمستوى الدلالة	إحصاء	
0.101	0.942	0.067	0.154	العتاد
0.093	0.940	0.135	0.141	البرمجيات
0.019	0.914	0.000	0.246	الاتصال
0.063	0.934	0.018	0.176	القوى الشرية
0.121	0.945	0.200	0.114	الزمن
0.19	0.915	0.010	0.186	التكلفة
0.067	0.935	0.200	0.096	الأمن
0.054	0.931	0.025	0.171	الفعالية
0.502	0.969	0.087	0149	رقمنة إدارة الجمارك
0.193	0.952	0.200	0.122	تسهيل الإجراءات الجمركية

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V23

يبدو من خلال الجدول السابق أن القيمة الاحتمالية SIG أكبر من مستوى المعنوية 050, لأغلب الأبعاد باختبار KOLMOGOROV-SMIRNOV وبالتالي قبول الفرضية الصفرية القائلة أن البيانات تتوزع توزيعا

طبيعيا ورفض الفرضية البديلة والقائلة لا تتوزع بيانات الدراسة توزيعا طبيعيا، ويستلزم قبول الفرضية الصفرية استخدام الإحصاءات اللامعلمية.

ثالثا: الصدق والثبات

لابد من دراسة مدى الاتساق، باختبار معامل الارتباط وارتباط بيرسون للأبعاد لتأكد من صدق أداة الدراسة

1-صدق وثبات البعد الأول : وكانت نتاءج الجدول كمايلي:

جدول08: صدق وثبات المتغير الأول

القوى البشرية	الاتصال	البرمجيات	العتاد		
0.513	0.821	0.796	0.803	ارتباط بيرسون	رقمنة إدارة الجمارك
0.004	0.000	0.000	0.000	SINGمعامل ارتباط	

المصدر ، بناءا على مخرجات SPSSV23

الجدول السابق يبين أن جميع معاملات ارتباط أبعاد المتغير الأول موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى المعنوية اقل من (0.05) وتعبر عن مدى اتساق هذه الأبعاد مع المتغير المستقل، وبالتالي تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي لهذه الأبعاد.

2- صدق وثبات ابعاد المتغير الثاني: حيث جاءت النتائج في الجدول كمايلي:

جدول9: صدق وثبات المتغير التابع و المتغير

الفعالية	الأمن	التكلفة	الزمن		
0.887	0.930	0.930	0.879	ارتباط بيرسون	تسهيل إجراءات الجمركية
0.000	0.000	0.000	0.00	SINGمعامل ارتباط	

المصدر ، بناءا على مخرجات SPSSV23

الجدول السابق يبين أن جميع معاملات ارتباط أبعاد المتغير الأول موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى المعنوية اقل من (0.05) تعبر عن مدى اتساق هذه الأبعاد مع المتغير التابع، وبالتالي تم التأكد من صدق الاتساق الداخلي لهذه الأبعاد.

ومنه خلال الجداول السابقة يمكن الاعتماد على أداة الدراسة أي الاستبانة كوناه على درجة عالية من الصدق والثبات كما يمكن الاعتماد على الأبعاد الموضحة سابقا كونها جديرة بدراسة الموضوع.

رابعا: مقياس ليكرت

و تم الاعتماد على مقياس ليكرت للتعرف على وجهة نظر الزبائن حول كل عنصر من عناصر التسويق بالعلاقات المقدم من طرف البنك محل الدراسة و درجة ولائهم له.

يتكون هذا المقياس من 5 درجات كما يلي:

الجدول 10: مقياس ليكرت الخماسي

الدرجة	الإجابة	المتوسط المرجح	درجة الموافقة
1	لا أوافق بشدة	من 1الى1.79	ضعيفة جدا
2	لا أوافق	1.8الى2.59	ضعيفة
3	محايد	من2.6الى3.39	متوسطة
4	موافق	من3.4الى4.19	عالية
5	موافق بشدة	من4.2الى5	عالية جدا

المصدر:عبد الفتاح عز مقدمة في الإحصاء الوصفي و الاستدلالي باستخدام SPSS دار خوارزم العلمية للنشر والتوزيع المملكة العربية السعودية،2007،ص540

وحددت مجالات الإجابة كما يلي:

- حساب المدى 5-1=4، ثم قسمت الناتج على العدد 5، 4/5=0,8

- حساب الحد الأقصى للمجال الأول للإجابة كالتالي: 0,8+1 = 1,8، يصبح لدينا المجال الأول للإجابة وهو 1_1,8
- نضيف 0,8 كل مرة لنهاية المجال لتحديد نهاية المجال التالي لتصبح بقية المجالات كما هي مبينة في الجدول أعلاه.

خامسا: ثبات أداة الدراسة

أما فيما يخص ثبات أداة الدراسة والذي يقصد به درجة الاتساق الداخلي بين مفردات الأداة، وإمكانية الحصول على نفس النتائج أو نتائج قريبة منها في حال إعادة الدراسة على عينة أخرى وفي أوقات أخرى قمنا بدراسة ثبات الاستبيان ومن بين أهم المعاملات المستعملة "الفا كرونباخ" الذي يأخذ القيمة 0الى 1 تعبيرا عن نسبة الثبات ، و الجدول التالي يوضح نتائج هذا المعامل:

الجدول 11: نتائج قياس معامل الثبات (الفا كرونباخ):

المجال	معامل الثبات الفا كرونباخ
10	0.935

المصدر: من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات(SPSSV23)

من خلال الجدول يتبين لنا أن قيمة معامل ألفا كرونباخ الكلي للاستبيان تساوي 0.935 كون هذه القيمة أعلى من القيمة التي تقبل عندها درجة الاعتمادية البالغة 0.6، فان معامل الثبات مرتفع و جيد ويمكن القول انه تقريبا نسبة 93.5%من العينة يعيدون نفس الإجابة في حال إعادة استجوابهم من جديد،وهي نسبة مقبولة تعبر عن مدى مصداقية النتائج التي يمكن تحصيلها من هذا الاستبيان.

المبحث الثالث: عرض و تحليل نتائج الدراسة واختبار الفرضيات

سنحاول من خلال المبحث عرض الخصائص الشخصية لعينة الدراسة وتحليل النتائج واختبار فرضيات الدراسة

المطلب الأول: الخصائص الشخصية لعينة

قمنا باحتساب تكرارات فئات العينة وجاءت مايلي:

1- خصائص العينة حسب الجنس: يوضح الجدول أدناه توزيع أفراد العينة حسب الجنس كما يلي:.

الجدول 12: توزيع أفراد العينة حسب الجنس.

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية %
ذكر	12	% 40
أنثى	18	% 60
المجموع	30	% 100

المصدر:من إعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات برنامج (SPSSV23)

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل 4: توزيع أفراد العينة حسب الجنس

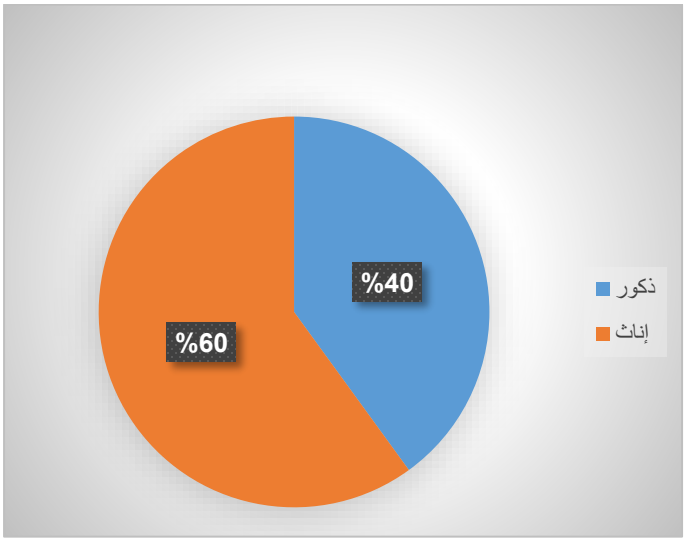

من خلال الجدول والشكل السابقين يتبين أن عينة الدراسة شملت كلا الجنسين ولكن بنسب متفاوتة حيث بلغت نسبة الذكور % 40.0، بينما الإناث فقد بلغت نسبتهم 60.0%، والفرق بين نسبة الإناث والذكور فرق صغير حيث جاءت نسبة الإناث أكبر من نسبة الذكور، وهذا نظرا لأن الاستبيان وزع داخل محيط الإدارة أو المؤسسة أي أن الموظفين من النساء(الإناث) داخل الإدارة بالزي المدني أكبر .

2- خصائص العينة حسب المؤهلات العلمية:

يوضح الجدول التالي توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي:

الجدول 13: توزيع أفراد العينة حسب المستوى التعليمي

الفئات	التكرارات	النسبة المئوية %
ثانوي	6	20
ليسانس	10	33.3
ماستر	12	40
-شهادات أخرى (تقني في الإعلام الآلي، شهادة جامعية للدراسات التطبيقية)	2	6.7
المجموع	30	100

المصدر : من اعداد الطالبة بالاعتماد على مخرجات (SPSSV23)

ويمكن تمثيل الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل5: مخطط بالأعمدة لافراد العينة حسبة المستوى التعليمي.

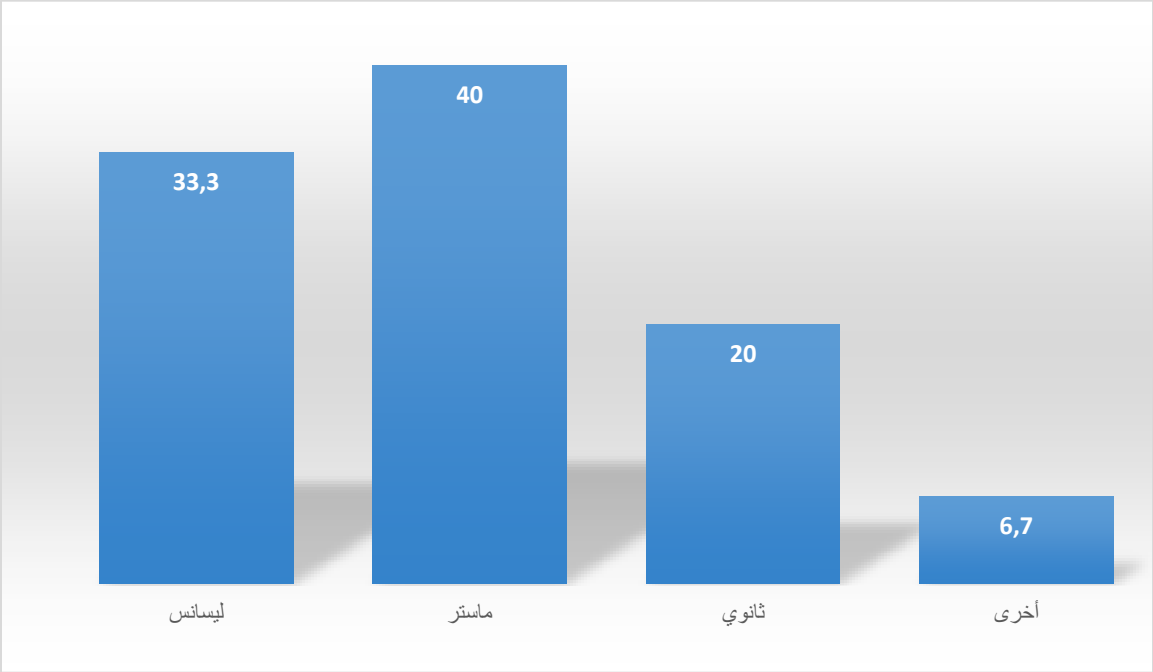

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V23

من خلال إجابات المبحوثين التي مثلت في الجدول و الشكل ظهرت لدينا أربعة فئات للمستويات الثانوي، ليسانس، الماستر ومستويات أخرى، ولقد غلبت على العينة فئة الجامعي نظامي أكاديمي بنسبة 73.3 % يتصدرها مستوى الماستر بمعدل 40.0% يليه مستوى ليسانس بمعدل 33.3% ثم الثانوي بنسبة 20.0%، أما المبحوثين الحاملين لشهادات أخرى مثل شهادة الجامعية للتطبيقات وتقني في الاعلام الآلي الأقل من الثانوي فجاءت بنسبة 6.7% من عينة الدراسة ومنه نلاحظ مدى اهتمام المفتشية من جهة بتوظيف أفراد يحملون شهادات عليا لتتولي مناصب في الإدارة وحثها الموظفين على الالتحاق بالجامعات بهدف الترقية على أساس الشهادة من جهة أخرى، وهذا بمثابة تقديم إضافة لإدارة الجمارك .

3- خصائص العينة حسب الرتبة:

يوضح الجدول التالي ترتيب الرتب وهي كالآتي:

الجدول 14: توزيع أفراد العينة حسب الرتب

الرتب	التكرار	النسبة %
ضابط رقابة	7	23.3
مفتش رئيسي	10	33.3
مراقب عام	2	6.7
مراقب عام رئيسي	2	6.7
رتب أخرى(عريف ،ضابط فرق)	9	30
المجموع	30	100

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على مخرجات(SPSSV23)

ويمكن تمثيل الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل 06: مخطط الأعمدة لرتب افراد العينة.

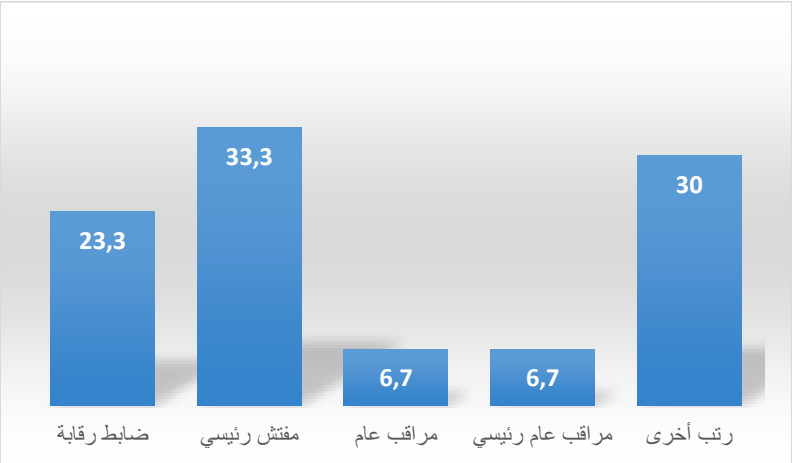

المصدر: إعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSS V23

من خلال إجابات الموظفين ظهرت في الجدول والشكل لدينا سيطرة رتبة المفتش الرئيس على عينة الدراسة بنسبة 33.3% تليها رتبة ضابط الرقابة بنسبة 23.3%، أما الموظفين مراقب عام ومراقب رئيسي فجاؤوا بنسب متساوية قدرت بـ 6.7% لكل منهما وجاءت الرتب الأخرى والمتمثلة في عريف ، ضابط فرق في استمارة الدراسة بنسبة 30.0% من عينة الدراسة، وعليه فإن مفتشية الجمارك تولي اهتمام بجانب الدراسي وتحسين المستوى العلمي لموظفيها واستعماله شرط في ترقية على أساس الشهادة في صعود سلم الرتب الاداري.

4-خصائص العينة حسب الخبرة المهنية:

يوضح الجدول التالي الخبرة المهنية وهي كالتالي:

الجدول 15: الخبرة لأفراد العينة

سنوات الخبرة بالسنوات	التكرار	النسبة%
من 1-5 سنوات	1	3.3
من 5-10سنوات	4	13.4
من 11-20 سنوات	16	53.3
أكثر من21 سنة	9	30
المجموع	30	100

المصدر : من إعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSSV23

ويمكن تمثيل الجدول السابق من خلال الشكل التالي:

الشكل7: تمثيل بمخطط الأعمدة لسنوات الخبرة لأفراد العينة

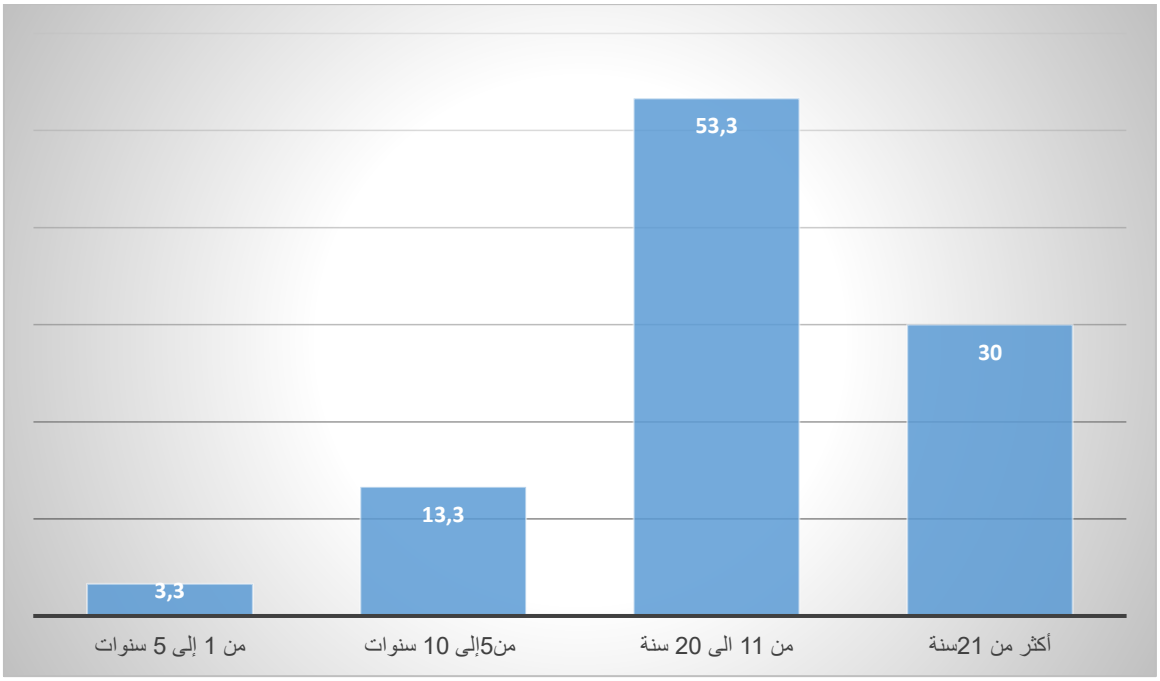

المصدر: إعداد الطلبة بناءا على مخرجات SPSS V23

من خلال نتائج الجدول والشكل يتضح أن أغلبية أفراد العينة تتراوح خبرتهم من 11 الى 20 سنة في المنصب الذي يشغلونه حاليا حيث تصل نسبتهم إلى 53.3%، وقدرت نسبة الذين خبرتهم أكثر من 21 سنة ب 30.0%، والذين خبرتهم أقل من عشرة سنوات كانت نسبتهم 13.3%، والذين تنحصر خبرتهم ما بين 1 الى 5 سنوات قدرت ب 3.3% متمثلة في مفردة واحدة من عينة الدراسة، أي أن أغلب أفراد عينة الدراسة هم من ذوي الخبرة ، الامر الذي ينعكس بشكل اجابي على أدائهم الوظيفي .

المطلب الثاني: تحليل نتائج متغيرات الدراسة

جاءت نتائج التحليل التي تمثل أبعاد المتغير المستقل الأول لواقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجمركية والمتغير الثاني تسهيل إجراءات الجمركية كمايلي:

أولا: أبعاد الرقمنة في الإدارة الجمركية

يتم تقييم إجابات عن أبعاد المتغير المستقل واقع تطبيق الرقمنة في إدارة الجمارك كمايلي:

1-بعد العتاد: يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعد العتاد مع تحديد اتجاه العام وفق آراء المبحوثين كما يلي:

الجدول 16: تقييم إجابة عبارات بعد العتاد :

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	تقوم مفتشية أقسام الجمارك بتوفير العدد اكافي من أجهزة الحاسوب وملحقاتها لجميع مصالحها	3.50	1.075	1	(جيد)
2	يتم تحديث وتجديد عتاد الحاسوب بصفة دورية ومستمرة.	2.90	1.185	2	(متوسط)
3	يتم تطبيق تقنيات التعرف على الوجه والمسح الضوئي.	2.20	1.349	4	(ضعيف)
4	يستخدم أعوان المفتشية أجهزة السكانير المتنقلة عبر الطرق.	2.70	1.442	3	(متوسط)
	العتاد	2.8250	1.05689		متوسط

من اعداد الطالبة: اعتمادا على مخرجات SPSSV23

يظهر الجدول السابق اتجاه اجابات الموظفين في ما يخص بعد العتاد حيث المتوسط العام 2.82 وانحراف معياري 1.05689 وهو معدل متوسط بالنسبة سلم ليكارت الخماسي وجاءت مؤشراته بين درجة الجيد، المتوسطة، والضعيف مرتبة كما هو موضع في الجدول أعلاه، حيث تقوم المفتشية بتوفير عدد كافي من أجهزة الحاسوب وملحقاه وهذا لاتمام متطلبات الوظيفة ويعتبر توفر أجهزة الحاسوب ضرورة حتمية لانجاز المهام ،

احتلال الرتبة الثانية لمحتوى العبارة "تجدد العتاد بصفة دورية" كونه أمر ضروري داخل إدارة حتى لا يحدث تأخير في إتمام المهام، بينما احتلت الفقرة "وتطبق تقنية التعرف على الوجه بالمسح الضوئي"، و "تستخدم أجهزة السكانير المتنقلة عبر الطرق " الرتبة 3و 4 على التوالي ومنه نستنتج غياب العتاد الضروري في عمليات الميدانية التي يكلف بها موظفي الجمارك خارج الإدارة أو داخلها وهو امر ضروري في انتشار الرقمنة وتسهيل االاجراءات والتخلص من المراقبة المادية واختصار الوقت

2- إجابات المبحوثين حول بعد البرمجيات:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية لبعد البرمجيات :

جدول17: تقييم إجابة عبارات بعد البرمجيات

	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	تعتمد المفتشية في عملها على نظام الترميز والتصنيف المنسق الجمركي	4.03	1.066	1	(جيد جدا)
2	تستخدم المفتشية نظام الاستجابة السريع لإدخال فوري للبيانات في النظام المعلوماتي الجمركي	3.64	1.193	4	(جيد)
3	يسمح النظام الفرعي للمنازعات تسجيل المخالفات المتعلقة بالعمليات التجارية على مستوى مكتب الجمارك	3.87	1.042	3	(جيد)
4	يقوم النظام الفرعي لعمليات الجمركة بالإدخال الآلي للإجراءات بداية من بيان الحمولة إلى غاية الإخراج من المخازن ومساحات الإيداع المؤقت	3.90	0.923	2	(جيد)
	البرمجيات	3.8583	0.760035		جيد

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSSV23

يظهر الجدول السابق اتجاه اجابات الموظفين في ما يخص بعد البرمجيات حيث المتوسط العام 3.85 وانحراف معياري 0.76035 وهو معدل جيد بالنسبة سلم ليكارت الخماسي وجاءت مؤشراته بين درجة الجيد والجيد جدا مرتبة كما هو موضع في الجدول أعلاه، حيث تعتمد المفتشية في عملها على نظام الترميز والتصنيف المنسق الجمركي ، يقوم النظام الفرعي لعمليات الجمركة بالإدخال الآلي للإجراءات بداية من بيان الحمولة إلى غاية الإخراج من المخازن ومساحات الإيداع المؤقت، يسمح النظام الفرعي للمنازعات تسجيل المخالفات المتعلقة بالعمليات التجارية على مستوى مكتب الجمارك، يقوم النظام الفرعي لعمليات الجمركة بالإدخال الآلي للإجراءات بداية من بيان الحمولة إلى غاية الإخراج من المخازن ومساحات الإيداع المؤقت.

3-إجابات المبحوثين حول بعد الاتصال:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد الاتصال كمايلي:

الجدول 18: تقييم إجابة عبارات بعد الاتصال

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	تستخدم المفتشية نظام التبادل الإلكتروني للبيانات لمشاركة المعلومات مع جميع المتعاملين مع ادارتها	3.43	1.382	4	موافق(جيد)
2	تعتبر خاصية الشباك الوحيدة النقطة الوحيدة لاتمام إجراءات الجمركة والتكفل بوثائق المراقبة المتعلقة بالاستيراد والتصدير	3.67	1.093	3	موافق(جيد)
3	يتم استخدام الموقع الالكتروني للجمارك للاطلاع على الاحصائيات بالاضافة الى القوانين والأنظمة التي تتولى الإدارة تنظيمها	4.17	0.747	2	موافق (جيد)

4	يوفر النظام الفرعي للاحصائيات المعلومات اللازمة عن حجم التجارة اخارجية الاتصال	4.24	0.636	1	موافق بشدة(جيد جدا)
	بعد الاتصال	3.8722	0.63643		جيد

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSSV23

يظهر الجدول السابق اتجاه اجابات المبحوثين في ما يخص بعد الاتصال حيث المتوسط العام 3.87 وانحراف معياري 0. 63643 وهو معدل جيد بالنسبة سلم ليكارت الخماسي وجاءت مؤشراته بين درجة الجيد والجيد جدا مرتبة كما هو موضع في الجدول أعلاه، وجاء ترتيب العبارات من 1-4 كالتالي يوفر النظام الفرعي للإحصائيات المعلومات اللازمة عن حجم التجارة الخارجية،ثم يتم استخدام الموقع الالكتروني للجمارك للاطلاع على الاحصائيات بالاضافة الى القوانين والأنظمة التي تتولى الإدارة تنظيمها، تعتبر خاصية الشباك الوحيدة النقطة الوحيدة لاتمام إجراءات الجمركة والتكفل بوثائق المراقبة المتعلقة بالاستيراد والتصدير و تستخدم المفتشية نظام التبادل الإلكتروني للبيانات لمشاركة المعلومات مع جميع المتعاملين مع ادارتها .

4- إجابات المبحوثين حول بعد القوى البشرية المؤهلة:

يوضح الجدول التالي المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لبعد لقوى البشرية المؤهلة كما يلي:

جدول 19: تقييم نتائج العبارات بعد القوى البشرية المؤهلة

الترقيم	الفقرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	تتوفر إدارة الجمارك على كوادر بشرية ذات كفاءة قادرة على استخدام المعلوماتية والاتصالات الحديثة	4.10	0.759	3	(جيد)
2	يتم الإخذ بعين الاعتبار عند استقطاب الموارد البشرية، مهارات الأفراد المتعلقة بالقدرة على التعامل مع	3.97	0.890	4	(جيد)

	البرمجيات				
3	يتم تبادل المعلومات والخبرات وعلاقات التشاور مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى الدولي	4.14	0.848	2	(جيد)
4	يتم تكوين وتدريب موظفي الجمارك على استخدام أجهزة والبرامج الخاصة بالرقمنة القوى البشرية	4.21	0.630	1	(جيد جدا)
	الموارد البشرية المؤهلة	4.0889	0.52050		جيد

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على SPSSV23

يظهر الجدول السابق اتجاه اجابات المبحوثين في ما يخص بعد القوى البشرية حيث المتوسط العام 4.08 وانحراف معياري 62050 .0 وهومعدل جيد بالنسبة سلم ليكارت الخماسي و جاءت مؤشراته بين درجة الجيد والجيد جدا مرتبة كما هو موضع في الجدول أعلاه، حيث جاء ترتيب فقرات العد من 1-4 كالتالي، تكوين وتدريب موظفي الجمارك على استخدام أجهزة والبرامج الخاصة بالرقمنة، يتم تبادل المعلومات والخبرات وعلاقات التشاور مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى الدولي، تتوفر إدارة الجمارك على كوادر بشرية ذات كفاءة قادرة على استخدام المعلوماتية والاتصالات الحديثة، يتم الأخذ بعين الاعتبار عند استقطاب الموارد البشرية، مهارات الأفراد المتعلقة بالقدرة على التعامل مع البرمجيات.

الجدول 20: تقييم نتائج أبعاد المتغير المستقل رقمنة الإدارة الجمركية

البعد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
العتاد	2.8250	1.05689	4	متوسط
البرمجيات	3.8583	0.76035	3	جيد
الاتصال	3.8722	0.63643	2	جيد
القوى البشرية	4.0889	0.62050	1	جيد
متغير الأول إدارة الجمارك الرقمية	3.6611	0.57366	/	جيد

المصدر من اعداد الطالبة اعتمادا على SPSSV23

يظهر الجدول السابق اجاه إجابات موظفي المفتشية فيما يخص المتغير الأول رقمنة الإدارة الجمركية

حيث المتوسط العام3.66 وانحراف معياري 0.573 وهو معدل جيد بالنسبة لسلم ريكارت الخماسي وجاء الابعاد مرتبة من1إلى4 على التوالي القوى البشرية يليها الاتصال، يليها البرمجيات يليها أخيرا العتاد يعني أن المفتشية تظهر عليها ملامح تجسيد الرقمنة متمثلة في قوى البشرية تليها الاتصالات المتمثل في نظام الاعلام الآلي ثم في تدني الترتيب البرمجيات والعتاد .

ثانيا: تقييم اجابات عن ابعاد المتغير التابع تسهيل الإجراءات الجمركية

تم اخذ إجابات موظفي مفتشية وتقييمها حول ابعاد المتغير الثاني تسهيل الإجراءات الجمركية كما يلي:

1- إجابات المبحوثين حول بعد الزمن : جاء تقييم إجابات موظفين حول بعد الزمن

جدول21: تقييم نتائج الإجابة على عبارات بعد الزمن

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	تمتلك إدارة الجمارك نظام رقمي يمكنها من اختصار مراحل عملية الجمركة من خلال حذف إجراءات المراقبة الشكلية في مرحلة القبول والتسجيل	3.97	0.999	1	(جيد)
2	تتم عمليات التقييم الجمركي في اجال قصيرة بسبب امكانية العودة الفورية ألى أرشيف العمليات الجمركية السابقة	3.93	0.907	2	(جيد)
3	يتم تسريع أجال التسديد اتمام الاجراءات الجمركية والتي من شأنها تخفيض التكاليف اللوجستية.	3.90	0.923	4	(جيد)
4	يتم اللجوء للتصريح الجمركي الالكتروني بشكل يغطي جميع الأنظمة الجمركية للبضائع الاستيراد والتصدير مما يسمح بتوفير وقت انهاء المعاملات الجمركية بشكل سريع	3.93	0.998	3	(جيد)
5	يساهم الشباك الوحيد في تسريع اجراءات الجمركة على متسوى النقاط الحدودية سواء البرية،البحرية أو الجوية	3.86	0.990	5	(جيد)
	بعدالزمن	3.8522	0.67742		جيد

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSSV23

يظهر الجدول السابق اتجاه اجابات المبحوثين في ما يخص بعد الزمن حيث المتوسط العام 3.85 وانحراف معياري 0. 67742 وهو معدل جيد بالنسبة لسلم ليكارت الخماسي وجاءت أ مؤشراته جيمعها بدرجة جيدة مرتبة كما هو موضع في الجدول أعلاه، حيث جاء ترتيب الفقرات من 1-5 على التوالي تمتلك إدارة الجمارك نظام رقمي يمكنها من اختصار مراحل عملية الجمركة من خلال حذف إجراءات المراقبة الشكلية في مرحلة القبول والتسجيل، تتم عمليات التقييم الجمركي في اجال قصيرة بسبب امكانية العودة الفورية إلى أرشيف العمليات الجمركية السابقة، يتم اللجوء للتصريح الجمركي الالكتروني بشكل يغطي جميع الأنظمة الجمركية للبضائع الاستيراد والتصدير مما يسمح بتوفير وقت انهاء المعاملات الجمركية بشكل سريع، يتم تسريع أجال التسديد اتمام الاجراءات الجمركية والتي من شأنها تخفيض التكاليف اللوجستية ويساهم الشباك الوحيد في تسريع اجراءات الجمركة على مستوى النقاط الحدودية سواء البرية، البحرية أو الجوية.

2- إجابات المبحوثين حول بعد التكلفة

تقييم بعد التكلفة لمتغير التابع تسهيل الإجراءات جاء كما يلي :

جدول 22: تقييم إجابة على عبارات بعد التكلفة

الرقم	الفقرة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	يتم تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية إلكترونيا مما يوفر مراقبة آنية لإيرادات الدولة	3.97	0.999	1	(جيد)
2	يتم الاعتماد على البريد الالكتروني والأرشيف الالكتروني، مما يقلص من استخدام الورق وأماكن الحفظ و الطباعة .	3.93	0.907	4	(جيد)
3	تساعد على تخفيض تكاليف المتعلقة بإجراءات العمل الاداري، وتقليل طوابير الانتظار لاستصدار التصريح الجمركي	3.90	0.923	3	(جيد)
4	زيادة حصيلة الإيرادات بفضل الاعتماد المصلحة على وسائل الكترونية في السداد.	3.93	0.998	2	(جيد)
5	يسمح الشباك الوحيد بتقليص تكاليف اجراءات المراقبة وتحسين الاتصال بين مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية.	3.86	0.990	5	(جيد)
	بعد التكلفة	3.6800	1.0733		جيد

مصدر من اعداد الطالبة من مخرجات SPSSV23

يظهر الجدول السابق اتجاه اجابات المبحوثين في ما يخص بعد التكلفة حيث المتوسط العام 3.68 وانحراف معياري 1.07331 وهو معدل جيد بالنسبة لسلم ليكارت الخماسي وجاءت مؤشراته جيمعها بدرجة جيدة مرتبة كما هو موضع في الجدول أعلاه ،حيث جاء ترتيب الفقرات في الجدول من1-5 على التوالي يتم تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية إلكترونيا مما يوفر مراقبة آنية لإيرادات الدولة، زيادة حصيلة الإيرادات بفضل الاعتماد المصلحة على وسائل الكترونية في السداد، تساعد على تخفيض تكاليف المتعلقة بإجراءات العمل الاداري، وتقليل طوابير الانتظار لاستصدار التصريح الجمركي، يتم الاعتماد على البريد الالكتروني والأرشيف الالكتروني ، يسمح الشباك الوحيد بتقليص تكاليف اجراءات المراقبة وتحسين الاتصال بين مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية.

3- إجابات المبحوثين حول بعد الأمن : جاء تقييم بعد الامن للمتغير التابع (تسهيل الإجراءات الجمركية) كما يلي:

جدول23: تقييم إجابة على عبارات بعد الأمن

الرقم	الفقرة	متوسط حسابي	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	تتميز وسائل السداد على مستوى المفتشية بالأمن لتوفرها على تقنية تشفير عالية	3.28	1.222	5	(متوسط)
2	يساعد السداد الالكتروني للضرائب الجمركية على تفادي مخاطر الضياع والحفاظ على ايرادات الدولة	3.79	1.424	3	(جيد)
3	تساعد أنظمة كشف الأخطاء المحتملة بشكل تلقائي في تحديد التعليمات الدقيقة لجميع الشاحنات مما يمكن الادارة من الحصول على الرسوم الجمركية على الطرود بالاضافة لتقليل الأخطاء	3.87	1.137	2	(جيد)

4	يعمل نظام إدارة الجمارك الرقمي على تسهيل إجراءات التفتيش والتدقيق وتوفير أدلة أفضل تدعم سرعة التدقيق	4.00	0.926	1	(جيد)
5	يتم الاعتماد على برامج الجدار الناري لحماية نسخ احتياطية للبيانات الالكترونية من أي اختراق أو تلف	3.73	1.081	4	(جيد)
	بعد الأمن	3.7300	0.93961		جيد

المصدر: من اعداد الطالبة إعتمادا على مخرجات SPSSV23

يظهر الجدول السابق اتجاه اجابات المبحوثين في ما يخص بعد الأمن حيث المتوسط العام 3.73 وانحراف معياري 0. 93961 وهو معدل جيد بالنسبة لسلم ليكارت الخماسي وجاءت مؤشراته أغلبها جيدة ماعدا مؤشر واحد جاء بدرجة متوسط وهي مرتبة كما هو موضع في الجدول أعلاه، حيث جاء الترتيب من1-5 على التوالي كمايلي،يعمل نظام إدارة الجمارك الرقمي على تسهيل إجراءات التفتيش والتدقيق وتوفير أدلة أفضل تدعم سرعة التدقيق، تساعد أنظمة كشف الأخطاء المحتملة بشكل تلقائي في تحديد التعليمات الدقيقة لجميع الشاحنات مما يمكن الادارة من الحصول على الرسوم الجمركية على الطرود بالاضافة لتقليل الأخطاء، يساعد السداد الالكتروني للضرائب الجمركية على تفادي مخاطر الضياع والحفاظ على ايرادات الدولة، يتم الاعتماد على برامج الجدار الناري لحماية نسخ احتياطية للبيانات الالكترونية من أي اختراق أو تلف، تتميز وسائل السداد على مستوى المفتشية بالأمن لتوفرها على تقنية تشفير عالية، أي أن المفتشية تعتمد على برامج تكنواوجيا بسيطة نسبيا للحفاظ على أمن النظام على الرغم من توافر ميزة السرعة نسبيا وهذا يحسب لها.

3-إجابات المبحوثين حول بعد الفعالية:

جاء المتوسط الحسابي بعد تقييم إجابات موظفين لبعد الفعالية في الجدول كما يلي:

جدول24: تقييم إجابة العبارات لبعد الفعالية

	الفقرات	متوسط حسابي	الانحدار المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
1	تدعم نافذة الشباك الوحيد عملية إعداد وتحليل الاحصائيات التجارية الخارجية وتحسين أداء مصالح الجمارك في مكافحة الغش والتهريب	3.67	0.959	4	(جيد)
2	يمكن الشباك من ربط مديرية الجمارك بمختلف الدوائر الوزارية المكلفة بمنح التراخيص والشهادات الأخرى الضرورية	3.59	1.181	5	(جيد)
3	تسمح ادارة الجمارك لموظفيها بتسريع التحقيقات الجمركية عبر معلوماتي يقوم بتحليل البيانات الكترونيا واعداد التقارير	3.43	1.165	6	(جيد)
4	تتوفر الصرامة في تطبيق الاجراءات الجمركية من خلال التدخل في حالة وقوع تجاوزات	3.97	1.066	3	(جيد)
5	يكون تأثير العلاقات الشخصية قليل من أجل انجاز الأعمال الادارية واتمام مراحل التخصليص الجمركي				
6	يتم زيادة كفاءة عمليات الرقابة ومتابعة الأنشطة الادارية المرتبطة بالفحص والتخليص الجمركي	4.07	1.015	2	(جيد)
	بعد الفعالية	3.7911	0.79813		جيد

المصدر: اعداد الطالبة بناءا على مخرجات SPSSV23

يظهر يظهر الجدول السابق اتجاه اجابات المبحوثين في ما يخص بعد الفعالية حيث المتوسط العام 3.79 وانحراف معياري 0. 79813 وهو معدل جيد بالنسبة لسلم ليكارت الخماسي وجاءت مؤشراته جميعها جيدة مرتبة كما هو موضع في الجدول أعلاه، حيث جاء ترتيب الفقرات من 1-5 كالآتي على التوالي ، يكون تأثير العلاقات الشخصية قليل من أجل انجاز الأعمال الادارية واتمام مراحل التخليص الجمركي، يتم زيادة كفاءة عمليات الرقابة ومتابعة الأنشطة الادارية المرتبطة بالفحص والتخليص الجمركي، تتوفر الصرامة في تطبيق الاجراءات الجمركية من خلال التدخل في حالة وقوع تجاوزات، تدعم نافذة الشباك الوحيد عملية إعداد وتحليل الاحصائيات التجارية الخارجية وتحسين أداء مصالح الجمارك في مكافحة الغش والتهريب، يمكن الشباك من ربط مديرية الجمارك بمختلف الدوائر الوزارية المكلفة بمنح التراخيص والشهادات الأخرى الضرورية، و تسمح ادارة الجمارك لموظفيها بتسريع التحقيقات الجمركية عبر معلوماتي يقوم بتحليل البيانات الكترونيا واعداد التقارير.

4- تقييم أبعاد المتغير التابع تسهيل الإجراءات الجمركية

يتم تقييم ابعاد التسهيلات الجمركية حسب إجابات الموظفين في الجدول كما يلي:

جدول 25: تقييم نتائج الإجابة لأبعاد الإجراءات الجمركية

البعد	المتوسط	الانحراف المعياري	الترتيب	الاتجاه العام
الزمن	3.8522	0.67742	1	جيد
التكلفة	3.6800	1.07331	4	جيد
الأمن	3.7300	0.93961	3	جيد
الفعالية	3.7911	0.79813	2	جيد
المتغير تسهيل الإجراءات	3.7633	0.79779		جيد

المصدر: من اعداد الطالب اعتمادا على مخرجات SPSSV23

يظهر الجدول السابق اتجاه اجابات المبحوثين في ما يخص بعد متغير الاجراءات الجمركية حيث المتوسط العام 3.76 وانحراف معياري 79779 .0 وهو معدل جيد بالنسبة لسلم ليكارت الخماسي وجاءت أبعاده جميعها جيدة مرتبة كالتالي الزمن في المرتبة الأولى، الفعالية في المرتبة الثانية، الأمن في المرتبة الثالثة والتكلفة في المرتبة الرابعة هذا يعني أن المفتشية تركز على انجاز المعاملات الجمركية في أجال قصيرة وهذا يؤدي الى الفعالية في ممارسة الموظفين للمهام الموكلة اليهم في ظل توافر الأمن وتخفيض التكلفة .

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات

لابد من اللجوء للطريقة الإحصائية للتمكن من اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الجزئية وبالتالي تحديد دور تطبيق الرقمنة في تسهيل الإجراءات الجمركية.

لاختبار الفرضية الرئيسية تم تقسيمها إلى أربع فرضيات فرعية لتحديد أثر المتغير المستقل و المتمثل في أبعاد رقمنة الإدارة الجمركية على المتغير التابع تسهيل إجراءات الجمركية .

أولا: اختبار الفرضية الرئيسية والفرضيات الفرعية:

- الفرضية الرئيسية:

- الفرضية الصفريةH0: لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لرقمنة في الإدارة الجمارك بأبعادها المختلفة (العتاد، البرمجيات، الاتصال، القوى البشرية) في تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة.
- الفرضية البديلةH1: يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للرقمنة في الإدارة الجمارك بأبعادها المختلفة (العتاد، البرمجيات، الاتصال، القوى البشرية) في تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة

تم استخدام نتائج تحليل التباين للانحدار المتعدد (ANALYSIS OF VARIANCE) للتأكد من صلاحية النموذج لاختبار هذه الفرضية الرئيسية والجدول (25) يبين ذلك:

الجدول 26: نتائج صلاحية النموذج لاختبار صحة الفرضية الرئيسية

ANOVA					
مستوى الدلالة	F درجة المحسوبية	متوسط المربعات	درجة الحرية	مجموع المربعات	
0.000[B]	11.389	2.979	4	11.917	بين المجموعات
		0.262	25	6.540	خارج المجموعات
			29	18.457	المجموع

المصدر : من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات SPSSV23

مستوى الدلالة (A =0.05).

على نتائج معامل الارتباط (R): 0.804

معامل التحديد (R^2): 0.646

من خلال النتائج الواردة في الجدول (25) أعلاه يتضح لنا ثبات صلاحية النموذج لاختبار الفرضية الرئيسية حيث بلغت قيمة F المحسوبة (11.389) وبقيمة احتمالية (0.000) وهي اقل من مستوى الدلالة (A= 0.05) ويتضح من ذلك ان: قيمة معامل الارتباط R التي تساوي (0.804) تدل على وجود ارتباط قوي بين المتغير المستقل (الرقمنة في قطاع الجمارك) والمتغير التابع (الإجراءات الجمركية) بنسبة 80.4٪. ، يعني وجود تأثير لرقمنة الإدارة الجمركية على الإجراءات الجمركية ، في حين بلغت قيمة معامل التحديد R^2(0.646) وهذا يعني أن الرقمنة في الإدارة الجمركية بأبعادها مجتمعة تفسر ما مقداره (64.6٪) من التباين الحاصل في المتغير التابع الإجراءات الجمركية، بينما 36.4% المتبقية ترجع إلى عوامل أخرى.

مما يدل على أن هناك أثر ذو دلالة احصائية للرقمنة في الإدارة الجمركية بأبعادها مجتمعة (العتاد، البرمجيات ، الاتصال، القوى البشرية المؤهلة) على تسهيل الإجراءات الجمركية .

وبالتالي نرفض الفرضية الصفرية H0، ونقبل الفرضية البديلة H1 التي تقول بأن يوجد أثر معنوي الرقمنة في إدارة الجمارك في تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة. عند مستوى الدلالة (A=0.05).

وبناء على ثبات صلاحية النموذج وبعد اختبار الفرضية الرئيسية، اين اعتمدنا في ذلك على الانحدار المتعدد لاختبار نستطيع اختبار الفرضيات الفرعية من خلال نتائج تحليل الانحدار المتعدد وقد تبين من خلال نتائج هذا التحليل الواردة في الجدول (26) ما يلي:

جدول27: تحليل الانحدار المتعدد لأثر المتغيرات المستقلة (العتاد، البرمجيات ، الاتصال، القوى البشرية المؤهلة) على تسهيل الإجراءات الجمركية.

النموذج	معاملات ميل الانحدار		المعامل القياسي	T	مستوى الدلالة
	B	خطا التقدير			
الثابت	−0.764	0.793		−0.963	0.345
العتاد	0.249	0.107	0.330	2.326	0.028
البرمجيات	0.209	0.186	0.199	1.122	0.273
الاتصال	0.152	0236	0.121	0.644	0.525
القوى البشرية	0.594	0.160	0.462	3.713	0.001

- عند بحث أثر كل بعد من ابعاد الرقمنة في إدارة الجمارك على نحو مستقل في الإجراءات الجمركية تبين الآتي:

1- وجود أثر معنوي عند مستوى الدلالة (A= 0.05) للعتاد على الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة، فقد بلغت قيم Tالمحسوبة (2.326) وبقيمة احتمالية بلغت (0.028) وهي أقل من مستوى الدلالة(A=0.05)، وعليه نرفض الفرضية الصفرية ونقبل الفرضية البديلة التي تنص على يوجد أثر للعتاد على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة عند مستوى دلالة (A=0.05).

2- كما تبين عدم وجود أثر معنوي للبرمجيات على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة ، بلغت T المحسوبة (1.122) وبقية احتمالية بلغت (0.273) وهي اكبر من مستوى الدلالة (A= 0.05)، وعليه و عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على لا يوجد اثر للبرمجيات على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة عند مستوى دلالة (A=0.05). ونرفض الفرضية البديلة.

3- كما تبين عدم وجود أثر معنوي للاتصال على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة ، بلغت T المحسوبة (0.644) وبقية احتمالية بلغت (0.525) وهي اكبر من مستوى الدلالة (A=0.05)، و عليه نقبل الفرضية الصفرية التي تنص على لا يوجد اثر للاتصال على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة عند مستوى دلالة (A=0.05). ونرفض الفرضية البديلة.

4- كما تبين وجود أثر معنوي للقوى البشرية المؤهلة على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة، بلغت T المحسوبة (3.713) وبقية احتمالية بلغت (0.001) وهي أقل من مستوى الدلالة (A=0.05). وعليه نرفض الفرضية الصفرية و نقبل الفرضية البديلة التي تنص على يوجد اثر للقوى البشرية على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة عند مستوى دلالة (A=0.05)..

وبناءا على هذا نستخلص الفرضيات الفرعية:

- نرفض الفرضية الصفريةH0: القائلة بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للعتاد على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة ونقبل الفرضية البديلة H1 القائلة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للعتاد على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة عند مستوى الدلالة (A=0.05).
- نقبل الفرضية الصفريةH0 : القائلة بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للبرمجيات على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة البديلة و نرفض H1 القائلة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية البرمجيات على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة عند مستوى الدلالة (A =0.05).
- نقبل الفرضية الصفريةH0: القائلة بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للاتصال على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة ونرفض الفرضية البديلة H1 القائلة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للاتصال على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة عند مستوى الدلالة (A =0.05).

- نرفض الفرضية الصفرية H0: القائلة بأنه لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية للقوى البشرية على تسهيل الإجراءات الجمركية في مفتشية الجمارك بسكرة ونقبل الفرضية البديلة H1 القائلة أن هناك أثر ذو دلالة إحصائية للقوى البشرية على تسهيل الإجراءات الجمركية عند مستوى الدلالة (A =0.05).

5-مناقشة وتفسير النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية وفروعها :

أولا: مناقشة وتفسير النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية:

أظهرت النتائج المتعلقة باختبار الفرضية الرئيسية الأولى والتي تنص على أنه: "لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (A=0.05) على وجود أثر لرقمنة الإدارة على إجراءات الإدارة الجمركية ، ويؤكد معنوية هذا التأثير قيمة Fالمحسوبة والتي بلغت (11.389) عند مستوى معنوية (0.000) وهو أقل من مستوى المعنوية المعتمد (A=0.05)وهذا يعني أن النموذج دال إحصائيا في تفسير معادلة الانحدار .

وتظهر قوة العلاقة بين رقمنة الإدارة الجمركية والإجراءات الجمركية من خلال قيمة R التي بلغت)84%، عند مستوى معنوية (A=0.05)، مما يؤكد وجود ارتباط موجب وقوي بين رقمنة الإدارة الجمركية وهذه العلاقة الموجبة إلى التأثير الإيجابي لرقمنة الإدارة الجمركية على تسهيل الإجراءات الجمركية ، وهذا راجع لأن رقمنة الإدارة الجمركية تفسر ما نسبته64% من التباين الحاصل في المتغير التابع الإجراءات الجمركية بناء على قيمة معامل التحديدR2 (0.64)، أما النسبة المتبقية والمقدرة به36.4 %فهي ترجع إلى متغيرات أخرى لم تدخل في نموذج الانحدار الخطي البسيط، وهذا يؤكد على الدور الذي تلعبه رقمنة الادارة الجمركية في تسهيل المعاملات الجمركية ولها انعكاس فيما يخص تسهيل عمل موظفي الإدارة الجمركية.

مما يمكننا من القول أنه يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية A=0.05 لرقمنة الإدارة على إجراءات الجمركية حيث تساهم الرقمنة في تسهيل الإجراءات الجمركة حيث تعمل على تقليل أجال التخليص و توفر الأمن في وسائل التخليص المستعملة، وتقليص من تكلفة التنقل وغيرها من تكاليف الأخرى، وتحقيق الفعالية في أداء العمل .

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (A=0.05) لبعد للمتغير العتاد على الإجراءات الجمركية ،إذ بلغت قيمة T المحسوبة (2.326) بمستوى دلالة (0.028) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يعني أن بعد العتاد يرتبط بعلاقة إيجابية ببعد الإجراءات الجمركية ، أي أنها علاقة ارتباط طردية أي كلما زاد مستوى توافر العتاد اللازم كلما زادت سهولة الاجراءات الجمركية ، وهذا ما تؤكده قيمة

BÉTAالموجبة .ما نسبته (0.33) من التباين ، كما تشير قيمة معاملات ميل الانحدار البالغة (0.107) و(0.249) إلى أن أي تغير مقداره درجة معيارية واحدة في قيمة بعد العتاد يؤدي إلى تغير (زيادة) في مستوى معنوية (0.05) لبعد الإجراءات الجمركية، وهذا نظرا لدور الكبير الذي يلعبه توفر العتاد في تسهيل الإجراءات الجمركية وهذا باستخدام اجهزة الحاسوب والسكانير في عمل الجمارك.

– لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (A=0.05) لبعد البرمجيات على الإجراءات الجمركية ،إذ بلغت قيمة T المحسوبة (1.122) بمستوى دلالة (0.273) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يعني أنه ا لاتوجد علاقة بين الاتصال و تسهيل الاجراءات الجمركية ، وهذا ما تؤكده قيمة BÉTA الموجبة .ما نسبته (0.19) من التباين ، وهو معدل تحت المتوسط كما تشير قيمة معاملات ميل الانحدار البالغة (0.186) وB(0.209) بدرجة معنوية 0.273 وهو قيمة اكبر من معدل المعنوية 0.05 يعني لا يتاثر بعد الإجراءات ببعد البرمجيات، وهذا يرجع لان المفتشية حسب العبارات لاتزال تعتمد في عملها على تقنيات غير حديثة في عملية الجمركة، مما يصعب من عملية الجمركة .

–لا يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (A=0.05) لبعد الاتصال على الإجراءات الجمركية، إذ بلغت قيمة T المحسوبة (0.644) بمستوى دلالة (0.525) وهو أكبر من مستوى الدلالة المعتمد (0.05)وهذا يعني أنه لا توجد علاقة بين مستوى توافر الاتصال اللازم وسهولة الاجراءات الجمركية، وهذا ما تؤكده قيمة BÉTAالموجبة .ما نسبته (1.21) من التباين، وهو معدل تحت المتوسط كما تشير قيمة معاملات ميل الانحدار البالغة (0.236) وB(0.152) بدرجة معنوية 0.525 وهو قيمة اكبر من معدل المعنوية 0.05 يعني لا يتاثر بعد الإجراءات ببعد الاتصال، وهذا يرجع لان المفتشية حسب العبارات لاتزال تعتمد في عملية الاتصال على برامج قديمة ونظام لا يتجاوب مع التطورات العصرية، مما يصعب من اجراءات الجمارك.

– يوجد أثر ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية (A=0.05) للبعد المستقل القوى البشرية على الإجراءات الجمركية، إذ بلغت قيمة T (3.713) بمستوى دلالة (0.001) وهو أقل من مستوى الدلالة المعتمد (0.05) وهذا يعني أن بعد القوى البشرية يرتبط بعلاقة إيجابية ببعد الإجراءات الجمركية ، أي أنها علاقة ارتباط طردية أي كلما زاد مستوى توافر القوى البشرية المؤهلة اللازم كلما زادت سهولة الاجراءات الجمركية ، وهذا ما تؤكده قيمة BÉTA الموجبة .ما نسبته (0.462) من التباين ، كما تشير قيمة معاملات ميل الانحدار البالغة (0.160) و(0.594) إلى أن أي تغير مقداره درجة معيارية واحدة في قيمة بعد القوى البشرية المؤهلة يؤدي إلى تغير (زيادة) في مستوى معنوية (0.05) لبعد الإجراءات الجمركية، يعني وهذا يدل على الدور الايجابي

لمورد البشري في تسهيل اجراءات الجمركة لهذا تولي المفتشية اهمية كبيرة للموارد البشرية وتحرص على تكوينهم على مستوى عالمي لاكتساب الخبرة والاطلاع على المستجدات الجديدة التي تخص ميدان العمل .

خلاصة الفصل:

من خلال الدراسة الميدانية واسقاط الجانب النظري والاستعانة بأداة العلمية ومن خلال تحليل إجابات موظفي مفتشية للإجابة على اشكالية الدراسة والفرضيات التي تمثل في دور رقمنة ادارة الجمارك في تسهيل الإجراءات الجمركية تم التوصل للنتائج التالية :

-أن مستوى استعمال العتاد متوسط ، حيث بلغ متوسطه الحسابي 2.8250، وهذا يعني استعمال عتاد بدرجة متوسطة في العملية الجمركية داخل المفتشية مع نقص في توافر العتاد الحديث .

-أن مستوى توافر البرمجيات جيد ، حيث بلغ متوسطه الحسابي 3.858، وهو يدل على دور البرمجيات في تسهيل عملية الجمركة .

-أن مستوى استخدام وسيلة الاتصال جيد، حيث بلغ متوسطه الحسابي 3.8722، وهو يدل على دور وسائل الاتصال في تسهيل الإجراءات الجمركية.

-أن مستوى القوى البشرية المؤهلة جيد، حيث بلغ متوسطه الحسابي 4.0889، وهو يدل على دور المورد البشري في تسهيل الإجراءات الجمركية على مستوى المفتشية.

- أن مستوى الزمن جيد، حيث بلغ متوسطه الحسابي 3.8522وهو يدل على مدى تقليص أجال عملية الجمركة على مستوى المفتشية.

- أن مستوى التكلفة جيد، حيث بلغ متوسطه الحسابي 3.6800 وهو يدل على تقليص تكلفة القيام بعملية الجمركة على مستوى المفتشية.

-أن مستوى الأمن جيد، حيث بلغ متوسطه الحسابي 3.7300 وهو مايدل على توفر الامن في وسائل التي تستعمل في انهاء عملية الجمركة على مستوى المفتشية .

، أن مستوى الفعالية جيد، حيث بلغ 3.791 وهو مايدل على مدي فعالية في أداء المهام الموكلة لموظفي الجمارك على مستوى المفتشية.

-أما لاختبار الفرضية الرئيسية وجدنا بأنه توجد علاقة بين إدارة الجمارك وإجراءات الجمركية عند مستوى معنوية A=0.05 وهذا راجع لاهمية رقمنة الجمارك ودوره في تسهيل المعاملات الجمركية ،بسبب الوسائل المتطورة وتقنيات المستعملة في عملية الجمركة.

أما الفرضيات فقد تم رفض الفرضية الثانية والثالثة التي جاء فيها وجود علاقة ذات دلالة احصائية للمتغير التابع البرمجيات ومتغير الاتصال عند مستوى معنوية0.05= Aحيث حسب اراء الموظفين فان المتغيرين البرمجيات والاتصال لا يساهمان في تسهيل العملية الجمركية.

- وتم ثبات وجود علاقة بين العتاد والمورد البشري و تسهيل الإجراءات الجمركية، نظرا لأهمية وجود أجهزة الحاسوب ومساهمتها في انجاز جزء من اجراءات الجمركة المتمثلة في ادخال البيانات التي يدونها موظفي الجمارك بعد معاينة ومواكبة او بعد جمع المعلومات الاولية او استقبالها.

الخاتمة

الخاتمة

تهدف إدارة الجمارك الجزائرية من خلال تبني وإعتماد النظام المعلوماتي الجديد إلى إبراز مدى اهتمامها بالتوجه نحو عملية جمركة أكثر نجاعة وفعالية، والاعتماد على أدوات تسيير المخاطر ومنصات تبادل البيانات والمستندات الإلكترونية بين مختلف الفاعلين في السلسلة اللوجستية الدولية، ولتعرف على مدى تطبيق الرقمنة في الإدارة الجمركية قمنا بدراسة ميدانية على مفتشية الجمارك لولاية بسكرة واستجواب مجموعة من الموظفين، بغية الالمام بموضوع الرقمنة وتسليط الضوء على تبيعاته المتمثلة في تسهيل الاجراءات الجمركية، وقد توصلنا إلى مجموعة من النتائج كما يلي:

-النتائج النظرية للدراسة

- تؤدي تعميم الرقمنة في الإدارة الجمركية وغيرها من الإدارات إلى الانتقال وتحقيق الاقتصادي الرقمي .

- سيسمح نظام المعلومات الجديد بمراقبة آنية وآلية لكافة عمليات الجمركة الخارجية والداخلية.

-سيمكن تطبيق نظام المعلوماتي الجديد المستوردين من دفع تكاليف التصريح الجمركي عن بعد.

- سيسهل تطبيق نظام المعلوماتي الجديد عمليات الجمركة للسلع على مستوى الموانئ وتحديد آجال معينة.

- سيجعل تطبيق نظام المعلوماتي الجديد مراقبة العمليات الجمركية التي تتم عن بعد، وبالتالي احباط كافة محاولات الغش والتخلص من الفساد.

- سيبسط تطبيق نظام المعلومات الجديد إجراءات الجمركة ويسرع من وتيرتها ويكشف بصفة دقيقة عن مداخيل الجمركة.

- سيخفض نظام المعلومات الجديد من تكاليف الجمركة التي كانت تثقل كاهل المتعاملين الاقتصاديين ، وسيقلص من آجال الجمركة ، وسيسمح بمعالجة الملفات بسرعة عن طريق آلية تنسيق البيانات عبر جميع المواقع التي تديرها إدارة الجمارك.

-سيسمح أيضا بالتبادل الإلكتروني للمعطيات والوثائق المرقمنة (الشباك الوحيد).

-سيسمح نظام المعلومات الجديد ، بجمركة السلع عن بعد من خلال ملء الاستمارة عبر الموقع الالكتروني، كما سيوفر موقع جديد يمكن من خلاله الحصول على كافة الاحصائيات الرسمية للواردات والصادرات.

–سيضمن نظام المعلوماتي الجديد درجة عالية من الشفافية في التعاملات الجمركية وذلك في إطار التصدي للعمليات التجارية غير قانونية.

– يهدف النظام المعلوماتي الجديد إلى الجمركة عن بعد والتخليص عن بعد والانتقال الاوتوماتيكي للمسافرين والسلع محل الخطر العالي وهذا عن طريق نظام خاص هو نظام تسيير المخاطر

النتـائج التطبيقية للدراسة:

تعتبر رقمنة الإدارة الجمركية ضرورة حتمية من اجل التخلص من الطابع المادي للمعاملات الإدارية بين موظفي الجمارك والمتعاملين الاقتصاديين مما ينتج عنه تقليص الجهد وتبسيط الإجراءات الجمركية للحد الأقصى وقد جاءت النتائج كما يلي:

1. إن توافر العتاد المتمثل في الأجهزة مثل الحاسوب وأدوات السكانار التي تستعمل في فحص البضائع ..إلخ في الإدارة الجمركية يسهل من عملية مراقبة البضائع وإدخال المعلومات الصحيحة لجهاز الحاسوب.

2. إن توفر القوى البشرية المؤهلة، له دور أساسي في تجسيد الرقمنة كونها محرك الإدارة الجمركية والتي تشرف على سير الإجراءات الجمركية في الميدان.

3. لتوافر تكنولوجيا الاتصال والبرمجيات الدور الأساسي في تجسيد الرقمنة غير أن المفتشية تتعرف فقر في توفر وتأخر في اقتناء البرمجيات والاتصالات المتطورة التي تتوجب استعمال الانترنت في بعض الحالات وهذا يرجع لميزانية الإدارة المحدودة لان اقتناء البرمجيات يتطلب ميزانيات ضخمة نظرا لغلاء اقتنائها من الخارج.

4. بالنسبة لمتوسط الحسابي لبعد العتاد للمتغير المستقل رقمنة الإدارة الجمارك جاء متوسط بنسبة 2.8250 وهذا يعني توفر العتاد في الإدارة بمدى متوسط وهذا لا يمنع من اتمام إجراءات في المفتشية على أكمل وجه نظرا لتفاني موظفي هذه الأخيرة في العمل.

5. بالنسبة لمتوسط الحسابي لبعد الاتصال للمتغير المستقل لرقمنة الإدارة الجمركية بنسبة 3.8722 وهو مستوى مرتفع وجاء فيه اعتمادها في مجال عملها بتطبيق نظام الفرعي للإحصائيات وتطبيق تقنية

الشباك الوحيد في الرتبة الأولى والثانية على التوالي هذا يدل على أن المفتشية لا تزال تعتمد في ادخال ومعالجة المعلومات على نظام سيغاد بنسبة أكبر مع اعتماد على بنسبة قليلة على شباك الذي يعتبر من مظاهر تجسيد النظام المعلوماتي في خطواته الأولى وبالتالي بداية لتجسيد الرقمنة

6. جاء المتوسط الحسابي لبعد البرمجيات 3.858 وهو معدل نرتفع متمثل في تطبيق المفتشية لنظام الترميز وغيرها من برامج نظام sigad يعني عدم ادخال تقنيات الجديدة لرقمنة في جوانب عملها واهمالها بسبب التأخير في تنفيذ البرنامج.

7. وقد جاء البعد القوى البشرية للمتغير المستقل إدارة الجمارك بمتوسط حسابي 4.04889 وهو معدل مرتفع وهذا يدل على اهتمام مفتشية بمورد البشري والاشراف على تكوينه واعلامه بكل المستجدات في ميدان العمل.

8. وقد جاء المتوسط الحسابي للمتغير التابع الاجراءات الجمركية 3.7633وهو معدل جيد حيث جاءت ابعاده مرتبة ترتيبا تصاعديا كالاتي، الزمن، الفعالية، الامن والتكلفة ونستنتج أن المفتشية تعمل على إتمام إجراءات الجمركية على أكمل وجه وفي زمن وجيز وبفعالية بالتقنيات البسيطة التي تتوفر لديها بالمقابل زيادة تكاليف بالنسبة للمتعامل الاقتصادي يعني ان المفتشية تعمل في ظروف متطورة بنسبة ضعيفة وتحقق فاعلية كبيرة في العمل وفي آجال قصيرة.

الاقتراحـات و التوصيات:

على ضوء عرض نتائج الدراسة نقدم عددا من اقتراحات:

1-ضرورة بذل جهد لتوفير قاعدة بيانات، بما في ذلك الإلمام بعمليات الاستيراد والتصدير، ويجب أن يكون لديها إجراءات أمنية لحماية بياناتها من التسلل والتدمير.

2-بالرغم من توافر الكوادر البشرية المؤهلة، يجب بذل الجهود لزيادة تدريبهم لتمكينهم من اكتساب المزيد من المهارات الفنية واعتماد التقنيات المناسبة لهذا الغرض.

3-ضرورة زيادة العلاقات الاستشارية وتبادل المعلومات بين السلطات الجمركية على المستويين العالمي والداخلي بدلاً من حصرها في علاقة واحدة للتخلص من الاحتكار التكنولوجي.

4-إرسال وصياغة القواعد والاتفاقيات مع البنوك التجارية لتجسيد الرقمنة من خلال استخدام طرق الدفع الإلكترونية لتوفير السيولة للتجار الاقتصاديين وتبسيط معاملاتهم.

5-عرض التدريب الذي يقدمه خبراء منظمة الجمارك العالمية والاستفادة من التطورات التي يقدمونها.

آفاق الدراسة:

-الإدارة الرقمية كآلية لتحسين خدمة الإدارة العمومية.

-الإدارة الرقمية ودورها في أداء المؤسسات الجزائرية.

-واقع وتحديات تطبيق الرقمنة في الإدارات الجزائرية .

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع

الكتب:

1-احمد عبد العال زيدان عاطف الاقتصاد الرقمي بين الواقع والمأمول والمعاملة الضريبية، دار حامد للنشر، 2021

2-أسامة عبد السلام السيد، الإقتصاد الرقمي، دار غيداء للنشر والتوزيع -الطبعة الأولى، الأردن،.2019

3-بشير العلاق، التسويق الإلكتروني، دار اليازوري للنشر والتوزيع، .2019

4-فرحات غول، التسويق الدولي، مفاهيم وأسس النجاح في الاسواق العلمية الطبعة الأولى، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر 2008.

5-كامل بكري، أسامة الفيل، السيد أحمد السريتي، الاقتصاد الدولي التجارة والتمويل، الدار الجامعية الجديدة لنشر والتوزيع. الإسكندرية 2003.

6-جاسم حسن جعفر، الاقتصاد الرقمي، دار البداية -الطبعة الأولى، .2010

7-خالد أحمد على محمود، الاقتصاد الرقمي الحديث، دار الفكر الجامعي، الطبعة الأولى، .2019

8-النجار فريد، الاقتصاد الرقمي، دار نجر الثقافة، الاسكندرية، مصر 2007

9-عبد الله محمد شاهين، التجارة الالكترونية العربية بين التحديات وفرص النمو، دار الحامد، .2017

10-شعيع السيد رضوان، الاقتصاد الرقمي، القاهرة ،.2018

11-مصطفى يوسف كافي، الاقتصاد المعرفي، مكتبة المجتمع العربي للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، ،.2013

12-محمود أبو العلا، إستخدام أجهزة الفحص بالأشعة في العمل الجمركي. لا يوجد دار نشر، القاهرة، 2016.

13-نجم، عبود نجم، الإدارة الإلكترونية، دار المريخ للنشر، الأردن،2004.

محمدو سناء، التجارة الالكترونية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن ،.2008

14-مدحت محمد عزمي، الواردات والصادرات والتعريفة الجمركي: مع دراسة للسوق العربية، (مكتبة ومطبعة الاشعاع الفنية)، الطبعة الأولى، الإسكندرية، مصر،2002

المجلات :

1-أيوب الشكير، مريوش نور الهدى، مسيراتي خولة، دور الرقمنة في تحسين جودة الخدمة في الادارة العمومية، Journal of Economic Growth and Entrepreneurship، المجلد 05. المجلد 02، جامعة الجزائر 2022،

2-أحمد فرج أحمد، الرقمنة داخل مؤسسات المعلومات أم خارجها؟، مجلة دراسات المعلومات العدد 04، جامعة الامام محمد بن سعود الاسلامية، الرياض، السعودية ،.2009

3-أمينة بركان، المعاملات التجارية والمالية عبر الانترنت، مجلة الاقتصاد الجديد، جامعة خميس مليانة (الجزائر)، العدد03، 2011.

4-أسامة غلاني وناصر بوعزيز، دور استخدام التبادل الالكتروني للبيانات ورمز الاستجابة السريع لمعالجة التصريحات المفصلة في تسريع عملية الجمركة في الجزائر، مجلة إضافات اقتصادية، المجلد06، العدد02، 2021.

5-أحمد بودوح، دور الإدارة الالكترونية في تحسين الخدمة العمومية بالجماعات المحلية، مجلة الدراسات الحقوقية ،جامعة الجزائر، المجلد 9، العدد03، 2023

6-إبراهيم بن عزوز، إجراءات فصل الإفراج عن البضائع عن التخليص الجمركي نظرة على قانون 17-04، مجلة نماء للاقتصاد والتجارة،جامعة وهران 2، العدد02، 2017.

7-بختة بطاهر، توجهات الاقتصاد الرقمي في البلدان العربية في ظل رغبتها في تطبيقه، مجلة المنتدى للدراسات والأبحاث الاقتصادية ، جامعة مستغانم ، المجلد ،03،2019.

8-بهاء محمد، دور تكنولوجيا المعلومات في تحقيق الميزة التنافسية ودعم الاستيراتيجيات العامة للمنظمة، مجلة الدراسات المالية،جامعة زيان عاشور (الجزائر)،2002.

9-فريال فراح، رقمنة الادارة الجمركية والانتقال من SIGADالى E-DOUANEمجلة المنهل الاقتصادي، المجلد 04، العدد02 جامعة الجزائر3 ،2017.

10-خديجة سعيدي، وسيد أحمد مسيردي، مشروع الجزائر الالكترونية، مجلة الادارة والتنمية للبحوث والدراسات، ، جامعة تلمسان ،العدد 04، 2013.

11-عبد الباسط عروج، تقييم ورقمنة التسهيلات الجمركية وآثرها على أداء المتعاملين، مجلة اقتصاد ومال الاعمال ،جامعة الجزائر3 ،المجلد 08العدد 01،2023

12-عبد القادر حليس، الجمارك الرقمية (دراسة حالة الجمارك الجزائرية)، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، جامعة زيان عاشور الجلفة (الجزائر)، المجلد 07. العدد 02، 2021.

13-عبدالعالي بوريس، تقييم مسار الإصلاح الجمركي في الجزائر، مجلة الحقوق والعلوم الإنساني، المجلد01، العدد27، جامعة بوزيان الجلفة2017 .

14-عبد الكريم كبيش، دور الجمارك في حماية الاقتصاد الوطني في ظل التحديات الراهنة-حالة الجزائر،مجلة الباحث، جامعة قسنطينة3، العدد13 ،2017.

15-عبد الرحمان فرج السيد مصطفى، دور الاقتصاد الرقمي في النمو الاقتصادي، المجلة العلمية للدراسات والبحوث المالية والإدارية، جامعة السادات، المجلد 13، العدد 03، 2022 .

16-علي حميدوش، اقتصاديات الأعمال القائمة على االرقمنة: المتطلبات والعوائد، المجلة العلمية -المستقبل الاقتصادي، جامعة المدية ، المجلد08، العدد01، 2020.

17-عيسى بوراوي وميلودي عمار، التحول الى الجمارك الرقمية كمدخل لتحقيق اليقظة الاستراتيجية-دراسة حالة الجمارك الجزائرية، مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والادارية، جامعة محمد بوضياف، العدد 08، 2017.

18-عوني علال، مشكلة الثقافة الرقمية وإشكالية بناء الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة أبحاث كمية ونوعية في العلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الجزائر، المجلد 04، العدد 01، .2022

19-البشير خالدية، دور تكنولوجيا المعلومات والاتصال في تطوير مخرجات الابتكار (دراسة مقارنة بين الجزائر وتونس)، مجلة إقتصاديات شمال إفريقيا، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف (الجزائر)، العدد 17 ،.2017

20-توفيق حناشي، التحولات الرقمية في الدول العربية، مجلة التحولات الرقمية في الدول العربية، جامعة العربي تبسي، المجلد06، العدد01 ،2022

21-كنزة بن ميلود، دويني مختار، رقمنة ادارة الجمارك وأثرها على جلب الاستثمار، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، جامعة موالي الطاهر سعيدة ،المجلد 07، العدد02، 2022

22–قرين ربيع، نموذج التحول الرقمي في دولة الإمارات، مجلة البحوث لاقتصادية والمالية، المجلد09، المركز الجامعي عبد الحفيظ بوالصوف ميلة، العدد01،2022.

23– سلمى بشار، تطور الرقمنة في الجزائر كآلية لمرحلة ما بعد جائحة كورونا (كوفيد19)، les chiers du cread،جامعة الجزائر 3، المجلد 03،العدد36، .2020

24–سمير يحياوي ومليكة بوخاري، متطلبات تطبيق الرقمنة ودورها في تحسين أداء الادارة المحلية دراسة حالة الشباك الالكتروني لبلدية البويرة، مجلة دراسات الاقتصادية، المجلد 16، العدد 03، جامعة آكلي محمد، 2022.

25–سعيد بن دندينة، عامر بوعكاز، سبل ووسائل حماية المستهلك من الالكتروني من مخاطر الاقتصاد الرقمي، مجلة البناء الاقتصادي ، جامعة بوزيان الجلفة (الجزائر)، العدد الأول، .2018

26–شرقي يحي، توجهات دول الخليج نحو الاقتصاد الرقمي–دراسة حالة تجارب بعض الدول–، مجلة المحاسبة، التدقيق والمالية، جامعة عين دفلة (الجزائر)، المجلد 03، العدد 02 ،2021

27–قاسي محمد حاج، التحول الرقمي في الجزائر في ظل تحديات رقمنة الاقتصاد والإدارات العمومية، مجلة الدراسات الاقتصادية والقانونية، جامعة البليدة، الجزائر، المجلد05، العدد02، 2022

28–نجاة بن ديدة، الفجوة الرقمية آثارها على الاقتصاد الرقمي في الجزائر، مجلة القانون العام الجزائري والمقارن، مخبر المرافق العمومية والتنمية، جامعة جيلا لياس – سيدي بلعباس (الجزائر)، المجلد08، العدد01 ،2022.

29–نغم حسين نعمة، ورغد محمد نجم، هبة الله مصطفى السيد علي، تسخير الرقمنة لتحقيق أهداف التنمية المستدامة 2030 / تجربة إمارة دبي، المجلة العراقية أبحاث السوق وحماية المستهلك، المجلد 11 العدد 1، العراق، 2019.

30–نور الهدى بوهتانة، تحليل الاستراتيجي كمدخل لخلق القيمة في ظل اعتماد الموفورات الاقتصادية كأداة لدعم الميزة مجلة البحث في العلوم المالية والمحاسبية، جامعة الحاج لخضر باتنة ،المجلد3 ، العدد01، 2018.

31–زواتية عبد القادر، أهمية الاقتصاد الرقمي للدول العربية في ظل جائحة كورونا، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، جامعة الجزائر، المجلد18، العدد28، 2022

31-يحياوي الهام، دور الرقمنة في ترقية الخدمة العمومية: البطاقة الذهبية، مجلة التحليل والاستشراف الاقتصادي، جامعة باتنة، المجلد03، العدد01 ،2022 .

-الملتقيات

1-أمنة بن جدو، "معوقات تطبيق الرقمنة بالمكتبات الجامعية الجزائرية"، ملتقى الدولي الأول حول الرقمنة وتطبيقها، جامعة محمد بوضياف ،2020.

2-الصادق ضريفي، "تحديات التحول إلى الحكومة الإلكترونية"، ملتقى الدولي الموسوم بنظام القانوني للمرفق العام الالكتروني، جامعة آكلي محند أولحاج البويرة،2018.

المذكرات

1-حمزة منير، "دور المكتبة الرقمية في دعم التكوين والبحث العلمي في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة في علم المكتبات، تخصص نظم المعلومات وإدارة المعرفة، جامعة منتوري، قسنطينة2008.

2-خيرالدين بوسنة، "الجمارك بين الوظيفتين الجبائية والاقتصادية"، رسالة دكتوراه غير منشورة في الحقوق، تخصص قانون خاص، جامعة الجزائر ،2015.

3-عبد القادر حليس، " تطوير أداء القطاع الجمركي وأثره على تسهيل التجارة الخارجية في الاقتصاد الجزائري"،رسالة دكتوراه غير منشورة تخصص تجارة دولية، جامعة فرحات عباس سطيف، الجزائر(2017) .

4-عكنوش نبيل مالك، "المكتبة الرقمية بالجامعة الجزائرية: تصميمها وإنشاءها"، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم الانسانية، الجزائر ،.2010

5-سلمى بشاري،" الاصلاحات الجمركية ودورها في تفعيل التجارة الخارجية"، مذكرة ماجستير غير منشورة في العلوم التجارية، جامعة الجزائر .2013-2014.

6-سلمى سلطاني، "دور الجمارك في السياسة الخارجية حالة الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، تحصص تخطيط، جامعة الجزائر ،2003.

7-سهام موسي، "دراسة تطوير الصادرات كمدخل للريادة الاقتصادية (دراسة تحليلية للنموذج الصيني)"، اطروحة دكتوراه غير منشورة في العلوم تجارية، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر ،2018.

8-سهيلة مهري، " المكتبة الرقمية في الجزائر"، مذكرة ماجستير غير منشورة، في علم المكتبات، جامعة قسنطينة، 2006.

9-مراد زيادة،" دور الجمارك في ظل اقتصاد السوق حالة الجزائر"، رسالة دكتوراه غير منشورة في علوم التسيير، جامعة يوسف بن خدة، الجزائر2005.

الجرائد الرسمية والقوانيين:

1-الجريدة الرسمية العدد31، كيفيات تفعيل وتسيير الشباك الوحيد المخصص لاتمام الاجراءات الجمركية عند التصدير والاستراد، مرسوم تنفيذي رقم 21-146 بتاريخ 27 أفريل2021.

2-قانون الجمارك والمقرر رقم 2 المؤرخ في 1999/02/03

المراجع الالكترونية:

1- بدون كاتب، اليوم العالمي للجمارك: تسريع التحول الرقمي للجمارك من خلال تطوير ثقافة رقمنة البيانات ونظام متوازن وفعال ، 26 جانفي2022 ،تاريخ زيارة الموقع 2023/4/03.

https://dakhlaplus. com

2- حمزة الترباوي. الأقمار الصناعية، أين وصل العرب؟ الرباط، 2022.https://www.alaraby.co.uk/

3- ليلى مصلوب ، لماذا يخشى الجزائريون الدفع الالكتروني ؟ ، 2018،www.echoroukonline.com

4- ياسر كعبش. منصة رقمية لفائدة أقسام محو الأمية ،https://www.echoroukonline.com 2023.

5- الفجر، الكوريون في الجزائر لرقمنة الجمارك 2021/12/11 تاريخ الولوج2023/04/04 . http/alfadjir.dz

6-بدون كاتب، النظام المعلوماتي الجديد الخاص بالجمارك يسمح بتسهيل عمليات الجمركة واضفاء الشفافية، ركن الاقتصاد :الاذاعة الجزائرية، الجزائر 2023/01/26http://news.radioalgeri.dz

7-الاسكوا، الاقتصاد الرقمي والتحول نحو المجتمعات الذكية في المنطقة العربية، اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لفرع آسيا،2017.

8-سفيان بن فغول، الاقتصاد الرقمي في الدول العربية: الواقع والتحديات، دراسات اقتصادية -صندوق النقد الدولي، 2020.

9-ملحم هبة، إرشادات مشاريع رقمنة مجموعات الحق العام، سلسلة ترجمة معايير الافلا (IFLA) ،2002، اعلم سنة2013.

10-ITU ، الاتحاد الدولي للاتصالات (تبسيط استعمال الانترنت)، بلا تاريخ.

11- AFP : التجارة الإلكترونية تزدهر في الشرق الأوسط. 2021.

المواقع الالكترونية:

1- موقع مديرية الجمارك الجزائرية تاريخ الزيارة 2025/03/03www.douane.gov.dz

2-موقع قانون الجمارك الجزائري، تاريخ الزيارة 2023/05/03https://www.codedouanesdz.com/

3- الجمهورية التونسية وزارة المالية ،المديرية العامة للجمارك، تاريخ الولوج2023/05/01http://dev.finances.gov.tn

المراجع الأجنبية:

-Ramous Dahlberg ,thomas Rapp ,the Rise of the platform Economy ,emerald publishing limited , 2019 .

الملاحق

ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 27 ديسمبر 2020 .....

الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

ملحق 01

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

أنا الممضي أسفله،

السيد(ة): مرزوق حمزة ..... الصفة: طالب، أستاذ، باحث ..... طالبة .....

الحامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 120[illegible] والصادرة بتاريخ 13 / 03 / 2018 .....

المسجل(ة) بكلية / معهد: العلوم الاقتصادية والتجارية قسم: العلوم التجارية .....

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).

عنوانها: دور تبني رقمنة إدارة المصارف الجزائرية في تسهيل المعاملات التجارية .....

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه .

التاريخ: 2023.06.05

توقيع المعني (ة)

ملحق2:نموذج تصريح مفصل لجمارك

CADRE L — RECONNAISSANCE DU SERVICE

Officier de Contrôle

Agent visiteur

VOLUME APPARENT :
DATE :
TEMPERATURE :
DENSITE :
VOLUME/POIDS REEL :

DETAIL DE LA VERIFICATION

- DENOMBRE : COLIS
- CONTROLE COLIS N° : _____
- FAIT SONDER : CAMION / WAGON } N°
- RELEVE ECHANTILLON SUR COLIS N°

CADRE M — CERTIFICAT VERIFICATION

A _____ LE _____

OFFICIER DE CONTROLE

CADRE N — REGULARISATION DES CONSIGNATIONS

MONTANT DES CONSIGNATIONS :
APPLICATION DES DROITS & TAXES :
AUTRES :

REMBOURSEMENT

A _____ LE _____ LE RECEVEUR

CADRE O — RESTITUTION APRES DEDOUANEMENT

DOCUMENT (S)	ECHANTILLON (S)

A _____ LE _____ LE DECLARANT

LIQUIDATION RECTIFIEE CADRE P

DESIGN D.T	AVANT CONTESTATION DES DROITS ET TAXES	LIQUIDATION RECTIFIEE APRES CONTESTATION DES DROITS ET TAXES	DROITS ET TAXES SUPPLEMENTAIRE A RECOUVRER	DROITS ET TAXES A REMBOURSER
TOTAL				

LIQUIDATION SUPPLEMENTAIRE N° : _____
DU _____ MONTANT : _____

LIQUIDATION DE REMBOURSEMENT N° : _____
DU _____ MONTANT : _____

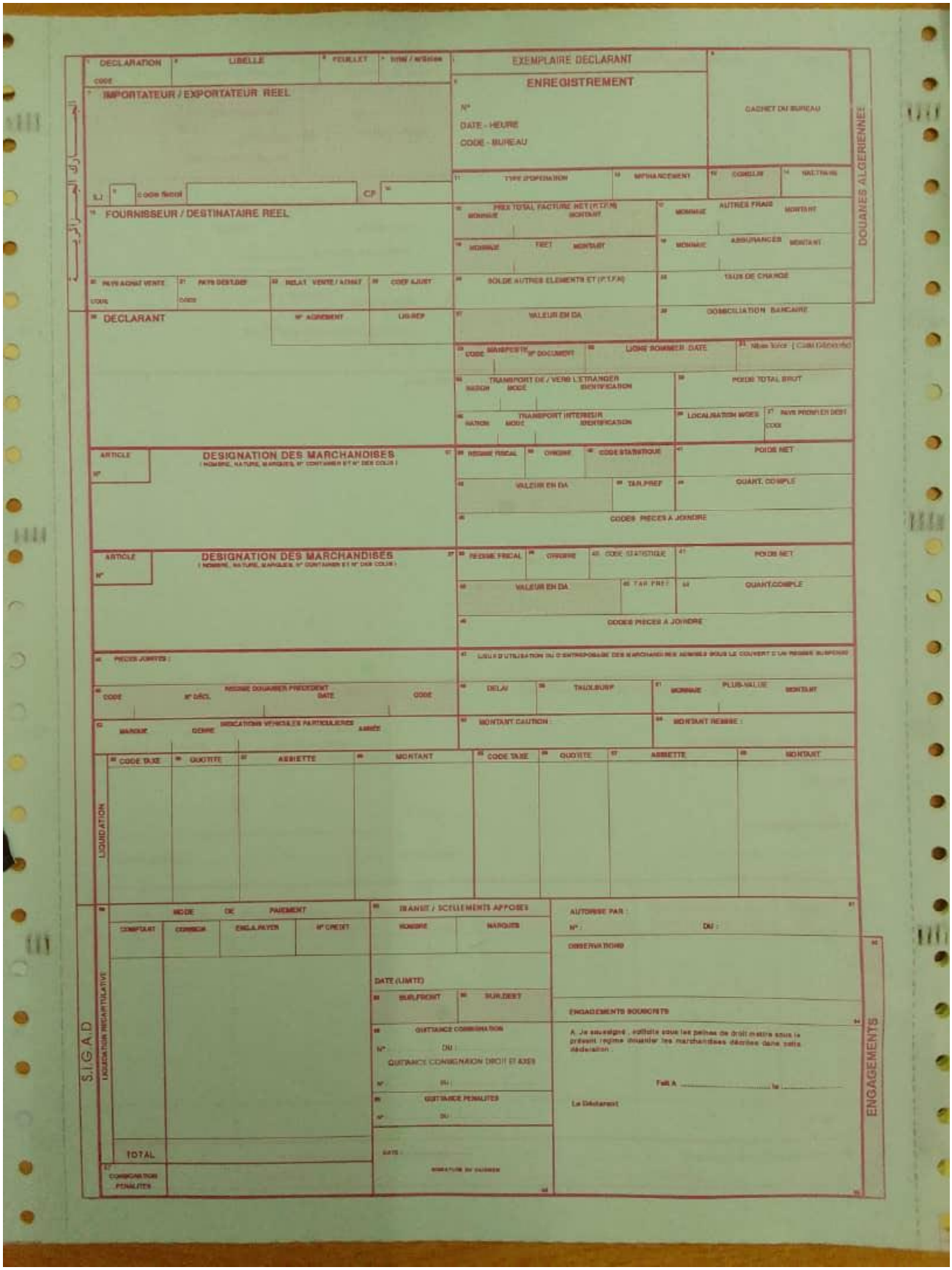
DECLARATION
LIBELLE
FEUILLET
NBRE / NATURE
EXEMPLAIRE DECLARANT
ENREGISTREMENT
N°
DATE - HEURE
CODE - BUREAU
CACHET DU BUREAU
IMPORTATEUR / EXPORTATEUR REEL
CODE fiscal
CP
TYPE D'OPERATION
MODE DE PAIEMENT
CONSIGN.
NATURE
FOURNISSEUR / DESTINATAIRE REEL
PRIX TOTAL FACTURE NET (P.T.F.N)
MONNAIE
MONTANT
AUTRES FRAIS
FRET
ASSURANCES
PAYS ACHAT VENTE
PAYS DESTIN
RELAT VENTE / ACHAT
COEF AJUST
SOLDE AUTRES ELEMENTS ET (P.T.F.N)
TAUX DE CHANGE
DECLARANT
N° AGREMENT
LIEU REP
VALEUR EN DA
DOMICILIATION BANCAIRE
CODE MARQUE
N° DOCUMENT
LIGNE NOMMER. DATE
TRANSPORT DE / VERS L'ETRANGER
NATION
MODE
IDENTIFICATION
POIDS TOTAL BRUT
TRANSPORT INTERIEUR
LOCALISATION MARCH.
PAYS PROVEN DEST
ARTICLE
N°
DESIGNATION DES MARCHANDISES
(NOMBRE, NATURE, MARQUES, N° CONTAINER ET N° DES COLIS)
REGIME FISCAL
ORIGINE
CODE STATISTIQUE
POIDS NET
TAR.PREF
QUANT. COMPLE
CODES PIECES A JOINDRE
PIECES JOINTES :
LIEUX D'UTILISATION OU D'ENTREPOSAGE DES MARCHANDISES AMENEES SOUS LE COUVERT D'UN REGIME SUSPENSIF
REGIME DOUANIER PRECEDENT
CODE
N° DECL
DATE
DELAI
TAUX/BARIF
MONNAIE
PLUS-VALUE
MONTANT
MARQUE
GENRE
INDICATIONS VEHICULES PARTICULIERES
ANNEE
MONTANT CAUTION :
MONTANT REMISE :
LIQUIDATION
CODE TAXE
QUOTITE
ASSIETTE
MONTANT
MODE DE PAIEMENT
COMPTANT
COMMERCIAL
ENGAGEMENT
N° CREDIT
TOTAL
CONSIGNATION PENALITES
TRANSIT / SCELLEMENTS APPOSES
NOMBRE
MARQUES
DATE (LIMITE)
SURFRONT
SURZEET
QUITTANCE CONSIGNATION
N°
DU :
QUITTANCE CONSIGNATION DROIT ET AXES
QUITTANCE PENALITES
DATE :
SIGNATURE DU GARDIEN
AUTORISE PAR :
OBSERVATIONS
ENGAGEMENTS SOUSCRITS
A, Je soussigné, satisfais sous les peines de droit à mettre sous le présent régime suspensif les marchandises décrites dans cette déclaration.
Fait à
le
Le Déclarant
S.I.G.A.D
LIQUIDATION RECAPITULATIVE
DOUANES ALGERIENNES
ENGAGEMENTS

ملحق3: فاتورة

河 北
HEBEI YES
NO.152, HUA A
TEL: 0086 311 67695456 FAX: 0086 311 67695455

PROFORMA INVOICE

INVOICE NO: 2013YS-0221 Date: Sep. 25th, 2013

SHIPPED FROM SHENZHEN, CHINA

INVOICE TO MESSRS OF SILK LINE INTERNATIONAL CO., LTD. 6 EL ETTEMAD ST. EL FAYROUZ, LUXOR, EGYPT. PHONE NO.: +2 01016 636 760. EMAIL: INFO@SILKLINEINTLEG.COM

DESCRIPTION	QTY.	U. PRICE	TOTAL AMT.
PVC COATED WOOD BROOM HANDLE			
1200X22MM(italy screw + black small cap)	100000PCS	USD0.136	USD13600.00

TOTAL FOB SHENZHEN AMOUNT: USD13600.00

NOTE: ABOVE PRIICE INCLUDES CO AUTHENTICATED FROM EGYPTIAN CONSULATE, INCLUDES CIQ CERTIFICATE. INCLUDES LABELS ON EACH BUNDLE.

1 - PACKING: 48PCS/ WEAVING BAG.
2- DELIVERY TIME: ABOUT NOV. 5TH.
3- PAYMENT TERMS: 30% T/T IN ADVANCE AND BALANCE BY B/L COPY AFTER SHIPMENT
4- SHIPMENT: GOODS WILL BE SHIPPED BY 1 X 40HQ
5- BANK INFORMATION:
COMPANY NAME: D.N.S YESON GROUP CO., LTD.
BANK NAME: BANK OF COMMUNICATIONS CO., LTD OFFSHORE BANKING CENTER
BANK ADDRESS: 188 YINCHENG ZHONG ROAD, SHANGHAI CHINA,200120
ACCOUNT NO.: OSA82753293107236
SWIFT (BIC) CODE: COMMCN3XOBU
6- GOODS ORIGIN: MADE IN CHINA
7- MARKS AND NUMBER: N/M

河北亿圣国际贸易有限公司
HEBEI YESON INTERNATIONAL TRADING CO., LTD

David

Sep. 25th, 2013

ORIGINAL

1. Exporter
SHENZHEN KINGSTAR SHIPPING CO.,LTD
VIA PREMIUM SOURCING INTERNATIONAL

Certificate No. **CCPIT 113328407**

11C4403A1404/01220

CERTIFICATE OF ORIGIN
OF
THE PEOPLE' S REPUBLIC OF CHINA

2. Consignee
SABIMEX ADDRESS:BP 1108
ABIDJAN 01 COTE D' IVOIRE

3. Means of transport and route
FROM XINGANG ,CHINA TO ABIDJAN, COTE D' IVOIRE BY SEA

5. For certifying authority use only

CHINA COUNCIL FOR THE PROMOTION OF INTERNATIONAL TRADE IS CHINACHAMBER OF INTERNATIONAL COMMERCE

4. Country / region of destination
COTE D' IVOIRE

6. Marks and numbers	7. Number and kind of packages: description of goods	8. H.S.Code	9. Quantity	10. Number and date of invoices
N/M	3102 CARTONS OF WHITE CANDLE CIV-2011-003911 TOTAL: SAY THREE THOUSAND ONE HUNDRED AND TWO(3102)CARTONS ONLY. **********	3406000090	3102CARTONS	24082011B SEP. 9,2011

ملحق 4شهادة المنشأ

11. Declaration by the exporter
The undersigned hereby declares that the above details and statements are correct, that all the goods were produced in China and that they comply with the Rules of Origin of the People's Republic of China.

SHENZHEN KINGSTAR SHIPPING CO.,LTD. 深圳市金士达国际货运代理有限公司

SHENZHEN, CHINA OCT. 27, 2011

Place and date, signature and stamp of authorized signatory

12. Certification
It is hereby certified that the declaration by the exporter is correct.

中国国际贸易促进委员会 单据证明专用章 (深) CHINA COUNCIL FOR THE PROMOTION OF INTERNATIONAL TRADE (SHEN ZHEN)

SHENZHEN, CHINA OCT. 27, 2011

Place and date, signature and stamp of certifying authority

ملحق 5

وزارة التعليم العلي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر –بسكرة –

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم العلوم التجارية

السنة الثانية ماستر مالية وتجارة دولية

الموضوع :

دور رقمنة الإدارة الجمركية في تسهيل الاجراءات الجمركية

دراسة حالة : مفتشية أقسام الجمارك لولاية بسكرة

الإستبيان

السادة والسيدات

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته:

يسرنا أن نضع بين أيديكم هذا الإستبيان الذي صمم لجمع المعلومات اللازمة للدراسة التي نقوم بإعدادها إستكمالا للحصول على شهادة الماستر في العلوم التجارية تخصص: مالية وتجارة دولية

بعنوان: **دور رقمنة إدارة الجمارك في تسهيل الاجراءات الجمركية، دراسة حالة: مفتشية أقسام الجمارك بسكرة**

وتهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دورة رقمنة الإدارة الجمركية في تسهيل المعاملات الجمركية على مستوى مفتشيتكم، ونظرا لأهمية رأيكم في هذا المجال نأمل منكم التكرم بإجابة على أسئلة الإستبيان بدقة ، حيث أن صحة النتائج تعتمد بدرجة كبيرة على صحة إجابتكم ، لذلك نرجو منكم أن تولوا هذا الاستبيان اهتمامكم ، فمشاركتكم ضرورية ورأيكم عامل أساسي من عوامل نجاحها ، وفي الأخير تقبلوا مني فائق الإحترام والتقدير.

الطالبة: تحت إشراف :

-مرزوق منى د- وصاف عتيقة

الجزء الأول البيانات الشخصية:

يهدف هذا الجزء إلى التعرف على بعض الخصائص الاجتماعية والوظيفية لموظفي وعمال مفتشية الجمارك ، وذلك بهدف تحليل النتائج المتحصل عليها من هذا الإستبيان لذا نرجو منكم التكرم بالإجابة عن الأسئلة التالية بوع علامة (×) في المربع المناسب للإجابة .

- **الجنس :**

أنثى ☐ ذكر ☐

- **المؤهل العلمي :**

ليسانس ☐ ماستر ☐ ثانوي ☐ شهادات أخرى يرجى تحديدها : .....

- **الرتبة :**

ضابط رقابة ☐ مفتش رئيسي ☐ مفتش عميد ☐ مراقب عام ☐

مراقب عام رئيسي ☐ رتب أخرى .....

- **الخبرة المهنية :**

من 1 إلى 5 سنوات ☐ من 5-10 سنوات ☐ من 11-20سنة ☐ أكثر من 21 سنة ☐

الجزء الثاني: أبعاد الإستبيان :

فيما يلي مجموعة من الأسئلة التي تقيس لنا مستوى الرقمنة في الإدارة الجمركية وممدى مساهمتها في تسهيل الاجراءات الجمركية ولهذا يرجى تحديد درجة الموافقة أو عدم الموافقة عن العبارات بوضع علامة (×) في الخانة المناسبة لإختيارك

أولا : واقع تطبيق الرقمنة في الإدارة الجمركية

ترقيم	فقرات القياس	موافق بشدة	موافق	موافق بدرجة متوسطة	غير موافق	غير موافق بشدة
أ- بعد العتاد						
1-	تقوم مفتشية أقسام الجمارك بتوفير العدد الكافي من أجهزة الحاسوب وملحقاتها لجميع مصالحها .					
2-	يتم تحديث وتجديد عتاد الحاسوب بصفة دورية ومستمرة					
3-	يتم تطبيق تقنيات التعرف على الوجه والمسح الضوئي.					
4-	يستخدم أعوان المفتشية أجهزة السكانير المتنقلة عبر الطرق.					
ب- بعد **البرمجيات**						
1-	تعتمد المفتشية في عملها على نظام الترميز والتصنيف المنسق الجمركي.					
2-	تستخدم المفتشية نظام الاستجابة السريع QR-CODE للادخال فوري للبيانات في النظام المعلوماتي					

	الجمركي					
3-	يسمح النظام الفرعي للمنازعات تسجيل المخالفات المتعلقة بالعمليات التجارية على مستوى مكاتب الجمارك.					
4-	يقوم النظام الفرعي لعمليات الجمركة بالإدخال الآلي للإجراءات بداية من بيان الحمولة إلى غاية الإخراج من المخازن ومساحات الإيداع المؤقت					
ج-بعد الاتصال						
1-	تستخدم المفتشية نظام التبادل الالكتروني للبيانات EDIلمشاركة المعلومات مع جميع المتعاملين مع ادارتها .					
2-	تعتبر خاصية الشباك الوحيد النقطة الوحيدة لاتمام إجراءات الجمركة والتكفل بوثائق المراقبة المتعلقة بالاستراد و التصدير					
3-	يتم استخدام الموقع إلكتروني للجمارك للاطلاع على كافة الاحصائيات الرسمية بالإضافة لمختلف القوانين والأنظمة التي تتولى إدارة الجمارك تنظيمها .					
4-	-يوفر النظام الفرعي للإحصائيات المعلومات اللازمة عن حجم التجارة الخارجية					
د-بعد القوى البشرية المؤهلة						

1-	تتوفر إدارة الجمارك على كوادر بشرية ذات كفاءة قادرة على استخدام المعلوماتية والاتصالات الحديثة						
2-	يتم الأخذ بعين الاعتبار عند استقطاب الموارد البشرية، مهارات الأفراد المتعلقة بالقدرة على التعامل مع البرمجيات						
3-	يتم تبادل المعلومات والخبرات وعلاقات التشاور مع بقية الإدارات الجمركية على المستوى الدولي						
4-	يتم تكوين وتدريب موظفي الجمارك على إستخدام أجهزة والبرامج الخاصة بالرقمنة						

ثانيا : تسهيل الاجراءات الجمركية

الترقيم	فقرات القياس						
أ-بعد الزمن							
1-	تملك إدارة الجمارك نظام رقمي يمكنها من اختصار مراحل عملية الجمركة من خلال حذف إجراءات المراقبة الشكلية في مرحلة القبول والتسجيل .						
2-	تتم عمليات التقييم الجمركي في اجال قصيرة بسبب امكانية العودة الفورية إلى أرشيف العمليات الجمركية السابقة.						
3-	يتم تسريع آجال التسديد لاتمام الإجراءات الجمركية والتي من						

	شأنها تخفيض التكاليف اللوجستية .					
4-	- يتم اللجوء للتصريح الجمركي الالكتروني بشكل يغطي جميع الأنظمة الجمركية للبضائع الاستراد والتصدير مما يسمح بتوفير وقت انهاء المعاملات الجمركية بشكل سريع.					
5-	يساهم الشباك الوحيد من جانب آخر في تسريع إجراءات الجمركة على مستوى النقاط الحدودية سواء البرية أو البحرية أو الجوية.					
6-	يساعد التسديد الالكتروني للضرائب في تسريع عملية خروج البضائع من الموانئ و تخفيف الاكتظاظ عليها.					
ب-بعدالتكلفة:						
1-	يتم تحصيل الرسوم والحقوق الجمركية إلكترونيا مما يوفر مراقبة آنية لإيرادات الدولة					
2-	يتم الاعتماد على البريد الالكتروني والأرشيف الالكتروني، مما يقلص من استخدام الورق وأماكن الحفظ و الطباعة .					
3-	تساعد على تخفيض تكاليف المتعلقة بإجراءات العمل الاداري، وتقليل طوابير الانتظار لاستصدار التصريح الجمركي					

4-	زيادة حصيلة الإيرادات بفضل الاعتماد المصلحة على وسائل الكترونية في السداد.					
5-	يسمح الشباك الوحيد بتقليص تكاليف اجراءات المراقبة وتحسين الاتصال بين مختلف المتدخلين في سلسلة التجارة الخارجية.					
ج –بعد الأمن						
1-	–تتميز وسائل السداد على مستوى المفتشية بالأمن لتوفرها على تقنية تشفير عالية .					
2-	يساعد السداد الالكتروني للضرائب الجمركية على تفادي مخاطر الضياع والحفاظ على إيرادات الدولة					
3-	تساعد أنظمة كشف الأخطاء المحتملة بشكل تلقائي في تحديد التعليمات الدقيقة لجميع الشحنات مما يمكن إدارة الجمارك من الحصول على الرسوم الجمركية على الطرود بالإضافة لتقليل الأخطاء					
4-	يعمل نظام إدارة الجمارك الرقمي على تسهيل إجراءات التفتيش والتدقيق وتوفير أدلة أفضل تدعم سرعة التدقيق .					
5-	يتم الاعتماد على برامج امنية					

	الكترونية كالجدار الناري لحماية نسخ احتياطية للبيانات الالكترونية من أي اختراق أو تلف.					
د-بعد الفعالية						
1-	تدعم نافذة الشباك الوحيد عملية اعداد وتحليل الاحصائيات التجارة الخارجية وتحسين أداء مصالح الجمارك في مكافحة الغش والتهريب					
2-	يمكن الشباك من ربط مديرية الجمارك بمختلف الدوائر الوزارية المكلفة بمنح التراخيص والشهادات الأخرى الضرورية أثناء الإجراءات الجمركية.					
3-	تسمح ادارة الجمارك لموظفيها بتسريع التحقيقات الجمركية عبر نظام معلوماتي يقوم بتحليل البيانات الكترونيا و اعداد التقارير					
4-	تتوفر الصرامة في تطبيق الاجراءات الجمركية والتدخل في حالة وقوع تجاوزات.					
5-	يكون تأثير العلاقات الشخصية قليل في انجاز الاعمال الادرية واتمام مراحل التخليص الجمركي					
6-	تتم زيادة كفاءة عمليات الرقابة ومتابعة الانشطة الادارية المرتبطة					

	بالفحص والتخليص الجمركي					

-قائمة الأساتذة المحكمين:

الأساتذة المحكمين	الرتب	القسم
-داسي وهيبة	-أستاذة التعليم العالي	- قسم علوم التسيير
-مهني أشواق	-أستاذ محاضر -أ-	-قسم علوم التسيير
-عزيز أمينة	-أستاذة مساعدة -أ-	-قسم العلوم التجارية
-أقطي جوهرة	- أستاذة التعليم العالي	- قسم علوم التسيير

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية
وعلوم التسيير
عمادة الكلية
الرقم : 766 / ك.ق.ت.ت / 2023

بسكرة في : 17 - 05 - 023.
إلى السيد : مدير مفتشية أقس
الجمارك - بسكرة

طلب مساعدة لاستكمال مذكرة التخرج

دعما منكم للبحث العلمي، نرجو من سيادتكم تقديم التسهيلات اللازمة للطالب :

1 – مرزوق منى

المسجل بالسنة : ثانية ماستر تخصص : مالية وتجارة دولية

و ذلك لاستكمال الجانب الميداني لمذكرة الماستر المعنونة بـ :

" دور رقمنة إدارة الجمارك الجزائرية في تسهيل المعاملات الجمركية "

تحت إشراف : د/ وصاف عتيقة

في الأخير تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير والاحترام

تأشيرة المؤسسة المستقبلة

الجمارك الجزائرية
مفتشية مقر الدين
930828

نائب العميد للدراسات و المسائل المرتبطة
بالطلبة
د . غربي وهيبة